

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية
و انعكاسه على التنمية السياسية

إعداد

حنان ظاهر محمود عرفات

إشراف

أ.د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2005



Handwritten signature in black ink.

أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية

إعداد

حنان ظاهر محمود عرفات

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2005/11/16 وأجيزت

التوقيع

Handwritten signature of the author.

Handwritten signature.

Handwritten signature.

أعضاء لجنة المناقشة:

1. أ. د. عبد الستار قاسم/ رئيساً

2. د. ايمن طلال/ ممتحنا خارجيا

3. د. رائد نعييرات/ ممتحنا داخليا

إهداء

إلى من آمن حقا أن العلم والمعرفة هو أصدق مرشد للإنسان. إلى من أرى
سعادتي بنيل رضاه إلى والدي العزيز الذي تحمل العناء والمشقة طوال سنوات
دراستي، موفرا لي كل الظروف ومشجعا لي على مواصلة العلم والتعليم، ومنحني
المزيد من العطاء المتواصل، والثقة بالنفس، وأن الأوان كي أقدم له إهداءً لأمنية
تمناها لي منذ نعومة أظفاري، وأن أضع بين يديه أول إنجاز أصنعه، ولا يسعني إلا
رضائه، فهو من يستحق الإجلال والإكبار والافتخار لما قدمه لي من عون كان
مثبتي كلما وهن العزم مني وتعاضمي ثقل المهمة التي نذرت نفسي لأدائها.

إلى الأمثلة والتضحية والسخاء بلا عناء. روح والداتي الطاهرة.

إلى روح أخي عميد.

إلى أخواني وأخواتي نادية، هيلدا، مي، منى، نائرة، ميرفت، مجد، عماد، وعامر.

إلى أبنائي الأعزاء. مثقال وبرهان.

إلى مشرف هذه الرسالة. أ.د. عبد الستار قاسم.

إلى قسم التخطيط والتنمية السياسية.

إلى أقربائي الأعزاء.

إلى أصدقائي أمل وزوجها غازي الششتري، ونسرين العطوط.

إلى مدير مكتبة بلدية نابلس العامة. أ.علي طوقان.

إلى كافة العاملين في وزارة الاقتصاد الوطني.

شكر

الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه الرسالة، رافعةً إليةً جل وعلا آيات الحمد والثناء لما أمدني به من قوة كانت هي عوني في متاهات هذا البحث.

مع خالص شكري وامتناني وتقديري إلى كل من ساعدني في إضفاء اللمسات الفنية على كل صفحة من صفحات هذه الرسالة، وأخص بالذكر مشرف هذه الرسالة أ.د. عبد الستار قاسم الذي لم يدخر أي وسع ولم يبخل بأي نصيحة، و سهر من أجل إبراز هذه الرسالة المتواضعة إلى النور، ولا يسعني إلا أن أثنى عالياً جهوده الخيرة وعطائه المتميز لما منحني إياه من وقته وعلمه الشيء الكثير الكثير، وساعدني على تخطي الصعاب ووهبني قوة وثقة لإتمام بحثي. وليس لي من عدة أتسلح بها سوى ثقة هؤلاء الزملاء لو قدر لي أن أقدمها على الوجه المنشود.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ت	إهداء
ث	شكر
ج	فهرس المحتويات
خ	فهرس الملاحق
د	الملخص
1	المقدمة
16	الفصل الأول
17	منظمة التحرير الفلسطينية والوحدة الوطنية
21	هزيمة حزيران
25	السيطرة على منظمة التحرير
27	مواطن الخلاف داخل المنظمة
34	انشقاق عام 1982
36	زيارة عرفات لمصر
39	المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1988
40	الانشقاقات في الفصائل الفلسطينية
41	تماسك ظروف الوحدة الوطنية
43	الفصل الثاني
44	مسيرة المفاوضات
48	اللغط على الساحة الفلسطينية
50	اتفاق اوسلو
58	وجه نظر القيادة الفلسطينية
61	اتفاق طابا
66	الفصل الثالث
67	الانعكاسات العملية للاتفاقيات مع إسرائيل
68	استلام الشؤون اليومية للفلسطينيين
72	تقطيع أوصال الضفة الغربية
73	القيام بالأعمال القمعية
80	تكاثر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية
81	صهينة بعض المفاهيم الفلسطينية

83	البعد العشائري
84	الخلاصة
86	الفصل الرابع
87	عدوان ومقاومة وحوار
87	استمرار العدوان الإسرائيلي
96	المقاومة
98	تطور وسائل وأساليب المقاومة
100	الأزمة الناجمة عن المقاومة
103	مؤتمر شرم الشيخ لمقاومة الإرهاب
104	إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني
105	الحوار الفلسطيني
109	ملاحظات حول الحوار
113	الخلاصة
115	الفصل الخامس
116	الفساد وأثره على الوحدة الوطنية
117	خلفية تاريخية
119	انتشار الفساد
132	الخلاصة
134	الفصل السادس
135	استنتاجات وتوصيات
142	المراجع والمصادر
160	الملاحق
b	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الملاحق

161	الرسائل المتبادلة بين رئيس م.ت.ف (عرفات) ورئيس الحكومة الإسرائيلية(رابين) ووزير الخارجية النرويجي (هولست) تونس_ القدس 1993/9/9.	الملحق رقم (1)
163	اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل	الملحق رقم (2)
170	اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا القاهرة، 1994/5/4	الملحق رقم (3)
180	الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة _ واشنطن 1995./9/28	الملحق رقم (4)
195	بنود الميثاق الوطني الفلسطيني الملغاة	الملحق رقم (5)

أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية

وانعكاسه على التنمية السياسية

إعداد

حنان ظاهر محمود عرفات

إشراف

أ.د. عبد الستار قاسم

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ووضعت أمام القارئ الاتفاق وما تبعه من اتفاقيات أخرى بهدف معرفة مدى تناسبها مع الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني المختلفة. كما سلطت الضوء على مدى التوافق والاختلاف لهذا الاتفاق مع المواثيق الفلسطينية المختلفة كي يتسنى الحكم على السياسات التي تتفق مع المواثيق أو تتناقض معها.

ناقشت الدراسة أيضا الالتزامات التي ترتبت على السلطة الفلسطينية تبعا لاتفاق أوسلو ومدى تعزيزها للوحدة الوطنية الفلسطينية وفق التعريف المشار إليه في مقدمة الرسالة. دمج هذا التعريف البعد النظري بالواقع العملي الفلسطيني والذي عملت الفصائل الفلسطينية على صياغته. وقد تم تبين مدى التباعد الحاصل بين الالتزامات والفكر الفلسطيني عموما، فمثلا حرمت المواثيق الفلسطينية التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها ورفضت قرارات هيئة الأمم المتحدة، في حين التزمت السلطة بإيقاف أعمال العنف وملاحقة المناضلين وفق اتفاق أوسلو.

تناولت الدراسة أيضا ردة فعل الفصائل الفلسطينية على السياسات المتبعة من قبل القيادة، وتبين أن العديد من فصائل المعارضة والتي رفضت أوسلو والاعتراف بها، عملت على التعامل والتنسيق مع موقعي هذا الاتفاق، مع العلم بأنها كانت ترى في الاتفاق خيانة للشعب الفلسطيني ولم تمنع هذه الفصائل الانضمام إلى أجهزة السلطة، وغير ذلك من الأمور. وقد تبين كذلك عجز فصائل المقاومة عن تقديم البدائل لأوسلو، وفشلها في توحيد جهودها.

ومن النتائج المهمة لهذه الدراسة، هي أن اتفاق أوسلو قد أتى بسلطة فلسطينية مارست الفساد في مختلف أوجه الحياة. ومزقت بسياساتها وممارستها الشعب الفلسطيني، وأصبح الخذلان والكراهية ظاهرة جليلة اتجاه السلطة. لقد خلق هذا الوضع حالة من الإزعاج صُعب

ففيها على الفصائل الفلسطينية تشكيل وحدة وطنية. وأدى إلى بعد الناس عن بعضهم وارتفاع منسوب الفردية والبحث عن المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، مما خلق مشكلة كبيرة اعترضت سبيل هذه الوحدة.

في الختام تبين هذه الدراسة أن الفصائل الفلسطينية كانت عائقاً أمام الوحدة الفلسطينية من خلال تعصبها الفصائلي وممارستها على أرض الواقع ولم يكن دورها إلا آفة أصابت الشعب الفلسطيني وعملت على تمزيق وحدته. أما بالنسبة للقيادة الفلسطينية فقد خرقت المواثيق الفلسطينية وعملت على تفرداها بالسلطة واستبعاد الآخرين. وعلى الرغم من بياناتها السياسية المتعددة حول الإصلاحات والتي تشير من خلالها إلى الوحدة الوطنية، ما هي في الواقع إلا بعيدة كل البعد عن الالتزام بمفاهيم وأسس هذه الوحدة.

وربما يكون الحل الأمثل والأفضل هو العمل على تجديد القيادة الفلسطينية لتحسين الأداء مما يتفق مع المصلحة العامة ويصب باتجاه إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات مبنية على أسس التفاهم والشرعية، ومن الممكن تحقيق ذلك من خلال التخلص من الاتفاقيات مع إسرائيل والبحث عن وسائل أكثر واقعية تتمشى مع الوضع الحالي والامكانيات المتاحة لمثل هذه الدولة.

ولا بد من الإشارة إلى أن بؤادر إمكانية توحيد الصف الفلسطيني قد تجلت في أفضل صورها أوقات المواجهة ضد إسرائيل وخاصة مع بدايات انتفاضة الأقصى، إلا أن هذه الآمال نشبت مع انحسار المقاومة، وانعدمت الثقة في كل من القيادة والفصائل المختلفة والتي أكدت من خلال ممارستها في تلك الفترة بأنها لم تكن تسعى إلا لتحقيق مصالح شخصية متمثلة في مصالح القائمين على هذه السلطة والتي لم تنصب بأي شكل من الأشكال على مصلحة إقامة وحدة وطنية أو إقامة دولة ذات كيان مستقل.

مقدمة

مقدمة

يضع المخططون السياسيون في مختلف دول العالم مسألة تحقيق الوحدة الوطنية في مقدمة الأولويات لتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة وبالأخص التنمية السياسية، ذلك لأن وحدة الأمة أو الشعب تختصر الكثير من الجهود والوقت لصالح العمل الجماعي والتعاون المتبادل. فبدل أن ينشغل الناس بالتنازع والتناحر والإسقاط والمنافسات الفئوية الضيقة، يكرسون جهودهم لعملية البناء التي تتطلب التضافر والانتماء للمجتمع الأوسع. مجتمع التنازع والفرقة عبارة عن مجتمع فوضوي فنوي تعصبي لا يقدر المصلحة العامة حق قدرها ولا يعطيها اهتماما بقدر ما يعطي للمصالح الخاصة سواء كانت حزبية أو عائلية أو قبلية.

تحرص الدول على الوحدة الوطنية ليس من منطلق الوصول إلى إجماع وطني أو بهدف إلغاء الاختلافات بين الأفراد والجماعات والأحزاب، وإنما بهدف التعاون في البناء والتنافس على الإنجاز. الوحدة الوطنية لا تلغي الآخر ولا تلغي التعددية، لكنها تقف في مواجهة النزعات الذاتية التي تعرقل مسيرة البناء إسقاطا لآخرين أو لإثبات فشل رؤى أو سياسات معينة. وإذا كان لها أن ترتقي إلى إجماع أو شبهه فإنها تكون كذلك فقط في الحالات الطارئة التي تشهد خطرا داهما مثل غزو أجنبي للبلاد، أو مواجهة كوارث طبيعية مثل الزلازل، أو صد وباء مرضي. هنا تتوقف الاجتهادات العقائدية والأيدولوجية لصالح الآراء العلمية الاحترافية التي تتدبر التطورات حتى لا يقع الجميع فريسة الأخطار.

تدرك مختلف المستويات والأقطاب في فلسطين أهمية الوحدة الوطنية وتتحدث عنها بإسهاب. يتحدث الفلسطينيون، صغيرهم وكبيرهم، رجالهم ونساؤهم، حكامهم ومحكوموهم، عن إصرارهم على الوحدة الوطنية. أحيانا يقولون أنهم يحافظون على الوحدة الوطنية، وأحيانا أخرى يقولون أنه من المهم إقامة الوحدة الوطنية. وأحيانا يتحدثون عن وحدة وطنية ميدانية، بينما يتحدثون في مناسبات كثيرة أن الوحدة شاملة للميدان وغيره. يؤكد القادة السياسيون، من رئيس السلطة إلى قادة الفصائل، بأن الوحدة الوطنية عبارة عن هدف أحيانا، وأحيانا أخرى

عبارة عن حقيقة واقعة. وهذا ما يؤكد عليه العديد من المتحدثين والكتاب والمعلقين والمحللين والخطباء الفلسطينيين.

ويرد الفلسطينيون بكافة شرائحهم بأن الوحدة الوطنية ضرورية وفي غاية الأهمية من أجل مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته وسياساته في مصادرة الأراضي وتهويد الأرض وبناء المستوطنات، الخ. إنهم يرددون بأن الوحدة الوطنية حجر الأساس في نجاح الشعب وحمايته من أخطار الصهاينة وما يصفونه من مؤامرات خارجية تقف على رأسها قوى الظلم والطغيان. ويلاحظ هذا الترداد عند كل أزمة تعصف بالعلاقات الداخلية الفلسطينية، إذ تتسابق الأطراف إلى التأكيد على تمسكها بالوحدة الوطنية وتغليب لغة الحوار والتفاهم على كل لغة أخرى. تصدر البيانات الأحادية والجماعية داعية الشعب إلى التراص والوقوف صفا واحدا في مواجهة من يسمون بالمتربصين والمتآمريين وأعوان الاحتلال، الخ.

في خضم الإسهاب عن ذكر محاسن الوحدة الوطنية، لا يظهر حتى الآن من بين مختلف الأطراف الفلسطينية من قدم تعريفا لهذه الوحدة أو لمكوناتها وملامحها والمسالك التي من المفروض اتباعها من أجل تحقيقها. يتبين من الفحص الأولي أن الوحدة الوطنية كما هي مستعملة في الأوساط السياسية المتباينة أنها عبارة عن شعار يفتقر إلى التعريف المحدد والمرتكزات والمنطلقات والنهايات. إنها شعار له بريق وربما يستهوي النفوس والعقول، لكنه لم يخرج إلى دائرة التطبيق الفعلي بآليات واضحة نحو أهداف يتفق عليها الجميع.

أهمية الدراسة:

هذه الدراسة تهتم بمسألة الوحدة الوطنية كما تمخضت عقب اتفاق أوسلو، وأثر ذلك على التنمية السياسية في الأرض المحتلة/67. أي أن الرسالة تعمل على دراسة أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية من زاوية الوحدة الوطنية فقط. هل حقق اتفاق أوسلو الوحدة الوطنية، وهل ارتقى بها وبالتنمية السياسية؟ أم هل جعل الاتفاق إمكانية تحقيق الوحدة أكثر بعدا مما كان عليه الأمر قبل عام 1993؟ والأسئلة في هذا المجال كثيرة وسيتم طرحها في الرسالة والإجابة عنها.

أهداف الدراسة:

✓ تحليل المعطيات والمخرجات وتقويم النتائج لتحديد أثر الاتفاق على قضية حيوية تمس مباشرة التنمية السياسية للشعب الفلسطيني.

✓ التوصل إلى نتيجة حول مساهمة اتفاق أوسلو بالتنمية السياسية إيجاباً أو سلباً لتضع توصيات بشأن الاتفاق واتفاقيات أخرى يمكن أن تعقد في ضوء موضوع الوحدة الوطنية فقط.

أي أن هدف الدراسة البحث في جزئية هامة وأساسية في البناء السياسي الفلسطيني، واستجلاء ما يمكن أن يساهم في ترسخها أو تبديدها من زاوية الاتفاق مع إسرائيل. لتسليط الضوء على قدرة الشعب الفلسطيني في ظل الخلافات الفصائلية، وعلى اتفاق أوسلو وتأثيراته على الحركة الوطنية الفلسطينية.

إشكالية الدراسة:

البحث في تأثير اتفاق أوسلو على وحدة الشعب الفلسطيني. وهذا البحث معني بالإجابة على السؤال هل عزز اتفاق أوسلو وحدة الشعب الفلسطيني أم أخل بهذه الوحدة؟

• ومن هذه الإشكالية تنبثق إشكاليات عديدة على النحو التالي:

1. إن مفهوم الوحدة الوطنية لا ينطبق فقط على وحدة الفصائل وأن الأمر يتعلق هنا

بوحدة الشعب الفلسطيني، وإن اختلفت تلك الفصائل.

2. أن الشعب الفلسطيني غير موجود في إقليم موحد، واتفاق أوسلو عني مباشرة

بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 67 (الضفة والقطاع) بمعنى أنه لا يبحث في

مصير الفلسطينيين في مناطق اللجوء والشتات ولا في مستقبل الفلسطينيين في

الأراضي المغتصبة عام 1948.

- وهنا يقسم الموضوع إلى قسمين: الأول يعني بنتائج اتفاق أوسلو على وحدة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1967م، والثاني يتعلق بنتائج هذا الاتفاق على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وتأثيراته على التنمية السياسية.

مبررات الدراسة:

- اعتمدت الدراسة على جملة من المبررات الذاتية والموضوعية تجملها الباحثة فيما يلي:-
1. لصيغة أوسلو والاتفاقيات اللاحقة عنها، ساهمت بشكل مباشر في تغيير معالم العملية السلمية تجاه إسرائيل وتجاه الفلسطينيين ولذلك ارتأت الباحثة التركيز على اتفاقية أوسلو، وما آلت إليه الهجمة الصهيونية الشرسة على مدن وقرى الضفة الغربية والقطاع، لوقف واستنزاف العملية السلمية، كل ذلك أدى إلى أزمة واضحة للعملية السلمية، مما انعكس ذلك سلباً على الشعب الفلسطيني بشكل عام.
 2. الطرف الفلسطيني منقسماً بالآراء والأفكار والتوجهات والخلافات في وجهات النظر والتعددية، التي حتماً لا تمكنهم من الوصول إلى وحدة وطنية، تضم كافة القوى والفصائل، والتنظيمات الفلسطينية، في ظل غياب برنامج سياسي موحد من كافة الأطراف والقوى السياسية.
 3. تزايد الخطابات والدعوات، التي تدعو إلى الوحدة الوطنية، متناسين الخلافات في المواقف الفلسطينية، التي أظهرت الانقسامات في الصف الفلسطيني، و أثرت على مسار النضال الفلسطيني، و حدث من الوصول إلى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني تجاه إقامة وحدته ودولته المستقلة.
 4. تحقيق الغاية الإسرائيلية، بإشعال الحرب الأهلية بين الفلسطينيين، والتي خطط لها منذ سنوات عديدة، ومهدت لها قبل انسحابها بكل الوسائل والسبل وإظهارها بمظهر العاجز عن حماية شعبها، بهدف القضاء على منجزات وطموحات الشعب الفلسطيني.

أسئلة الدراسة:

هناك أسئلة كثيرة من المتوقع أن تحاول الباحثة الإجابة عنها وأبرز هذه التساؤلات ما يلي:-

1. هل هناك أهداف فلسطينية معلنة ومتفق عليها كأهداف يعمل الجميع على تحقيقها؟
2. إن وجدت مثل هذه الأهداف، هل هناك وعي عام بها؟
3. هل هناك ما يجسد هذه الأهداف مثل دستور أو ميثاق أو أعراف أو تقاليد؟
4. هل يعيش الشعب الفلسطيني حالة عادية أم استثنائية، وما هي مواصفات الوحدة الوطنية التي يمكن أن تنطبق عليها؟
5. هل الميثاق الوطني الفلسطيني قائم روحا على الرغم من إلغائه قرارا؟
6. ما هو وقع إلغاء الميثاق على تحديد مؤشر بوصلة الوحدة الوطنية؟
7. هل من الممكن أن يشكل الاتفاق مع إسرائيل بديلا، وهل يمكن اعتباره كذلك أن يؤدي إلى تصادم أو إلى تكامل؟
8. هل العمل الأداء العام الفلسطيني يرسخ التكاملية أم الإقصائية؟ هل العمل فردي أم فئوي؟ هل هو استبدادي أم قمعي؟ هل هو شخصاني أم مؤسسي؟
9. وهل في ذلك ما يصنع التصدع في الشارع الفلسطيني أم ما يصنع التماسك؟
10. ما هي النتائج المترتبة على الوضع القائم على التنمية السياسية؟ هل تتكسر الجهود لمواجهة التحديات أم أن جزءا منها على الأقل مستنزف داخليا؟
11. ما الذي على الشعب الفلسطيني أن يفعله من أجل دفع عملية التنمية السياسية إلى الأمام؟

12. هل اثر اتفاق أوسلو سلبا على الوحدة الوطنية الفلسطينية وأخر عملية التنمية السياسية؟

13. هل الأداء العام الفلسطيني أداء يفرق ولا يوحد؟

14. هل عملت بعض الفصائل الفلسطينية بمنهج إلغاء الآخر على حساب التعاون؟

15. هل الشعب الفلسطيني يفتقر إلى المرجعية الدستورية والقانونية، ولا يملك أهدافا واضحة تتفق عليها مختلف الأطراف؟

16. هل الوحدة التي يمكن أن تتحقق على المستوى الفلسطيني الآن هي وحدة ميدانية لا ترتقي إلى المستوى السياسي العام؟

17. هل تحقيق التنمية السياسية مرتبط بتغيير الوضع القائم الآن وفق معايير علمية تعالج أولا الخطر الداهم المتمثل بتشريد الشعب واحتلال الوطن؟

منهجية الدراسة:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي والذي يعمل على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ويخضعها بعد ذلك للتحخيص والتحليل وصولا إلى النتائج.

ولهذا فإن الباحثة ستعمل على مراجعة الأدبيات حول فكرة الوحدة الوطنية وطريقة تجسيدها على المستوى العالمي أولا، وعلى المستوى الفلسطيني ثانيا. ثم ستعمل على جمع المعلومات حول مختلف مكونات الفكرة وانعكاسها العملي على الساحة الفلسطينية. ستتم مراجعة الموثائق الفلسطينية والاتفاقات مع الأطراف الأخرى والمواقف المختلفة للأطراف الفلسطينية، ستتم مراجعة بيانات الفصائل ومنشوراتها حول الموضوع، والتعليقات والكتابات التي نشرها مثقفون ومفكرون فلسطينيون وغيرهم.

وسيتم النظر أيضا في المصادر التي تتحدث عن المجتمع الفلسطيني ومكوناته لما لها من أثر كبير على السلوك السياسي وعلى الوحدة الوطنية في النهاية.

جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها سينتهي بالباحثة إلى النتائج التي قد تتوافق مع الفرضيات أو لا تتوافق.

الصعوبات التي واجهت الباحثة

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات لقلة المراجع والدراسات المتعلقة بموضوع الوحدة الوطنية، عدا عن غياب البيانات والمعلومات الدقيقة لحساسية وخصوصية الموضوع، وتكرر البعض في تقديم مدلولات متعمقة تفيد الدراسة.

كثرة الأدبيات المتوفرة عن اتفاقية أوسلو سواء في المكتبات أو الانترنت أو الصحف ومعظم الأدبيات تعالج من نفس الزاوية، بحيث لم يستطع الباحث قراءة جميع الأدبيات والاكتفاء بالأدبيات المهمة في معالجة مشكلة الدراسة.

حدود الدراسة:

الإطار الزمني للبحث:

يشمل الإطار الزمني للبحث الفترة الواقعة بين توقيع اتفاق أوسلو في 13/أيلول/1993 حتى لحظة مناقشة هذا البحث.

الإطار الجغرافي للبحث:

يشمل الإطار الجغرافي للبحث الضفة الغربية وقطاع غزة حسب التعريف الفلسطيني للمنطقتين، وهما القطعتين الجغرافيتين اللتين تم احتلالها في حرب حزيران/1967.

الإطار الإنساني للبحث:

من الصعب بل من المستحيل تغطية كل المفردات الإنسانية بتفكيرها وسلوكها وتقويمها للأمور فيما يخص الوحدة الوطنية. ولهذا ينحصر البحث في علاقات الفصائل الفلسطينية المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعضها مع بعض ومع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، وعلاقات جمهور الناس مع الفصائل الفلسطينية ومع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة. هنا الحديث عن جمهور وليس عن أفراد منفصلين.

الدراسات السابقة

1- في دراسة الدكتور يائير هرشفلد، **أوسلو صيغة السلام**⁽¹⁾، والصادر باللغة الإنجليزية والعبرية والذي توصل إليها الدكتور يائير بعد فحص البنود الأساسية لصيغة أوسلو والتي هي في نفس الوقت تعبر عن الأهداف والمصالح الإسرائيلية المرجوة من الاتفاق، ثم تحدث عن أوسلو كأداة للتفاوض وليس كهدف للمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، ووضع الافتراضات التي قد تصل بالشعب الفلسطيني بالتمسك بوحدة الأهداف، وعرض التخوفات الإسرائيلية منذ بداية العملية السلمية، والنابعة من التنافس بين القوى العظمى والعداء العربي في حال توصل إسرائيل إلى السلام مع الفلسطينيين، في الوقت الذي لا يزال العالم العربي والإسلامي يشكل تهديداً على إسرائيل وهو ما قد يؤدي إلى المواجهة في المستقبل. وتوصل إلى الوسيلة التي اتبعتها إسرائيل لمواجهة هذه التخوفات هي سياسة الصد والاستيعاب، أنت ثمارها وتميزت بنجاح إسرائيلي بالحصول على اعتراف فلسطيني بحق إسرائيل في التواجد. ولخص بأنه لا سلبية لدور إسرائيل. وإن السلبية هي من العرب في جميع الحالات، وعلى الأخص الفلسطينيين الذين عادوا إسرائيل ولم يعترفوا بها. وفي نظر الكاتب إن أوسلو انتصار كبير لسياسة الصد والاستيعاب التي اتبعتها حكومات إسرائيل بتحديد العالم العربي الإسلامي من معادلة الصراع واستطاعت التوقيع على اتفاقيات سلمية مع الأردن بعد مصر. وأشار إلى أن الفلسطينيين بعد أوسلو لم يحصلوا على شيء سوى الخوض في عمليات طويلة الأمد حاولت إسرائيل وتحاول فرض الشروط والإملاءات على أي حل سياسي نهائي يطرح على الفلسطينيين. ثم توصل في نهاية كتابه بأن المختلف عليه أكثر من المتفق عليه نتيجة لاتفاقيات أوسلو، وإن إستراتيجية أوسلو هي إستراتيجية إسرائيلية وليست إستراتيجية فلسطينية، وأن الهم الإسرائيلي الأكبر هو وصولها إلى حالة من الاستقرار لضمان أمن إسرائيل وإخراجها من دائرة العداء العربي وبالتالي وصولاً إلى صيغ مشتركة يتطلب من الجانب الفلسطيني تقديم المزيد من التنازلات.

(1) هرشفلد، يائير: **أوسلو صيغة السلام**، مركز اسحق رابين لأبحاث السلام، إسرائيل، ط1، 2000.

2- دراسة تحليلية نقدية لجميل هلال تحولات النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو⁽¹⁾ والذي تلخص إلى إن التحول في النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو عملية معقدة لأنها ما زالت غير منجزة على أرض الواقع، وأن الواقع الفلسطيني أصيب بتغيرات كثيرة بعد هذا الاتفاق أثرت على كافة مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكان لها انعكاسات خطيرة على الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى مأزق مواجهة المشروع الوطني المتمثل بإقامة دولة فلسطينية، في ظل غياب الحوار الوطني والوحدة الوطنية.

3- دراسة لمجموعة من الباحثين بعنوان الطريق الوعر نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو⁽²⁾ خلصت الدراسة إلى أن اتفاقية أوسلو حتمية ولا يمكن التخلص من الاتفاقية وإن الحل الوحيد هو في الوحدة الوطنية، وإعادة بناء م.ت.ف على أسس مبرمجة وكفيلة بتنظيم الحركة الجماهيرية نحو استئناف الانتفاضة والتخلص من الاحتلال .

4- دراسة لمجموعة من الباحثين في كتاب سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة⁽³⁾ والتي جاءت مكتملة لدراسة الطريق الوعر وتناول الباحثين القضايا التحليلية لاتفاقية أوسلو لحين انتخابات المجلس الوطني وخلصت الدراسة إلى أن هذا الاتفاق مثل شرخا وانقساماً كبيراً بين الفلسطينيين والمزيد من التجزئة للقضية الفلسطينية.

5- في كتاب الدكتور عبد الستار قاسم الطريق إلى الهزيمة⁽⁴⁾ يتعرض هذا الكتاب لعدد من العوامل الذاتية التي قادت إلى الهزيمة والتي ستقود إلى هزائم مستقبلية إذا بقيت قائمة و يتحدث عن التنازل التدريجي في المتطلبات الفلسطينية إلى الوصول لاتفاق أوسلو و حتمية اتفاق أوسلو و ما يقود إليها من أحداث على الساحة الفلسطينية و تطورات الوضع السياسي. وخلص إلى أن

(1) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1998.

(2) مجموعة مؤلفين: الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط1، 1997.

(3) مجموعة مؤلفين: سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط1/ أيلول، 1998

(4) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، نيسان، 1998.

اتفاقية أوسلو كان لها تأثير كبير على علاقات الفلسطينيين في الداخل والخارج مما أثر على التركيبة الاجتماعية والسياسية للشعب الفلسطيني بكافة مجالات حياته.

المفاهيم والمصطلحات:

ترد في البحث عدة مفاهيم ومصطلحات أبينها فيما يلي:

اتفاق أوسلو:

هو الاتفاق الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن بتاريخ 13/أيلول/1993 والبروتوكولات المرفقة به.

الوطنية:

هناك تعريفات كثيرة ومتنوعة لمفهوم الوطنية وبنوع الكتاب والمفكرين والشعوب. الاجتهادات حول المفهوم متعددة، إلا أنني أعتمد التعريف التالي للمفهوم: "الوطنية هي مشاعر حب الفرد أو الجماعة لوطنه والتي تتعكس عمليا بالتزام أخلاقي في جهود دؤوبة منفردة وجماعية نحو المحافظة على الوطن وصونه وإعمارهِ وتقديمه بأبنائه في مختلف ميادين الحياة. إنها صورة حقيقية لانعكاس الخير الإنساني الإيثاري على أرض الواقع جغرافيا وإنسانيا وغير مشترطة بنظريات وعقائد تحدد مسبقا منهاجا لسلوك الإنسان"

يفترض هذا التعريف أن الإنسان يتحمل مسؤولية تجاه موطنه، وهي مسؤولية أشبه ما تكون بالأمانة التي يقدم فيها المؤمن خدمات دون أن ينتظر عوائد شخصية مباشرة. إنها تقوم على الإيثار، فإن أصابت المجتمع أو الجماعة بخير تكون قد أصابت الفرد أيضا. وهو يفترض أيضا البعد العملي من حيث أن الوطنية ليست مجرد شعار يتغنى به الفرد، وإنما عبارة عن سلوك عملي يعبر عن المشاعر الوطنية. أي أنه ليس من الوطنية الدعوة إلى اخضرار الأرض وإنما يجب غرس الشجر إما مباشرة من قبل الشخص أو من قبل برامج عامة أو خاصة تقود إلى تحقيق الدعوة. وليس من الوطنية الدعوة إلى تحسين المستوى العلمي والغرق في ذات الوقت في عملية تعليمية تلقينية لا تقود إلى الإبداع، وليس من الوطنية الدعوة إلى مقاطعة العدو

واستهلاك منتجات مصانعه التي يمكن الاستغناء عنها. أي أن الوطنية عبارة عن مشاعر تنعكس سلوكيا.

الوحدة الوطنية:

الوحدة الوطنية تشكل المقومات الأساسية لأي بناء ناجح في أي دولة في العالم، وهذا يتطلب تكامل أبعادها الإثنية، الثقافية، السياسية، الإقليمية، الاقتصادية، والاجتماعية، والتكامل هنا لا يعني التطابق بين أعضاء الجماعة الوطنية، بقدر ما يتطلب وجود نوع من الاتفاق حول الثقافة الوطنية المشتركة⁽¹⁾.

بما أن الوطنية عبارة عن مشاعر وأعمال موجهة نحو هدف عملي متمثل بصون الوطن وإعمارهِ فإن الوحدة الوطنية تجسد هذه العناصر في أبعاد جماعية واضحة المعالم. أي أنها وحدة مشاعر توجه (ولا توحد ضمن إطار واحد) الجهود نحو الحفاظ على الوطن وتقديم أبنائه في مختلف ميادين الحياة. إنها وحدة مشاعر لأن المشاعر جميعها منصبة نحو الوطن جغرافيا وإنسانيا، لكنها توجه العمل ولا توحد لأن الناس يختلفون بمقارباتهم العملية في التعبير عن المشاعر وفي طرق الوصول إلى الهدف. من المحتمل أن تكون هناك طرق متعددة للتعبير عن هذا الالتزام العاطفي من زاوية الأخلاق العملية. فهذه طريقة قد تكون من وجهة نظر أحد أفضل من طرق الآخرين، وهكذا. وكذلك الأمر بالنسبة لوسائل وأساليب تحقيق الأهداف.

يفترض هذا التعريف عددا من الأمور: أولها أنه لا بد من وجود هدف واضح لأن الوحدة الوطنية عبارة عن عمل جماعي إنساني واسع. من المفترض أن تتم صياغة هدف للمجتمع أو الجماعة التي تعيش على بقعة جغرافية واحدة أو تعرف انتماءها لبقعة جغرافية واحدة اسمها الوطن. وهذا وارد حقيقة لدى مختلف المجتمعات والدول والتي تعبر عن أهدافها في موثيقها أو دساتيرها أو أعرافها وتقاليدها. يختلف الناس في كثير من الأمور، لكنهم لا يستطيعون شق طريقهم بنجاح ما لم يكن لديهم اتفاق حول حد أدنى من الأهداف التي يريدون

(1) بغدادي، عبد السلام إبراهيم، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة دراسة الأطروحات الدكتوراة (23) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، آب 1993، ص27-76. وص291.

تحقيقها. وحتى أن الأمور تتجاوز الهدف لتشمل أحيانا بعض الوسائل والأساليب المنصوص عليها أيضا في دساتير الدول ومواثيقها وعادات وأعراف المجتمعات.

ويفترض التعريف أن الوحدة الوطنية لا تلغي الاجتهادات في الأساليب والوسائل، لكنها تتطلب إجماعا، ليس بالضرورة مطلقا، حول الأهداف العليا التي يسعى الناس إلى تحقيقها من خلال وحدتهم. وربما إذا تطلب الأمر إجماعا فذلك يكون فقط في الحالات الطارئة التي لا تترك مكانا للاجتهاد مثل مقاومة وباء أو صد عدوان خارجي. ولا يلغي التعريف الأحزاب وتعدد وجهات النظر ولا العقائدية أو الأيديولوجية من حيث أن التعريف يفترض التكاملية أو التبادلية في الظروف العادية نحو تحقيق الهدف، والإجماعية تحت الظروف الطارئة؛ وينفي التصادمية والإلغائية على المستوى الوطني تحت كل الظروف.

ما هو معني بالتكاملية هو أن الجهود تكمل بعضها بعضا في تعاون مستمر في حال التوافق المنهجي، وبالتبادلية هو أن الأطراف تحاول أن تحل مكان بعضها البعض في قيادة المجتمع ضمن نمط سلس وانسيابي. أما التصادمية فهي أعمال تستهلك فيها الأطراف جهود بعضها البعض مما يضعف الجميع، والإلغائية هي محاولة الأطراف القضاء على بعضها البعض بقصد التفرد.

التنمية السياسية:

التنمية السياسية هي التي تهتم بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾. والتنمية السياسية تدل على تحقيق التكامل القومي من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية، والأيدلوجية في بوتقة القومية، وفي إطار النظام السياسي الكفاء⁽³⁾، ذي الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقاً لردود فعل السكان، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر ما يلائمها⁽⁴⁾.

(2) عبد المطلب غانم، دراسات في التنمية السياسية، مكتبة النهضة الشرقية، جامعة القاهرة، 1981، ص 127-129.

(3) يحيى عبد المنجلي، التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة الباحث العربي، ع9، 1983، ص77.

(4) سيمور مارتن ليست، رجل السياسية، ترجمة صبري حماد، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ورت، ص37.

أما (لوسيان ياي) فلقد أكد أن من أهم عناصر التنمية السياسية هو " المساواة " حيث تكون ذات طبيعة شمولية تنطبق على كافة أفراد المجتمع، بالإضافة إلى القدرات، والتي تعني إمكانية النظام السياسي فيما يتعلق بأدائه لمهامه التي تؤثر على ثباته. وأيضاً تمايز الأدوار وتحويل الوظائف داخل المجتمع⁽⁵⁾. وأكد لوسيان بأن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات وهي: أزمة الهوية والشرعية والمشاركة والتكامل والتغلغل والتوزيع⁽⁶⁾.

أما التعريف الشامل للتنمية السياسية فهي عملية تتطوي على ولادة حضارية، ترقى بحياة الأفراد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية، و تتضمن بناء المؤسسات أو تحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي⁽⁷⁾.

مكونات الرسالة: تتكون الرسالة من مقدمة وستة فصول وهي:

المقدمة: في هذا الجزء، تقدم الباحثة تعريفاً بالبحث وأهميته، وتوجز معاني المصطلحات والمفاهيم المستخدمة وتراجع الأدبيات حول موضوع البحث، وتقدم عرضاً للصعوبات التي تمت مواجهتها خلال البحث، وكذلك التسهيلات التي ساعدت الباحثة على إنجاز بحثها. ثم تقدم المقدمة عرضاً موجزاً لمكونات الرسالة.

الفصل الأول: هذا فصل عبارة عن خلفية تاريخية حول م. ت. ف ومحاولاتها للبحث عن حل للقضية، بوصفها الكيان السياسي الموحد لكفاح الشعب الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو، وكذلك تعريفها للوحدة الوطنية ومدى انسجام الفصائل الفلسطينية مع هذا التعريف. سيتم العودة في هذا الفصل إلى مواقف الفصائل الفلسطينية من ممارسات القيادة ومدى تقييمها لتجسيد الوحدة الوطنية في هذه الممارسات.

⁽⁵⁾ Lucian w. Pye, **Aspects of Political. Development** Boston, 1966,p.45-49

⁽⁶⁾ المصدر السابق، ص 62-66.

⁽⁷⁾ صادق، نداء مطشر، **التخلف والتحديث والتنمية**، دراسة نظرية، جامعة قارونس، بنغازي، 1998، ص 103.

الفصل الثاني: هذا فصل يشرح اتفاقية أوسلو بخاصة بنودها المتعلقة بعلاقات الفلسطينيين بعضهم ببعض لتبيان تلك الأمور التي يمكن أن تدفع بالوحدة الوطنية إلى الأمام أو تعرقلها.

الفصل الثالث: يتعلق بمواقف الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية من قضية الوحدة الوطنية كما تعكسها اتفاقات أوسلو وما يترتب عليها من مواقف وممارسات عملية. هذا يدعونا للخوض بالناحية العملية التطبيقية والعلاقات الداخلية التي تمت صياغتها تبعاً لهذا التطبيق. ستنتم العودة إلى أدبيات الفصائل والأفراد والجماعات المختلفة التي تشكل النسيج الفلسطيني لنقرأ تقييمها للوحدة الوطنية، والعودة إلى الممارسات التي ترتبت على هذه الأدبيات. ويتطرق هذا الفصل أيضاً إلى التوتر الذي حصل على الساحة الداخلية الفلسطينية والإجراءات التي تم اتخاذها وفق الاتفاقيات والتي أثرت بطريقة أو بأخرى على الوحدة الوطنية.

الفصل الرابع: هذا فصل يشرح ممارسات السلطة الداخلية وأدائها على المستوى المدني. هل هذه الممارسات ساهمت في مشاركة الناس والفصائل والأحزاب أم أنها استتنتت القطاع الأوسع؟ هل قامت بالمهام المدنية بالطريقة السليمة التي تجمع الناس أم كان قيامه مشتتاً ومفرقاً للناس؟ سنرى ماذا تقول السلطة بأجنحتها المختلفة والفصائل والأحزاب وجمهور الناس من خلال الاستطلاعات ومن خلال كتابات المفكرين والأكاديميين والأدباء.

الفصل الخامس: يهتم هذا الفصل بتقييم الأمور في ضوء المعطيات الخاصة بتحقيق الوحدة الوطنية. ومن ثم مدى مساهمة الاتفاقيات في تحقيق التنمية السياسية المنشودة. أي يتم هنا ربط المتغيرات بعضها ببعض للوصول إلى نتائج.

الفصل السادس: وهو عبارة عن استنتاجات وخاتمة وتوصيات تتوصل إليه الباحثة.

الفصل الأول

الفصل الأول

منظمة التحرير الفلسطينية والوحدة الوطنية

من المعروف أن منظمة التحرير الفلسطينية قد انبثقت أصلاً عن مؤتمر القمة العربية بعد مبادرة قدمها الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر. كان عبد الناصر مهتماً بتمثيل فلسطيني لكن دون أن يخرج على الأقل عن السياسة المصرية العامة والتي كانت في الغالب ذات طابع قومي مناهض للاستعمار⁽⁸⁾. سادت في تلك الفترة نزعات وخلافات بين الدول العربية وصنفت هذه الدول نفسها بين وطني وقومي⁽⁹⁾، وبين متحالف مع الدول الغربية ورافض للاستعمار الغربي الذي جزأ الوطن العربي وساهم مساهمة مباشرة في قيام الكيان الصهيوني⁽¹⁰⁾.

رأى عبد الناصر في تلك الفترة أن قيام منظمة فلسطينية تتبنى السياسة المصرية سيدعم الموقف المصري عربياً خاصة أنه لم يكن بإمكان أي دولة أن تقف متحدية للممثل الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية⁽¹¹⁾. تقدم عبد الناصر إلى مؤتمر القمة العربي عام 1964 باقتراح لتشكيل لجنة فلسطينية تبحث إمكانية إقامة مؤسسة فلسطينية تمثل الشعب الفلسطيني⁽¹²⁾.

تشكلت هذه اللجنة بقيادة أحمد الشقيري⁽¹³⁾ لكنها سرعان ما شكلت تنظيماً فرضته عملياً على الساحة العربية وأصبح يعرف بمنظمة التحرير الفلسطينية⁽¹⁴⁾.

(8) خلف، صلاح: (أبو إياد) فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، أريك رولو، نقلها إلى العربية، نصير مروة، نشر وتوزيع مؤسسة صيام للدعاية والنشر، الكويت، بلا تاريخ، ص 77-78.

(9) الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة، F.K.A المحدودة للنشر، نيقوسيا-قبرص، ط1، 1995، ص 98-99.

(10) الشقيري، أحمد: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، دار العودة، ط1، بيروت، 1971، ص 56-60.

(11) مجموعه خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، فبراير 1962م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص 165.

(12) بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين: حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول، بيروت، 1964/1/24، الحياة، بيروت، 1964/1/25، الوثائق العربية لعام 1964، بيروت، الجامعة الأمريكية، بلا تاريخ، ص 17-18.

(13) ملف وثائق فلسطين، ج2، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي، بلا تاريخ، ص 1238.

(14) حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، 1964-1974، دراسة للمواثيق الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1980، ص 232-235.

عقدت منظمة التحرير الفلسطينية أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في مدينة القدس عام 1964⁽¹⁵⁾ تم الإعلان في هذا المؤتمر عن الميثاق القومي الفلسطيني وعن تشكيل جيش التحرير الفلسطيني⁽¹⁶⁾. الجدير بالذكر هنا أن الميثاق القومي اعتبر فلسطين وطناً عربياً وأن تحريره يقع على عاتق العرب أجمعين، أي أن القضية الفلسطينية تم اعتبارها على أنها قضية قومية وليس مجرد قضية فلسطينية⁽¹⁷⁾. وعلى هذا دعت القيادة الفلسطينية الفلسطينيين للالتفاف حوله وتقديم كل العون والدعم لها من أجل تحرير فلسطين السليبة.

في ذات الوقت الذي كانت تجري فيه مشاورات لإقامة منظمة التحرير الفلسطينية، كان هناك بعض الشباب الفلسطينيين يتدارسون إمكانية إقامة تنظيم فلسطيني من أجل العمل على تحرير فلسطين، وكان على رأسهم ياسر عرفات و خليل الوزير وصلاح خلف و فاروق القدومي⁽¹⁸⁾. أخذ هؤلاء علماءً بنشاطات الشقيري واتصلوا معه من أجل توحيد الموقف الفلسطيني وألا يكون هناك أي تشتت⁽¹⁹⁾. تركزت جدلية هؤلاء على أن الدول العربية ليست جادة في تحرير فلسطين وإنها منهكة في صراعاتها البينية⁽²⁰⁾، وإذا أراد الشعب الفلسطيني أن يحرر أرضه فعليه أن يعتمد على ساعده دون أن يكون هناك أي مانع للحصول على مساعدات من أي طرف عربي⁽²¹⁾. أما

(15) الشقيري، أحمد: من القمة إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 56-62. أيضاً: كلمة الشقيري، أحمد: ممثل فلسطين لدى جامعة الدول العربية في المؤتمر الوطني الفلسطيني، أنباء الأردن، 1964/5/28، الوثائق العربية لعام 1964، بيروت، الجامعة الأمريكية، ص 280-283.

(16) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 80. انظر: بيان مؤتمر القمة العربي الثاني، الإسكندرية، 1964/9/11، الوثائق العربية لعام 1964، ص 460-462. انظر بنود الميثاق القومي، الشريف، ماهر البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 443-446.

(17) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، نيسان، 1998، ص 21. أيضاً: ماهر الشريف: مصدر سبق ذكره، ص 147.

(18) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 80-81.

(19) المصدر السابق، ص 77.

(20) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 19. حيث بذل عدد من الدول العربية جهود مضيئة من أجل استبعاد مشاركة وفد عن منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال مؤتمر القمة العربي في مدينة الخرطوم في 1967/8.

(21) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، ترجمة وتقديم، سليمان الغزالي، بالتعاون مع جامعه كامبردج، ط1، لندن، ص 49-50. أيضاً: خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 65-66 و ص 77-78.

جدلية الشقيري فقد ارتكزت على أن عبد الناصر جاد فيما يقول حول تحرير فلسطين وان التحالف معه سيجعل الطريق إلى فلسطين أكثر سهولة⁽²²⁾.

اختلف الطرفان ولم يستطع جسر الهوة بين موقفيهما. كان من الواضح منذ البداية أن الشقيري يتبنى البعد القومي، وان الشباب يتبنون البعد الوطني، والبون بينهما شاسع. لكن هذا البون لم يكن بعيدا عن سياسات الدول العربية حيث أن الشقيري مدعوم من عبد الناصر الذي يعتبر رأس أحد الأقطاب في الصراعات العربية، وإن الشباب حسبما ورد في كتاب فلسطيني بلا هوية ل (صلاح خلف) قد كانوا على اتصال مع المملكة العربية السعودية والتي كانت تعتبر رأس القطب المعادي لجمال عبد الناصر⁽²³⁾. حتى أن خلف يذكر أن أول مساعدات مالية قد حصلت عليها حركة فتح كانت دعما سعوديا⁽²⁴⁾.

سار الشباب في طريقهم الخاص وشكلوا تنظيمهم الوطني الذي أعلنوا عنه في مطلع عام 1965 وهو حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" والتي استطاعت أن تقود النضال الوطني الفلسطيني فيما بعد على مدى عشرات السنين⁽²⁵⁾.

اختلف الشقيري طريقا سياسياً إلى حد كبير، ودخل في الصراعات العربية الداخلية وكان مؤيداً لجمال عبد الناصر ومناهضاً للأنظمة العربية التي كانت تدعى رجعية وبالأخص المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية⁽²⁶⁾. وأخذ يظهر في وسائل الإعلام في خطابات رنانة يكيل فيها التهم لفريق عربي ويمتدح فريقاً آخر⁽²⁷⁾. لقد كرس جهداً من أجل إنشاء جيش

(22) كوبان، هيلينا: مصدر سبق ذكره، ص60.

(23) لورانس، هنري: اللعبة الكبرى شرقي غربي منافسات دولية منذ 1945، باريس، أرمان كولان، 1991، ص183-194.

(24) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص97.

(25) المصدر السابق، ص 77-79. يشير صلاح خلف إلى أن عدداً من قادة فتح البارزين الذين شاركوا في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني الأول، واستغلوا مشاركتهم للدفاع عن أطروحة الكفاح المسلح، ومنهم خليل الوزير، وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار وخالد الحسن. لمزيد من المعلومات انظر: الحسن، هاني: فتح بين النظرية والتطبيق، شؤون فلسطينية، بيروت، ع 7، آذار 1972، ص9-21.

(26) الحوت، شفيق: عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية، أحاديث ذكريات، 1964-1984، دار الاستقلال للدراسات والنشر بيروت، ط1، 1986، ص96-99.

(27) المصدر السابق، ص96-99.

التحرير الفلسطيني فأنشأ بعض الكتائب والتي كانت متواجدة في العراق وسوريا ومصر مثل كتيبة بدر وكتيبة القادسية. أما شباب فتح فقد اختاروا العمل ليسبق الإعلان فنفذوا عملية عسكرية ليلة 28-29 كانون أول /1964 في نفق عيلبون الذي ينقل مياه نهر الأردن المحولة إلى منطقة النقب⁽²⁸⁾. وكأنهم أرادوا أن يقول لمنظمة التحرير وللأنظمة العربية بأن الذي يريد تحرير فلسطين عليه أن يبدأ بالعمل، أما الكلام الكثير والشعارات فربما تتقلب على رؤوس أصحابها. هذا العمل شكل نقطة خلاف عملية بين منظمة التحرير وحركة فتح.

سيطرت منظمة التحرير في الفترة قبل حرب حزيران على الساحة الفلسطينية إلى حد ما، في حين أن حركة فتح كانت في طور التبلور والانبثاق⁽²⁹⁾. لكن المنظمة لاقت دعماً إعلامياً هائلاً من قبل وسائل الإعلام المصرية التي كانت تسمع في مختلف المناطق العربية مما جعل وجودها على الساحة الفلسطينية أكثر ظهوراً من حركة فتح، حيث أن الإعلان يلعب دوراً في التسويق وفي الإبراز والتشويه⁽³⁰⁾. في المقابل لوحظ إن إسرائيل أخذت تطور سياسات أمنية جديدة لتقي نفسها من هجمات فدائيي حركة فتح وليس من شعارات منظمة التحرير لأن المنظمة لم تكن قد تبنت الهجمات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية⁽³¹⁾. وقامت إسرائيل أسلاكاً شائكة على طول الحدود مع الأردن ظناً منها أن تواجد الفدائيين يتمركز أساساً في الضفة الغربية، ووضعت الكشافات الضوئية على طول الحدود لإزالة التعمية الليلية. فكانت الإجراءات الإسرائيلية عبارة عن إحتيطات في مواجهة حركة فتح، وبقي الإعلان المصري في دعم منظمة التحرير. وقد وصل الحد إلى أن قامت إسرائيل بهجمات عسكرية على قرية السموع في منطقة الخليل على اعتبار إنها أحد المراكز الرئيسية لانطلاق فدائيي فتح إلى الأرض المحتلة / 48⁽³²⁾.

(28) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 64-66. انظر: بلاغ القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (1/6/1965)، الوثائق العربية لعام 1965، بيروت الجامعة الأمريكية، ص 4.

(29) كوبان، هيلينا: مصدر سبق ذكره، ص 66-67.

(30) صلاح خلف: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 82-83.

(31) كوبان، هيلينا: المصدر السابق، ص 67.

(32) الحوت، شفيق: عشرون عاماً في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص 98. انظر: الوثائق العربية لعام 1966، بيروت الجامعة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، 795-796.

هزيمة حزيران: أخذت الأمور منحى حاداً بعد هزيمة حزيران لان التيار القومي قد ضعف على الساحة العربية. هزم عبد الناصر وهزم حزب البعث اللذان كانا طليعة القوميين العرب⁽³³⁾. واستقوت النظم العربية القطرية لأنها بدأت تقدم الدعم خاصة الاقتصادي للدول المهزومة والتي كانت مناوئة لها قبل الحرب⁽³⁴⁾. اثر هذا الوضع على م.ت.ف واستقال الشقيري من منصبه معترفا بالهزيمة ومعطيا الراية للذين يحملون السلاح⁽³⁵⁾.

حملت حركة فتح السلاح بعد حرب 1967 واتخذت من الأردن مركزا رئيسا لها، وبدأت تقوم بعمليات عسكرية ضد القوات الإسرائيلية في غور الأردن وفي فلسطين المحتلة/48⁽³⁶⁾. ظهرت في تلك الفترة أيضا مجموعات مسلحة مثل أبطال العودة الذين أنبثقوا عن حركة القوميين العرب التي كان يقودها جورج حبش ووديع حداد⁽³⁷⁾. أعلنت هذه الحركة عن نفسها في 1967/12/11 على أنها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبذلك ابتعدت الحركة إلى حد ما عن البعد القومي لصالح البعد القطري، وشكلت منافسا لحركة فتح في القتال ضد إسرائيل وفي استقطاب جماهير الشعب الفلسطيني⁽³⁸⁾.

ركزت حركة فتح والجبهة الشعبية في حينه على الكفاح المسلح على اعتبار انه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين⁽³⁹⁾. فقد نصت حركة فتح في أسس انطلاقها على إنها تهدف إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني وان الوسيلة الوحيدة نحو ذلك هي الكفاح المسلح⁽⁴⁰⁾. وذكرت في هذه

⁽³³⁾ مذكرات رياض، محمود: 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ط2، ص29-73.

⁽³⁴⁾ حركة القوميين العرب: الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب تموز، 1967، ص 18-25.

⁽³⁵⁾ الشريف، ماهر: مصدر سبق ذكره، ص143-145.

⁽³⁶⁾ الحوت، شفيق: عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص179-180.

⁽³⁷⁾ كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص222-223.

⁽³⁸⁾ خورشيد، غازي: دليل حركة المقاومة الفلسطينية، بيروت مركز الأبحاث، م.ت.ف، 1971، ص85-86. انظر أيضا: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام في أربعة مجلدات، مج3، دمشق، 1984، ص636-638.

⁽³⁹⁾ قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، ط1، الناشر المكتبة الجامعية، أيار 2002، ص275.

⁽⁴⁰⁾ الحوت، شفيق: عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص82، ص96. انظر أيضا: فتح ومبادئ وأهداف وشعارات الحركة، الجلسات الحركية (4) ص31-38. أيضا: حوراني، فيصل، الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 135-156.

الأسس إنها حركة تحرير وإنها حركة الجماهير الفلسطينية ودعت الناس إلى الالتفاف حولها (41). ومن جملة ما ذكرت إنها لا تتوي التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية (42)، ودعت الأنظمة العربية إلى عدم التدخل بشؤونها (43). أما الجبهة الشعبية فبقيت ضمن الإطار القومي الذي اعتبر القضية الفلسطينية قضية العرب جمعياً، وإن تحرير فلسطين يقع على عاتق كل الدول العربية التي من المفروض أن تحشد كل طاقاتها نحو هذا الهدف السامي (44). لكنها في ذات الوقت لم تنظر بتفاؤل إلى الأنظمة العربية على اعتبار أنها أنظمة متخلفة ولا تشغلها القضايا العربية بما فيها قضية فلسطين، فأعتبرت أن تغيير الأنظمة بخاصة في الأردن يشكل أولوية إذا كان للعرب أن يحرروا فلسطين (45).

توالى العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية عبر غور الأردن في مناطق الضفة الغربية وفي المناطق المحتلة عام 1948. أقيمت معسكرات للتدريب في شرقي الأردن، وأقيمت نقاط عسكرية للفدائيين الفلسطينيين في منطقة الأغوار، وفتحت مكاتب عديدة في مختلف المدن الأردنية. كانت في تلك الفترة البندقية الفلسطينية هي البندقية العربية الوحيدة التي تطلق النار على الصهاينة، و لهذا كان لها شأن على المستوى العربي الشعبي والرسمي. وهذا أمر معقول حيث أن الهزيمة كانت مريرة والأنظمة العربية كانت عاجزة، ولم يكن يشفي غليل الإنسان العربي من ناحية المواجهة مع إسرائيل إلا المقاومة الفلسطينية.

تراوحت العمليات العسكرية بين النجاح والفشل. كان ينجح الفدائيون أحيانا في الوصول إلى أهدافهم وإيقاع خسائر كبيرة في الجانب الإسرائيلي، وكانت بعض العمليات تجهض بسرعة

(41) حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص23.

(42) الحوت، شفيق، عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص182. أيضا: الشريف، ماهر: مصدر سبق ذكره، ص114.

(43) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص81-82.

(44) مذكره الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الموجهة إلى اللجنة التنفيذية حول، ما تراه الجبهة في طبيعة المنظمة 1968/4/22، ص266-267 الوثائق العربية لعام 1968، 1968/4/22. أيضا: كوبان، هيلينا: مصدر سبق ذكره، ص28-83 وص88

(45) كنفاني، غسان: سلسلة مقالات، الجدار الأردني أمام فلسطين، فلسطين، ع44، 1966/6/30، حيث تصور كنفاني أن تتحول عمان إلى "هائوي" ومشددا على أهمية الجبهة الأردنية باعتبارها المركز الرئيس لمعركة التحرير.

لأسباب منها سرعة حركة الجيش الإسرائيلي وتوفر بعض المعلومات الإستخباريه لدية حول تحركات الفدائيين⁽⁴⁶⁾. وبالرغم من ذلك، شكلت المقاومة الفلسطينية عنصر تحدٍ كبير لإسرائيل التي وجدت أن أمنها غير مستتب ما دامت العمليات الفلسطينية تشن ضدها⁽⁴⁷⁾. ولهذا سعت باستمرار إلى إضعاف المقاومة بمختلف الوسائل والتي بلغت ذروتها في معركة الكرامة في 1968/3/21⁽⁴⁸⁾.

في ذروة هذا العمل حصل تنافس غير صحي بين فتح و الجبهة الشعبية وذلك في محاولة استقطاب جماهير الشعب الأردني⁽⁴⁹⁾. وقد اعتري هذا التنافس نوعا من محاولة تشويه صورة الآخر مما يؤدي إلى نوع من الاحتكاك غير الودي بين قيادتي وعناصر الفصيلين⁽⁵⁰⁾. ونما هذا التنافس إلى أن ولد فصائل فلسطينية جديدة أخذت تلعب دورا على الساحة الأردنية وفي مواجهة إسرائيل. فمثلا خرجت الجبهة الشعبية- القيادة العامة من تحالف الجبهة الشعبية بعد ثلاثة شهور من إعلان انطلاقة الجبهة، وانشق احد قيادة الجبهة الشعبية وهو نايف حواتمة عام 1969 وشكل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين⁽⁵¹⁾. وظهرت فصائل أخرى مثل الصاعقة التي أنشأتها سوريا، وهيئة العمل التي أنشأتها مصر وفصائل فلسطينية أخرى قامت بمبادرات من قبل

(46) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص22-25

(47) الحوت، شفيق: عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص179-182.

(48) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 22-24. انظر أيضا: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام في أربعه مجلدات، مج3 دمشق 1984، ص636-638.

(49) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص172-173.

(50) مهمات المرحلة الجديدة: التقرير السياسي لمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1972/3، منشورات لجنة الإعلام المركزية، 1975، ط2، ص57-62.

(51) حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص162. حيث تشكلت طلائع حرب التحرير الشعبية "قوات العاصفة" والتي عرفت باسم منظمة الصاعقة، الذي دعم العمل الفدائي الفلسطيني وتبنى شعار "حرب التحرير الشعبية" وبدأ العمل التحضيري لهذه المنظمة كما يعتقد في ربيع 1967، وقامت بتنفيذ أولى عملياتها العسكرية في 1968/6/8م أصبح التنظيم الفلسطيني الموحد الذي جمع الأعضاء الفلسطينيين في فروع حزب البعث المختلفة، هو العمود الفقري لمنظمة الصاعقة، لتصبح بعد ذلك اسمها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، منهم من أبقى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنهم على الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وقد أدى اتساع القاعدة الفدائية إلى انقسام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى ثلاث منظمات هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الشعبية الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة والجبهة الشعبية- القيادة العامة بقيادة احمد جبريل. وتم إنشاء عدة منظمات فدائية بدعم من جهات مختلفة.

أشخاص في الأردن⁽⁵²⁾. أي تكاثرت الفصائل وتكاثرت معها المكاتب والمنافسات بخيرها وشرها.

تمخض التنافس بين الفصائل عن توجهات متضاربة مما اثر سلبا على وحدة الموقف الفلسطيني، وعلى وحدة جماهير الشعب الفلسطيني. وهنا اذكر الأمور التالية:-

1- أدى التنافس غير القائم على الإنجاز إلى صراعات تطورت إلى بيانات عدائية بين الفصائل، ومن ثم إلى اقتتال بين هذه الفصائل⁽⁵³⁾. لقد أطلقت الفصائل الفلسطينية النار على بعضها البعض في معارك جانبية هنا وهناك في الأردن، وانتقلت الظاهرة إلى لبنان مع زيادة تمركز هذه الفصائل في الجنوب اللبناني⁽⁵⁴⁾.

2- رعت الفصائل شعارات متباينة منها ما كان يهادن النظام الأردني ومنها ما كان يعاديه⁽⁵⁵⁾. أدت هذه الشعارات إلى خلافات بين الفصائل ذاتها، وكذلك بين الفصائل والنظام الأردني نفسه⁽⁵⁶⁾. وهذا معناه انه لم تكن هناك سياسة فلسطينية واحدة تجاه الأردنيين، وان فكرة منظمة التحرير التي تجمع الفلسطينيين في بوتقة واحدة كانت تضيق في خضم التباين في المواقف⁽⁵⁷⁾.

3- ظهرت في الشارع الأردني ممارسات غير صحيحة من قبل الفصائل الفلسطينية بحيث إنها تصرفت في كثير من الأحيان وكأنها هي المسؤولة عن إدارة شؤون البلاد⁽⁵⁸⁾. وحصلت ممارسات يومية في الشارع الأردني تركت انطباعات غير جيدة عن المقاومة الفلسطينية⁽⁵⁹⁾. هذه الأعمال أخذت تثير ردود فعل سلبية مما اثر على النسيج العام للمقاومة الفلسطينية وقاد إلى

(52) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 241-242.

(53) المصدر السابق، ص 89.

(54) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 136-138.

(55) خلف، صلاح: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، حديث لمجلة، جون أفريك، باريس، 19/10/1971، الوثائق

الفلسطينية العربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974، ص 807-810.

(56) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 137-139.

(57) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 89.

(58) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 24. انظر أيضا: مهمات المرحلة الجديدة: التقرير

السياسي لمؤتمر الوطني الثالث، مصدر سبق ذكره، ص 57-62.

(59) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 25-27.

اتهامات واتهامات مضادة⁽⁶⁰⁾. الانضباط العسكري لم يكن موجودا، والقيادات الفصائلية لم تكن حازمة، إن لم تكن حقيقة شريكا في الممارسات الخاطئة. ولهذا ارتبك الشارع الفلسطيني ولم يكن قادرا في تلك المرحلة التي اتسمت بهشاشة التجربة على تصحيح الأخطاء التي كانت ترتكب⁽⁶¹⁾.

4- لم يكن النظام الأردني مرتاحا لوجود المقاومة الفلسطينية لسببين⁽⁶²⁾: - أنه لا يريد أن يدفع باتجاه معاداة إسرائيل لما يعينه ذلك من ردود فعل إسرائيلية مدمرة، ولا يقبل أن تكون هناك سلطة في الأردن موازية لسلطته ومنافسه له⁽⁶³⁾. ولهذا كان يتحين الفرص من أجل التخلص من المقاومة، فاستفاد من الأخطاء المرتكبة لتبرير حملة عسكرية ضدها⁽⁶⁴⁾.

السيطرة على منظمة التحرير

النقطة المهمة هنا هو أن هذه الفصائل المسلحة قد تحركت للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطيني⁽⁶⁵⁾ نظراً للفراغ القيادي الذي تركه أحمد الشقيري⁽⁶⁶⁾. التئم المجلس الوطني الفلسطيني عام 1968 وقرر تعيين رئيس مؤقت للمنظمة وهو يحيى حمودة، واستبدال الميثاق القومي الفلسطيني بالميثاق الوطني الفلسطيني⁽⁶⁷⁾. فبدل أن تكون فلسطين بلدا عربيا أصبحت وطن الفلسطينيين لكن دون إخلاء سبيل الدول العربية من مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية⁽⁶⁸⁾.

(60) قاسم، عبد الستار، الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 248-252.

(61) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 137-139.

(62) الزمرة المرتدة وقضية التحالفات الحقيقية: السنة 23، ع2، نيسان 1972، ص 16-20.

(63) خلف، صلاح: فلسطيني بلا هوية، مصدر سبق ذكره، ص 150-154.

(64) المصدر السابق، ص 156.

(65) راشد حميد: مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974، بيروت، مركز الأبحاث، 1975، ص 136-142.

(66) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 80-81.

(67) انظر: النص الكامل لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني، في حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 236-239، و ص 135-156.

(68) قاسم عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 275.

لكن من البين أن القائمين الجدد على منظمة التحرير قد انتهجوا النهج القطري مما يعني أن القضية الفلسطينية ستسير تدريجيا مع الزمن نحو القطرنة مع استبعاد الأنظمة العربية والبعد العربي بصورة عامة⁽⁶⁹⁾. وهذه النقطة شكلت موضع خلاف فلسطيني مستقبلا والذي سنرى تفاصيله لاحقا في هذه الرسالة.

من الناحية الفعلية، فتح هي التي سيطرت على منظمة التحرير⁽⁷⁰⁾. صحيح أن باقي الفصائل مثل الجبهة الشعبية كانت ضمن منظمة التحرير لكن أغلب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني كانوا إما منتمين لحركة فتح أو متعاطفين معها، وكذلك بالنسبة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير⁽⁷¹⁾. علما أن حركة فتح كانت في حينه كبره فصائل المقاومة، وكانت أكثرها ثراء وأفضلها تسليحا على المستوى الشعبي وعلى المستوى العربي الرسمي. وقد كسبت الكثير من التأييد بسبب نشاطها العسكري المتميز في مواجهة إسرائيل، إذ تبنت أغلب العمليات العسكرية التي كانت تعترض الجيش الإسرائيلي⁽⁷²⁾. وهذا يعني أن فتح قد كسبت شرعيتها في قياده منظمة التحرير من فوهة البندقية وليس بالتصويب كما حصل في مرحلة الشقيري.

وقد أشرفت الفصائل على تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي أصبح عبارة عن تآلف فصائلي حصصي. أي أن الفصائل أخذت توزع المقاعد فيما بينها وذلك حسب ثقل كل فصيل على الساحتين العسكرية والشعبية، بمعنى أن كل فصيل يحصل على عدد مقاعد متناسب مع حجمه التقديري على الساحة إذ لم تكن هناك انتخابات تعطي تقديرا جيدا للأوزان المختلفة⁽⁷³⁾. لكن الفصائل أعطت بعض المقاعد للمستقلين مثل المفكرين والأدباء، وأيضا لممثلي التجمعات الفلسطينية مثل النقابات والإتحادات⁽⁷⁴⁾. وقد كان من الواضح إن المستقلين لم يكونوا كذلك وإنما كانوا محسوبين على هذه الجهة أو تلك. عملت حركة فتح على أن تبقى لها الأغلبية ضمن

(69) الحوت، شفيق: عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص186.

(70) كوبان، هيلينا: مصدر سبق ذكره، ص83. انظر أيضا: ماهر الشريف: مصدر سبق ذكره، ص181.

(71) كوبان، هيلينا: المصدر السابق، ص181.

(72) المصدر السابق، ص78-79.

(73) الحوت، شفيق: عشرون عاما في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص183-184.

(74) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،

ط1، 1998، ص62-63.

المجلس الوطني الفلسطيني على الرغم من إنها كانت تأخذ نصيباً من أعضاء المجلس الذين ينتمون للحركة انتماءً مباشراً.

أي أن منظمة التحرير في ظل هيمنة الفصائل عليها قد أصبحت منظمة فصائلية أكثر منها خيمة يستظل بظلها كل أبناء وقطاعات الشعب الفلسطيني، وغلبت على أعمالها الأبعاد الفصائلية أكثر من الأبعاد الشمولية والعامة التي تهم الشعب الفلسطيني. وفي هذا كان ابتعاد عن الميثاق القومي الفلسطيني وكذلك عن الميثاق الوطني الذي كان يرى في م.ت.ف منظمة ترعى شؤون الشعب وتمثله تمثيلاً مباشراً⁽⁷⁵⁾. لكن هذه النقطة على أية حال لم تكن تشكل أرقاً للشعب الفلسطيني في بداية السبعينات لأن الفصائل اكتسبت شعبية من البندقية التي كانت تحظى بتأييد واسع النطاق⁽⁷⁶⁾. ما كان يهم الشعب الفلسطيني في حينه هو قتال إسرائيل من أجل التحرير، ولم تكن القضايا الإدارية والتنظيمية موضع اهتمام الناس عموماً.

مواطن الخلاف داخل المنظمة

ذكرت أعلاه أن الفصائل الفلسطينية قد تكاثرت أعدادها وازدادت أعداد مكاتبها إلى درجة حصول فوضى في الشارع الأردني وفي صفوف الفلسطينيين في الأردن⁽⁷⁷⁾. نشأت الناس وفق تشتت الفصائل على الرغم من وجود فصائل كبرى. أدت الفصائل الصغيرة إلى بعض الاستقطاب، وصدرت عنها العديد من المواقف فيما يخص العمل المسلح والموقف من النظام الأردني وأساليب الفصائل الكبيرة في السيطرة على الساحة⁽⁷⁸⁾. وكان من بين هذه الفصائل من هو معني لإحداث نوع من الفوضى في الصف الفلسطيني والشارع الأردني وفي بث الشكوك في نفوس الناس عموماً والملتزمين بتنظيماً خاصةً. ولهذا حصلت بعض المشاجرات بين عناصر فصائلية تطورت إلى بعض الأحيان إلى قتال، زادت حدة التوتر ما بين فصائل المقاومة والنظام

(75) الحوت، شفيق: عشرون عاماً في م.ت.ف، مصدر سبق ذكره، ص 105-106.

(76) ماهر الشريف: مصدر سبق ذكره، ص 148 و 193.

(77) حواتمة، نايف: أوصلو والسلام الآخر المتوازن، بيسان للنشر والتوزيع، ط 1، 1998، ص 32.

(78) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، المصدر السابق، ص 193.

الأردني⁽⁷⁹⁾. كان التنسيق ما بين الفصائل ضعيف جداً، ولم يكن الانضباط، كما ذكرت أعلاه، أولوية بالنسبة للقيادة⁽⁸⁰⁾.

أطلقت الفصائل النار على بعضها البعض وقتل الفلسطينيون بسلاح فلسطينيون وتم أسر عناصر بصورة متبادلة⁽⁸¹⁾. كانت تصدر البيانات التي تشيد بالوحدة الوطنية وبمستوى الوعي المرتفع التي تتمتع به الجماهير، لكن الواقع على الأرض كان يخالف ذلك⁽⁸²⁾. وعقب كل صدام مسلح كانت تصدر التصريحات التي تدعو إلى التعقل والروية والتي كانت تلحن الشيطان أحياناً، علماً أنه كان من المطلوب توفر الكثير من التعقل قبل الصدام وليس بعده⁽⁸³⁾. ولا غرابه أن الجيش الأردني أحياناً كان يتدخل للفض بين المتقاتلين.

من ناحية أخرى كان الموقف من النظام الأردني يشكل مصدر توتر بين الفصائل⁽⁸⁴⁾. كانت حركة فتح تنتظر إلى النظام على أنه غير ثوري ومن الصعب التعايش مع المقاومة الفلسطينية، لكنها كانت راغبة في البحث عن حلول للازمات التي قد تنشأ بينه وبين المقاومة. ومن الناحية العملية كانت فتح تتدخل كثيراً في الحياة السياسية والإدارية في الأردن لدرجة أنها كانت تستشار عند تعيين رئيس وزراء أو رئيس لهيئة الأركان⁽⁸⁵⁾. أما الجبهة الشعبية كانت ترى أن تحرير فلسطين يمر عبر عمان، أي يجب إسقاط النظام الأردني أولاً على اعتبار أنه عميل للاستعمار والصهيونية ومن ثم الانطلاق نحو فلسطين⁽⁸⁶⁾. بالنسبة لها النظام عبارة عن عقبة كإدارة في وجه المقاومة الفلسطينية والعربية ومن المفروض خلعها.

(79) المصدر السابق، ص 197-201.

(80) خلف، صلاح: مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع5، تشرين 2، 1971، ص 29-46.

(81) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 29. أيضاً: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام 1969، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1972، ص 95-103.

(82) حبش، جورج: حديث حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع4، أيلول، 1971، ص 293.

(83) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 89-90.

(84) صايغ، أنيس: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات الخاصة في 6 مجلدات، مج5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990، ص 355-474.

(85) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، ص 25-28.

(86) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 195-196. إثر تعمق الخلاف بين قيادة منظمة التحرير والحكومة الأردنية وتوجه القوميون العرب إلى تبني العمل الفدائي، كتب غسان كنفاني في مقالات عدة بعنوان الجدار

لم يكن هذا الوضع مريحا بالنسبة للنظام الأردني الذي كان يتربص من أجل إثبات سيادته على الأراضي الأردنية⁽⁸⁷⁾. فهو من ناحية لا يستطيع تحمل الضربات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل، ومن الناحية الأخرى لا يقبل أن يكون مجرد صورة لا يستطيع السيطرة على الأوضاع في الأردن⁽⁸⁸⁾.

ولهذا يظن أن النظام لجأ إلى عناصر فلسطينية وتنظيمات من أجل الإساءة بالمزيد إلى الجيش والشعب الأردني من أجل التآليب العسكري والشعبي ضد المقاومة. فكلما ساءت التصرفات رجال المقاومة والتنظيمات إزدادت نقمة الناس على الفصائل الفلسطينية، ووجد النظام مبررا أمامه لضرب المقاومة⁽⁸⁹⁾. أي أن النظام أراد أن يكسب نقمة الجمهور على المقاومة قبل أن يضربها ويطردها من الأردن، طبعاً شكلت السياسة الأردنية نقاط جدل داخل المقاومة وداخل منظمة التحرير مما أثر جدياً على وحدة الصف.

انتهت العلاقة مع النظام الأردني عام 1970/ 1971 عندما قامت الجيش الأردني بطرد المقاومة من الأردن. رافق هذا الطرد الاتهامات والانتهاكات المضادة داخل منظمة التحرير. كل فصليل شكك بمواقف الفصل الآخر واعتبره مسؤولاً عن تدهور الأمور في الشارع الأردني مما أدى إلى هذه النتيجة الصعبة. تركزت الاتهامات من اليسار ضد فتح حول تخاذل الحركة في مواجهه النظام، بينما اتهمت فتح الفصائل الأخرى بالمزايدات التي لا فائدة منها والتي تؤدي إلى حدوث المشاكل والصدامات⁽⁹⁰⁾.

نقطة أخرى أثارت العلاقة ما بين فصائل منظمة التحرير تمثلت بالمبادرات السياسية التي كانت تقدمها قيادة المنظمة. فمثلاً تقدمت القيادة الفلسطينية عام 1970 بمبادرة حول إقامة دولة

الأردني أمام فلسطين بتاريخ 1966/6/30. الذي رأى أن معركة التحرير تحتاج إلى فيتنام، وإن الأردن هي المؤهلة باعتبار وجود اغلب الفلسطينيين فيها وهذا من وجه نظر كنفاني، يتطلب حشد كافة الفعاليات الموجودة في الأردن، وهذا الخيار لم يتم إلا بتغيير النظام الأردني.

(87) الشريف، ماهر: **البحث عن كيان**، مصدر سبق ذكره، ص205.

(88) كوبان، هيلينا: **المنظمة تحت المجهر**، مصدر سبق ذكره، ص87.

(89) المصدر السابق، ص90-93.

(90) هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، مصدر سبق ذكره، ص54.

ديمقراطية علمانية في فلسطين⁽⁹¹⁾. أي إنها دعت إلى تعايش اليهود والمسيحيين والمسلمين في الأرض المقدسة كحل للقضية الفلسطينية مما يريح كل الأطراف من المعاناة وسفك الدماء⁽⁹²⁾.

احتوت هذه المبادرة بحق اليهود بالبقاء بفلسطين، الأمر الذي اعتبرته بعض الفصائل انه مخالف للميثاق الوطني الفلسطيني الذي يدعو إلى إعادة التوازن السكاني في فلسطين لما كان عليه قبل الغزو الصهيوني⁽⁹³⁾. اعتبرت بعض الفصائل هذه المبادرة تنازلاً فلسطينياً سيتلوه تنازلات أخرى. هذا فضلاً عن تشكك المتدينين الذين يؤمنون بتحرير الأرض المقدسة من البحر إلى النهر⁽⁹⁴⁾.

أثار موقف قيادة منظمة التحرير من المشاركة في مؤتمر دولي للسلام شكوك بعض الفصائل الفلسطينية⁽⁹⁵⁾. طرح في حينه فكره عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره الدول المعنية دون منظمة التحرير، لكن المنظمة اعترضت وقالت أن لها الحق في الحضور وذلك بدعم من دول عربية⁽⁹⁶⁾. هذا يعني أن منظمة التحرير لديها الاستعداد أن تجلس على طاولة مفاوضات أو في مؤتمر مع الإسرائيليين، الأمر الذي يرفضه الميثاق الوطني الفلسطيني على اعتبار أن إسرائيل

(91) ألان، غريش: منظمة التحرير الفلسطينية تاريخ واستراتيجيات نحو الدولة الفلسطينية، باريس منشورات سباك بيبس، 1983، ص 25-78. أنظر أيضاً ماهر الشريف: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 181-195. شعار الدولة الديمقراطية تم تبنيه في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في القاهرة، في نهاية شباط وأوائل آذار، 1971، وتبنته حركة فتح في منتصف عام 1968.

(92) حديث، الحسن، خالد: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قطر، الرأي العام، الكويت، 3-4/5/1974، ص 106-108.

(93) كلمة ممثل جبهة التحرير العربية: ندوه حول الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي عقدت في عمان، الأحرار، 1970/5/15، انظر الوثائق العربية لعام 1970 ص 325-329.

(94) الحسن، خالد: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، تونس، 18/11/1970، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، ص 96. انظر: فيصل، حوراني: الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 175.

(95) حوراني، فيصل: الفكر السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 194-195. انظر: شؤون فلسطينية، ع 28، ك 1 1973، ص 185، ع 30، شباط 1974، ص 202-204.

(96) انظر الوثائق العربية لعام 1973، ص 478-481.

دولة محتلة وغير شرعية ويجب القضاء عليها⁽⁹⁷⁾. صدرت بيانات من عدد من الفصائل تتدد بهذا الموقف وتدعو قياده المنظمة إلى الالتزام بالمواثيق الفلسطينية⁽⁹⁸⁾.

لكن القضية الأهم في هذه المبادرات كانت فكرة البرنامج المرحلي لعام 1974 والذي دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على أي جزء من فلسطين يتم تحريره، نظرت بعض الفصائل بخاصة الشعبية إلى هذه المسألة على إنها متناقضة مع الميثاق الوطني الفلسطيني الذي يدعو إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني⁽⁹⁹⁾. اعتبرت الجبهة أن قيادة المنظمة تسير حتما نحو حلول سمتها الحلول الاستسلامية⁽¹⁰⁰⁾، وإنها تسير في ركب السياسة الدولية التي تريد إلغاء الحقوق الفلسطينية وتثبيت دولة إسرائيل⁽¹⁰¹⁾. ولهذا انسحبت اللجنة من المنظمة⁽¹⁰²⁾.

من المواقف التي أشارت إلى انخراط منظمة التحرير في السياسة الدولية وابتعادها نوعاً ما عن الميثاق الوطني الفلسطيني هي محاوله المنظمة التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية بغرض

(97) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 236.

(98) عصام، سخني: تمثيل الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، شؤون فلسطينية، ع15، تشرين2، ص19-36.

(99) درويش، محمود: المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، فلسطينية، ع30، شباط 1974، ص26-27. انظر أيضاً: الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، النص الكامل للبرنامج السياسي المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطيني، ص210-211، ص445. انظر أيضاً: مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية، ل.م.ت.ف. الهدف، 1973/11/17. حيث برز التوجه في التعامل مع البرنامج السياسي المرحلي المقرر في المجلس الوطني الفلسطيني الحادي عشر في القاهرة، في 1973/12/6، والذي أكد الترابط بين الكفاح المسلح والنضال السياسي وتعزيز روابط الوحدة الوطنية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973، ص19.

(100) جبريل، احمد: الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، و أحد البارزين عن تجاه الرفض، حديث صحفي، لمجلة الأمام، بيروت، 1974/7/12م. ضمت بعض القوى والفصائل الفلسطينية مثل: الجبهة الشعبية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني" والتي انسحبت من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رغم موافقتها على صيغة القرار أثناء انعقاد المجلس.

(101) حبش، جورج: ندوة، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة، ع30، ص21.

(102) البيان الصحفي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: حول انسحابها من اللجنة التنفيذية، ل.م.ت.ف. ص344-347. أيضاً: بيان الجبهة الشعبية الراضة للحلول الاستسلامية، في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974، ص412-414.

الحصول على اعتراف أمريكي بها⁽¹⁰³⁾. طرحت المنظمة عبر وسطاء على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير مقابل أن تعترف المنظمة بإسرائيل. لم يكن هذا الموقف معلنا لكن الأوساط الإعلامية الغربية تحدثت عنه مراراً بسبب أهميته من حيث استعداد المنظمة للدخول في الحلبة الدولية. رفضت الولايات المتحدة الأمريكية العرض الفلسطيني، وتقدمت عبر وزير خارجيتها آنذاك هنري كسنجر بشروط ثلاث من أجل فتح حوار مع منظمة التحرير وهي: تخلي منظمة التحرير عن الإرهاب وإلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بقراري مجلس الأمن 242 و 338⁽¹⁰⁴⁾. لم توافق قيادته منظمة التحرير على هذه الشروط، لكنها استمرت في اتصالاتها مما أثار عدداً من الفصائل الفلسطينية⁽¹⁰⁵⁾. وقد أقيمت إحدى الفصائل وهي فتح- المجلس الثوري على اغتيال عدد من القيادات فتحاوية بتهمة الاتصال مع الإسرائيليين وخيانة القضية الفلسطينية⁽¹⁰⁶⁾.

من الجدير ذكره أن مركز المنظمة بعد عام 1970 أصبح لبنان والجنوب اللبناني. حملت الفصائل الفلسطينية خلافاتها وهمومها ونقائصها من الأردن إلى لبنان، وتكررت ذات المشاكل القديمة على الأرض اللبنانية⁽¹⁰⁷⁾. كان في لبنان بالتأكيد من لا يريد المقاومة الفلسطينية، لكن

(103) فيليب، روندو: الشرق الأوسط في البحث عن السلام، 1973-1982، باريس، المطبوعات الجامعية في فرنسا، 1982، ص 72-73. أيضاً: شعث، نبيل: القصة الكاملة لإدراج القضية في الأمم المتحدة، شؤون فلسطينية، ع 40، ك 1، 1974، ص 20-31.

(104) قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 276-277.

(105) شاهين، أحمد: التنسيق الأردني الفلسطيني انقطاع أم قطيعه، شؤون فلسطينية، ع 156-157، آذار، نيسان، 1986، ص 121-127.

(106) ألان، غريش: م.ت.ف تاريخ واستراتيجيات، مصدر سبق ذكره، ص 160-162. يذكر أن أول انشقاق في حركة فتح كان لصبري البنا عام 1974، كان يدير عمليات ضد حركة فتح وضد أي تسوية سلمية مع إسرائيل وضد أي تحرك تقوم به م.ت.ف. رغم أن حركة فتح كانت ملتزمة بعدم الكشف عن أوراقها السياسية، كان بعض ممثليها في أوروبا وعلى رأسهم سعيد حمامي في لندن، في 9/1974م وزير الإعلام الإسرائيلي "هارون ياريف، الذي أدلى بفكرة الحوار المشروط مع م.ت.ف وفشل. وفي عام 1976 تزعم عصام سرطاوي عضو المجلس الوطني لقاء مع "ماتي بيليد" الإسرائيلي بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. أظن الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977، ص 160-161. وهناك رواية باغتيال سعيد الحمامي من قبل صبري البنا وغيرهم من المقاتلين الفتحاويين الذين قتلوا على أيدي فتحاوية منشقة عن حركة فتح من دول مختلفة من العالم. حول هذا الموضوع انظر: كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 158-159.

(107) بيان: حبش، جورج: الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حول المؤتمر الوطني الثالث للجبهة، بيروت، 1972/3/14، ص 113، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972.

تكرار الأخطاء التي كانت تحصل على الساحة الأردنية كان في دعم هذه الفئة⁽¹⁰⁸⁾. أضيف إلى ذلك الخلافات الداخلية المتفاقمة في صفوف المنظمة⁽¹⁰⁹⁾. أي أن الوحدة الوطنية تأثرت سلباً بالأجواء الداخلية الفلسطينية وبرود فعل بعض الفئات اللبنانية تجاه المقاومة. كان يترجم هذا الوضع السلبي بالرصاص بين مختلف الفصائل، والذي تتطور إلى حرب في لبنان كله⁽¹¹⁰⁾.

وحدثت الحرب في لبنان أغلب الفصائل الفلسطينية على اعتبار أن هناك عدواً مشتركاً يجب مقاومته⁽¹¹¹⁾. وعزز الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978 هذه الوحدة على اعتبار أن العدو أصبح شمالاً وجنوباً ولا مجال للخلافات أن تطفو على السطح⁽¹¹²⁾. واستمرت هذه الوحدة عبر السنوات مرورا بحرب عام 1982 التي اجتاحت إسرائيل خلالها الجنوب اللبناني وصولاً إلى القصر الجمهوري في بيروت⁽¹¹³⁾. وقعت الفصائل الفلسطينية في ضائقة عسكرية كبيرة وكان عليها أن تتخذ قرارات صعبة أثرت على مستقبلها وعلى مستقبل الشعب الفلسطيني⁽¹¹⁴⁾. قررت القيادة بموافقة الفصائل المختلفة الخروج من بيروت متجهةً أما إلى سوريا أو إلى أقطار عربية أخرى⁽¹¹⁵⁾.

⁽¹⁰⁸⁾ قاسم عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 248-252.

⁽¹⁰⁹⁾ عبد الرحمن، اسعد: البعد الفلسطيني اللبناني في حرب الاستنزاف الداخلية العربية، شؤون فلسطينية، ع 46، حزيران، 1975، ص 14-21.

⁽¹¹⁰⁾ المصدر السابق، ص 251-252. انظر أيضاً: المنظمة تحت المجهر: مصدر سبق ذكره، ص 182-184.

⁽¹¹¹⁾ كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 130-131.

⁽¹¹²⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 310.

⁽¹¹³⁾ المصدر السابق، ص 308-309.

⁽¹¹⁴⁾ مجموعة باحثين: قاسم، عبد الستار، ربابه غازي، المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد أحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، عمان، 1997، دراسات (21) ص 309-312.

⁽¹¹⁵⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 308. توزعت قوات الثورة الفلسطينية اثر الغزو على لبنان، على عدة مناطق، إلا أن قياده حركة كي تضمن حرية حركتها اختارت تونس.

انشقاق عام 1982

للهزيمة آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية، ولم ينج الشعب الفلسطيني وفصائله من آثار حرب عام 1982⁽¹¹⁶⁾. حصلت العديد من الأحداث والتطورات، لكن ما يعيننا هو الانشقاق الذي حصل في حركة فتح وأدى إلى حدوث قتال في لبنان حسم لصالح القادة المنتقدين للقيادة الفلسطينية⁽¹¹⁷⁾. جرى عام 1982 تعديلات قيادية في الحركة على اثر استشهاد قائدها العسكري سعد صايل، لكنها لم تكن مرضية لعدد من القيادات ومن ضمنهم أبو موسى⁽¹¹⁸⁾.

⁽¹¹⁶⁾ التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت: منشورات الإعلام المركزي، ك1، 1982، ص10-15. حيث ظهرت مجازر أرئيل شارون في صبرا وشاتيلا في 15/9/1982 التي يندى لها جبين الإنسانية. وأظهرت هذه الحرب مدى هشاشة النظام العربي على المستوى الرسمي، والشعبي وفقدان التضامن العربي طوال حصار بيروت، وفقدان القاعدة الآمنة في بيروت كمركز حيوي واستراتيجي للثورة الفلسطينية، وتوزع قوات م.ت.ف على عدد من البلدان العربية الأمر الذي وضع منظمة التحرير أمام تحديات صعبة، على صعيد تماسك وصيانة وحدتها، واستقلال قرارها السياسي والتنظيمي.

⁽¹¹⁷⁾ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص66-67.

⁽¹¹⁸⁾ سميح، شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية، التطور وصراع الإرادات، شؤون فلسطينية، نيغوسيا، ع154-155، ك2 شباط 1986، ص17-31. هذا الانشقاق برز بالتصاعد بعد انتهاء أعمال الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني، واثّر ذلك برزت خلافات سياسية وتنظيمية حادة بين الفصائل. ويذكر أن أول انشقاق برز داخل حركة فتح عام 1974، اثر انشقاق صبري البنا (أبو نضال) عن حركة فتح وشكل تنظيمه المستقل باسم حركة فتح _المجلس الثوري. وفي عام 1978 ظهرت خلافات بين قيادي وكوارد الحركة حملت اسم التيار الديمقراطي الوطني كي تستفيد من احتدام الخلافات بين اليمين واليسار داخل الساحة الفلسطينية بهدف رفض نهجها القائم على سياسة الرفض وعلى المطالبة بتوسيع الديمقراطية كنهج رسمي للحركة، إلا أن تلك المحاولة التي تزعمها نمر صالح (أبو صالح) ومحمد سعيد مراغة (أبو موسى) وناجي علوش، تم تطويقها، وادى بعلوش إلى الانشقاق عن الحركة. لمزيد من التفاصيل انظر: ماهر الشريف: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص318-325.

جرت محاولات عدة لتعديل الإجراءات الإدارية وتغييرها بخاصة تغيير الحاج إسماعيل جبر الذي نصب قائدا عاما للقوات الفلسطينية⁽¹¹⁹⁾.

طالبت القوى المتمردة على القيادة الفلسطينية بعدد من الإصلاحات داخل حركة فتح ومنظمة التحرير مثل مراقبة صرف الأموال وتحديد المسؤوليات ومحاسبة المسؤولين وإعادة صياغة الهيكلية التنظيمية⁽¹²⁰⁾. لم تستجب القيادة لهذه المطالب، وتصادد التوتر في داخل الحركة إلى أن وصل إلى قرار صادر عن القيادة بوقف التمويل عن الفئات المتمردة. تطور هذا إلى إطلاق نار في محيط مخازن م.ت.ف في دمشق. نشط الوسطاء ورجال الإصلاح من أجل منع اقتتال فلسطيني لكنه فشلوا⁽¹²¹⁾.

نشب القتال بين الفريقين في لبنان في البقاع وفي الشمال اللبناني وبخاصة في طرابلس⁽¹²²⁾. اتهمت القيادة سوريا وليبيا بتقديم الدعم العسكري والمالي للمنشقين الأمر الذي ساعدهم على تحقيق انتصارات متلاحقة⁽¹²³⁾. في مثل هذه الحرب لا يوجد نصر للشعب الفلسطيني، ومن المفروض أن الكل مهزوم فيها، لكن الفرقاء كانوا يتحدثون عن إنجازات عسكرية في عالم خاص ويسمونها انتصارات أو انسحابات تكتيكية⁽¹²⁴⁾. كانت النتيجة أن خرجت القيادة

⁽¹¹⁹⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 320-321.

⁽¹²⁰⁾ المصدر السابق، ص 322-324. التي لقيت في البدء تأييداً داخل صفوف الحركة وخارجها، حيث أعرب "صالح خلف" تعاطفه مع مطالب المنشقين بقوله "كوادر فتح تريد الإصلاح والتطوير، وإن مطالب مجموعته العقيد "أبو موسى" و"وقدري" و"أبو صالح" هي مطالب صحيحة، لكن الأسلوب الذي تم التعبير به قد يستفيد منه أعداء الثورة الفلسطينية" وأعد هؤلاء مذكرة، استهدفت استعادة وحدة فتح، والوحدة الوطنية الفلسطينية، وإصلاح العلاقات الفلسطينية-السورية إلا أن الجهود لم تنجح. واندلعت القتال بين عناصر فتح والمنشقين، في طرابلس والمخيمات، في 10 و11/1983.

⁽¹²¹⁾ سميح، شبيب: منظمة التحرير الفلسطينية، التطور وصراع الارادات، مصدر سبق ذكره، ص 21-23.

⁽¹²²⁾ انظر: برنامج القيادة المشتركة للجبهتين الديمقراطية والشعبية: برنامج الوحدة والإصلاح الديمقراطي في م.ت.ف. تشرين 1، 1983، ص 8-20.

⁽¹²³⁾ لورانس، هنري: اللعبة الكبرى، شرقي غربي، ومنافسات دولية منذ 1945، باريس، أرمان كولان، 1991، ص 331-334.

⁽¹²⁴⁾ مجموعة مؤلفين: مخادمة، ذياب، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 355-356.

الفلسطينية والمقاتلون الداعمون لها من طرابلس إلى خارج لبنان، فكان هذا هو الرحيل الثاني لياسر عرفات خلال سنتين⁽¹²⁵⁾.

خلفت هذه الحرب انشقاقاً داخل الشعب الفلسطيني وليس داخل حركة فتح فقط⁽¹²⁶⁾. هناك من جماهير الحركة من أيد مطالب أبو موسى ومن انضم إليه، وهناك من عارضهم ووقف بحزم مع القيادة. وهناك من بين الفصائل مثل الجبهة الشعبية القيادة العامة والصاعقة انحازت إلى جانب أبو موسى⁽¹²⁷⁾. وفي الساحة الداخلية الفلسطينية حدث شرح جماهيري بين مؤيد ومعارض مما أدى إلى نوع من الاحتكاك غير الودي بين الفريقين⁽¹²⁸⁾.

⁽¹²⁵⁾ التقرير السياسي: مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت، مصدر سبق ذكره، ص 10-15. حيث قصفت القوات الجوية والبحرية الإسرائيلية قوات فتح لمنع مغادرتها من طرابلس. وتوقف القتال، بناء على خطة سورية-سعودية مشتركة، وجهود فرنسية ومصرية. وغادر عرفات وقواته من طرابلس، بحراً، في 19/12/1983.

⁽¹²⁶⁾ نافع، بشير: المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة، أي دور للإسلاميين، مجلة، قراءات سياسية، السنة الثانية، ع1، شتاء 1412، 1992، ص 39-42.

⁽¹²⁷⁾ انظر: الخلاف داخل حركة فتح: المطلوب من أجل تصليب بنيان الثورة وضمان إستمراريتها، الوطن، السنة 16، ع 3، 15/7/1983، ص 4-6.

⁽¹²⁸⁾ وثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، شؤون فلسطينية، ع90، أيار، 1979، ص 169-188. انظر أيضاً النص الكامل لاتفاق عدن-الجزائر، بين التحالف الديمقراطي واللجنة المركزية لحركة فتح، 28/6/1984، ص 9-14. حيث شهدت انشقاقاً حاداً داخل حركة "فتح" والتي برزت بعد خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، حين عارض "تمر صالح" عضو اللجنة المركزية لحركة فتح لمؤتمر قمة فاس الثانية، قبول وفد المنظمة علناً "مشروع السلام العربي، وعلى أثرها تنحى عن المشاركة. وصار الانشقاق يأخذ منحى خطير، تمثل في اندلاع إشتباكات مسلحة داخل حركة فتح، ومحاولة المنشقين السيطرة على مواقع الحركة بالقوة ومركزها البقاع في العاصمة السورية، وهذا تسبب في وقوع خلاف بين قياده حركة فتح، والقيادة السورية التي اتخذت قرار بإبعاد رئيس م.ت.ف عن سوريا في 24/6/1983م، الذي ترك انعكاساته على الساحة الفلسطينية، وعلى أثر ذلك أعربت بعض التنظيمات داخل حركة فتح موقفاً تلخص بالإصلاح الديمقراطي، مع التحذير من اللجوء إلى الاقتتال الداخلي، والتأكيد على الحفاظ ووحدة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أشار جورج حبش "إلى أن الثورة الفلسطينية يقودها نهج فردي وعليه ستواجه مشكلات عقيمة وأثار كبيرة، على اعتبار أن أساس أزمة التنظيم، عوامل داخلية وخارجية، وإن أي إصلاح ديمقراطي يأخذ شكل الانشقاق، يؤدي إلى نتائج عكسية في ظل غياب وحده الحركة نفسها". وعلى أثر ذلك تقدمت الجبهة الشعبية والديمقراطية ببرنامج متكامل للوحدة والإصلاح الديمقراطي في م.ت.ف. وحددت المشاكل السياسية التي ستواجهها م.ت.ف. كخطر التصفية السياسية وخطر الانقسام وخطر احتواء م.ت.ف. وفرض الوصاية العربية عليها، مما يؤدي إلى القضاء نهائياً على استقلالية القرار الفلسطيني. أما أبو موسى، عضو المجلس الثوري لـ "حركة فتح"، الذي دعا، في اجتماع المجلس، في عدن، في 27 يناير 1983، إلى أهمية التزام القيادة بالبرنامج السياسي، والنظام الداخلي للحركة. ثم صدرت نشرة، في دمشق، في 9 مايو 1983، باسم "التعميم"؛ حمل عددها الأول مطالبة التيار المعارض في فتح، بإلغاء قرارات رئيس المنظمة، في شأن نقل بعض

زيارة عرفات لمصر⁽³⁾

نظرا للضائقة التي ألمت بالقيادة الفلسطينية، قرر عرفات أن يزور مصر التي كانت تحت وطأة المقاطعة العربية بسبب توقيعها على اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. قرر العرب في مؤتمر القمة الذي عقد في بغداد عام 1978 مقاطعة مصر ونقل الجامعة العربية من القاهرة إلى تونس، وقرر الفلسطينيون أن اقترابهم من مصر سيحصل بقدر ابتعادها عن كامب ديفيد⁽¹²⁹⁾.

زيارة عرفات للإسماعيلية ولقاءه هناك بالرئيس المصري كان مخالفا للقرارات العربية والفلسطينية⁽¹³⁰⁾. لم تحصل هزة بسبب هذه الزيارة على المستوى العربي، لكنها حصلت على المستوى الفلسطيني⁽¹³¹⁾.

لم يعد أبو موسى والفتحاويون الراغبون في الإصلاح هم وحدهم في ساحة المعارضة، بل أن فصائل عديدة انضمت إلى حملة انتقاد القيادة الفلسطينية على هذه الزيارة⁽¹³²⁾. أصدرت اغلب

العسكريين الفلسطينيين من مواقعهم؛ ورفض مشروعات التسوية مع الأردن. وقاد هذا التيار أبو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة. لمزيد من المعلومات، انظر: الشريف، ماهر: **البحث عن كيان**، مصدر سبق ذكره، ص318-324.
(3) 1983 / 12 / 22.

(129) بيان مؤتمر القمة العربي التاسع، بغداد، 1978/11/5، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978، مصدر سبق ذكره، ص660-661. أيضا: وثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص169-188. نذكر هنا أن الأردن رفضت اتفاقية كامب ديفيد مما وفر أرضية لإنجاح الحوار الأردني الفلسطيني والوصول إلى إطار العمل المشترك لمزيد من المعلومات. انظر: الخليلي، غازي: **أبعاد الموقف الأردني من اتفاقية كامب ديفيد**، شؤون فلسطينية، ع84، ص214-218. وتم إقرار "البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية التي وافقت عليه كافة الفصائل، واعتبر أوسع لقاء عرفته منظمة التحرير الفلسطينية انظر: "البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية" و"بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشر"، المجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع87-88، شباط، آذار، 1979، ص262-269.

(130) خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، مصدر سبق ذكره، ص313. انظر أيضا: قاسم عبد الستار، الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص253-254.

(131) عبد الرحمن، أسعد، **النضال الفلسطيني، في إطار م.ت.ف. الموسوعة الفلسطينية**، ق2، الدراسات الخاصة في ست مجلدات، مج5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990، ص249-248. كانت قيادة حركة فتح ممثلة باللجنة المركزية قد أدانت في الاجتماع الذي عقد في تونس في 1983/12/31 و1984/1/14، هجوم المنشقين في طرابلس وانتقدت زيارة عرفات للقاهرة بشدة. ودعت الفصائل الفلسطينية إلى اعتبار أن "ياسر عرفات بسياسته التي ينتهجها يفقد أحيته وأهليته في قياده منظمة التحرير الفلسطينية".

(132) الشريف، ماهر: مصدر سبق ذكره، ص333-336. حيث أصدرت الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية. بيانا أصدرته في 1983/12/25م باعتباره يتفق والحلول الأمريكية التي

الفصائل بيانات منددة بالزيارة ومعتبره إياها خروجاً عن الصف الوطني وتخريباً للوحدة الوطنية الفلسطينية.

استمرت اتصالات القيادة الفلسطينية مع القيادة المصرية رغم اعتراضات وانتقادات الفصائل المختلفة. وكانت الاتصالات تدور بالتحديد حول ما بدأته منظمة التحرير أوائل السبعينيات وهو البحث عن مخرج لدى الولايات المتحدة للحصول على اعترافها بالمنظمة مما يسمح بمشاركة المنظمة في حلبة المداولات السياسية. ظهرت نتيجة هذه الاتصالات عام 1985 حدثين هما: 1- توقيع منظمة التحرير على اتفاق عمان الذي أعاد الأردن إلى واجه النشاط السياسي كدولة مسؤولة عن الضفة الغربية⁽¹³³⁾. 2- إصدار قياده المنظمة لبيان سمي ببيان القاهرة نبذت فيه الإرهاب ودعت مؤيديها إلى عدم قتال إسرائيل⁽¹³⁴⁾.

أثارت هاتان الخطوتان الفصائل والشعب الفلسطيني في آن واحد، فزادت شقة الخلافات وارتفعت حدة الاستقطاب. وكان من السهل أن يلحظ المراقب مستوى التوتر الذي أخذ يسود النقاش والجدل الداخليين الفلسطينيين. أخذت تتبلور الأمور نحو قطبين: أحدهما يرى ضرورة الإسراع في الخطوات السياسية على أن تتمخض عن حل للقضية الفلسطينية، ويرى الثاني ضرورة التمسك بالكفاح المسلح على الرغم من صعوبة الأوضاع المحيطة بالفصائل

جسدتها اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان. وأن هذا الاقتتال الفلسطيني أحدث انقساماً حاداً في م.ت.ف، و داو فعه ما هي إلا لخدمة أعداء الثورة الفلسطينية مما أدى هذا الانقسام في م.ت.ف إلى بروز ثلاثة تيارات: الأول انطوى في إطار فتح، التحالف الوطني ضم حركة فتح الانتفاضة، منظمة الصاعقة، الجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي، والتف حول عدد من الشخصيات المستقلة وعلى رأسها خالد الفاهوم. والثاني ضم حركة فتح، وجبهة التحرير العربية. والثالث التحالف الديمقراطي ضم القوى اليسارية الفلسطينية، وهي الجبهة الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. وجبهة التحرير الفلسطينية انقسمت على نفسها إلى مجموعتين الأولى ارتبطت بالتحالف الديمقراطي والثانية مع حركة فتح، وجبهة التحرير العربية. حيث كانت المجموعة الأولى بزعامة طلعت يعقوب في حين تزعم محمد عباس المجموعة الثانية.

⁽¹³³⁾ حسن، خالد، الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، عمان 1985/2/11، في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي، عمان، دار الجليل للنشر، ص 71 و ص 158-159. انظر أيضاً: نافع، بشير، مجلة قراءات سياسية، مصدر سبق ذكره، ص 40.

⁽¹³⁴⁾ حيث صدر بيان الإرهاب باسم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 1985/11/7. انظر: اقتراحات منظمة التحرير الفلسطينية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، شؤون فلسطينية، ع 158-159، أيار - حزيران، ص 72-77. انظر أيضاً: مشروع السلام الفلسطيني، القاهرة، شركة الفجر للطباعة، ك 2، 1989، ص 25.

وبالشعب⁽¹³⁵⁾. برر الأول توجهاته بهزيمة العرب وعدم قدرتهم على يد مد العون، وبرر الثاني موقفه بناءً على الأمل وعلى موقف حركات التحرر في الأوقات الصعبة آخذين بعين الاعتبار موقف إسرائيل المتشدد دائماً. كان لدى الفريق الأول أمل في أن تستجيب إسرائيل للطروحات السياسية السلمية، أما الفريق الثاني فلم يكن لديه شك بأن إسرائيل تريد كل شيء⁽¹³⁶⁾.

المجلس الوطني الفلسطيني لعام 1988

توجت القيادة الفلسطينية سعيها نحو حل سلمي مع إسرائيل باتخاذ قرارات تستجيب للشروط الأمريكية لعام 1975 في المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر عام 1988⁽¹³⁷⁾ اعترفت القيادة بقراري مجلس الأمن 242 و 338 واعترفت بإسرائيل وذلك بصيغة حق كل دول المنطقة العيش بسلام⁽¹³⁸⁾. بالإضافة، أعلنت القيادة الاستقلال بوثيقة معروفة بوثيقة الاستقلال وذلك على الجزء الذي خصصه قرار هيئة الأمم المتحدة رقم 181 للعرب، والذي يشمل حوالي 44% من فلسطين الانتدابية⁽¹³⁹⁾. والجدير بالذكر أن الأعلام الفلسطيني قد ركز على مسألة إعلان الاستقلال دون مسألة الاستجابة للشروط الأمريكية، ودعت القيادة الناس إلى الخروج إلى الشوارع احتفالاً بإقامة الدولة.

أثارت هذه الخطوة المزيد من الخلافات في الشارع الفلسطيني الذي شهد تحولات جديدة وذلك بظهور حركتي مقاومتين جديتين وهما الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)⁽¹⁴⁰⁾. رأت الحركتان ومعهما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعدد من الفصائل الفلسطينية المتمركزة في دمشق مثل القيادة العامة وفتح الانتفاضة في القرار خروجاً عن المصلحة الوطنية الفلسطينية وعن الثوابت الفلسطينية، ودخولاً فيما كان يصنف من المحرمات

(135) قاسم، عبد الستار، الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 70-73.

(136) الحسن، خالد، الاتفاق الأردني الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 158-159 و 117-126 و 134-135. لمزيد من

المعلومات انظر: البرنامج السياسي لجبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية، الهدف، ع 764، 1985/4/1، ص 9-11.

(137) البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي، شؤون فلسطينية، ع 183، حزيران 1988، ص 138-141.

(138) نافع، بشير، مصدر سبق ذكره، ص 45 و 53. حيث رفضت م.ت.ف. عام 1974 حتى عام 1988 القبول بالقرار

242، 338 ورفضت الالتحاق بكامب ديفيد، والحكم الذاتي.

(139) مشروع السلام الفلسطيني "إعلان الاستقلال"، القاهرة، شركة الفجر للطباعة، ك 2، 1989، ص 32-35 و ص 29.

(140) أبو عمرو، زياد: الحركة الإسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكا، دار السوار، 1989، ص 143-145.

الفلسطينية⁽¹⁴¹⁾. ولهذا اشتدت السجلات الكلامية ومن خلال البيانات بين الفرقاء الفلسطينيين⁽¹⁴²⁾. كل فريق تحدث بإسهاب ومحبة حول المصلحة الوطنية الفلسطينية مشيدا بخطواته المنسجمة مع هذه المصلحة، ومنتقدا لخطوات الآخرين المناقضة للمصلحة الوطنية. وفي زحمة السجلات كانت الوحدة الوطنية هي أكبر الخاسرين.

الانشقاقات في الفصائل الفلسطينية

من الملاحظ أن الفصيل الفلسطيني لا يبقى متماسكا، وجرت العادة على حصول انشقاقات في مختلف الفصائل مما يمزق وحدة الصف داخل الفصيل الواحد. فمثلا انشقت الجبهة الشعبية - القيادة العامة عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1969 وذلك بعد اشهر قليلة من تشكيل الائتلاف⁽¹⁴³⁾. وانشقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن الجبهة الشعبية لتشكل أول فصيل ماركسي على الساحة الفلسطينية⁽¹⁴⁴⁾. ثم انشق الانشقاق فظهرت حركة فدا المنشقة عن الجبهة الديمقراطية⁽¹⁴⁵⁾. انشقت أيضا منظمة فتح - المجلس الثوري عن حركة فتح لتشكل فصيلا عرف بموافقة المتصلبة وعدم مهادنته لمعارضيه⁽¹⁴⁶⁾. ووصل الانشقاق إلى الأحزاب

(141) هناك بعض الفصائل بقيت متمسكة بمواقفها الراضية بوجود إسرائيل أو التنازل عن جزء من الأرض الفلسطينية، وكان ذلك في مقابلة أجرتها صحيفة السفير في 1988/2/8، ص 5 مع الأمين العام للجبهة الشعبية - القيادة العامة، أحمد جبريل، حينما قال: " نحن نرى أن تحرير فلسطين يمر بمراحل، وليس دفعة واحدة وإن هناك تكتيكا يجب أن يتبع، وإن هناك سؤال للقيادة الفلسطينية هل فعلا تريد دولة فلسطينية لها حق التعاقد الدولي وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، أن دولة فلسطينية ناضل من أجل وجودها هي قياده ثورية فاعلة لا خوف عليها شريطة أن لا يكون هناك اعتراف بهذا العدو أو التطبيع معه". ومع تصاعد الخلافات داخل م.ت.ف. حول الموقف من المسيرة السلمية صارت الجبهتان الشعبية والديمقراطية تتقربان من التيار الإسلامي الجهادي إلا أن دخلت في تحالف مع حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

(142) الشريف، ماهر: مصدر سبق ذكره، ص 346-348.

(143) كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 223-225.

(144) مجموعة باحثين: مخادمة، ذياب: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 363. انظر أيضا: البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الهدف، 1981/5/16، ص 161-165 و ص 168-172.

(145) مجموعة باحثين: د. ذياب مخادمة، المدخل إلى القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 370. انظر: هيلينا كوبان: المنظمة تحت المجهر، مصدر سبق ذكره، ص 248.

(146) نجيب الرئيس، رياض، ودينا حبيب نحاس: المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، بيروت، منشورات دار النهار، ط1، ك2، 1976، ص 46-47. حيث أجرى رئيس منظمة التحرير في بيروت لقاء مطولا

مثل الحزب الشيوعي الثوري الذي انشق عن الحزب الشيوعي. وانشق حزب البعث على نفسه، وانشقت جبهات صغيرة مثل جبهة التحرير العربية، ... الخ⁽¹⁴⁷⁾. رفعت الانشقاقات من أعداد الفصائل الفلسطينية المتنافسة مما زاد من تفتتت المواقف الفلسطينية.

كان واضحا أن الانشقاقات عبارة عن مفرخة فصائل على الساحة الفلسطينية وألحقت أضرار بالوحدة الوطنية. ولم تكن المسألة مقتصرة على فصائل كبيرة مثل حركة فتح والجبهة الشعبية وإنما امتدت أيضا إلى فصائل تقتصر عضويتها على نفر قليل. ومن المحتمل أن هذه الانشقاقات لم تكن تتم بإرادة ذاتية وإنما كانت تجد من يمولها، مما يشير إلى أن هناك من كان معنيا بتفتتت الصف الفلسطيني وتمزيق الوحدة الوطنية. هذا الممول قد يكون داخليا وخارجيا، أي أما من القيادة الفلسطينية التي تملك المال أو من دول أخرى تحاول أن يكون لها دور في صياغة القرار الفلسطيني.

انعكست هذه الانشقاقات مباشرة على الوضع الفلسطيني الشعبي سواء داخل فلسطين أو خارجها، وتشتتت الناس في تعريف أنفسهم فصائليا وفي تحيزهم كل حسب فصيلة. ومن المهم أن نذكر هنا أن الشعب الفلسطيني كان مؤيدا بصورة كبيرة للفصائل وأن نسبة عالية جدا كانوا يعرفون أنفسهم فصائليا. ولم تنحسر هذه النسبة إلا بعد اتفاقيات أوسلو حيث أصبح الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني يعرف نفسه على أنه مستقل. المعنى أن الوضع الشعبي لا ينفصل عن الوضع الفصائلي، فكلما تعقد الوضع الفصائلي وتشعب تعقد الوضع الشعبي وتشعب أيضا.

تماسك ظروف الوحدة الوطنية

لاحظنا عبر السنوات أن الشعب الفلسطيني والفصائل على قدر عال من الوحدة وقت الأزمات أو المواجهات مع العدو الإسرائيلي، فكلما احتدم الصراع مع العدو توجهت الجهود والعقول نحو هذا الصراع ووضعت الخلافات جانبا⁽¹⁴⁸⁾. فمثلا شهدنا توجهها فلسطينيا عارما عقب حرب

مع الصحفي "يوري افيري"، والاجتماع الذي عقد في تونس مع وفد المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي - الفلسطيني
ترجمه الجنرال ماتي بيليد.

⁽¹⁴⁷⁾ ألان، غريش: المصدر السابق، ص 371-372 و ص 230.

⁽¹⁴⁸⁾ كيالي، ماجد: الوحدة الوطنية الفلسطينية، وحدة الشعب أم وحدة الفصائل، الحياة، 17/12/1999م

1967 بسبب نشاطات المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي⁽¹⁴⁹⁾. وبلغت الوحدة ذروتها في فترة معركة الكرامة حيث شعر الفلسطينيون بأنه حقق نصرا على إسرائيل، وإن كفاحهم سيؤتي ثمارا طيبه في النهاية⁽¹⁵⁰⁾. أعطى شعور النصر دفعة قوية إلى الأمام وحقق للمقاومة الفلسطينية مدا جماهيريا واسعا إلى درجة أن عناصر من جنسيات غير عربية قد تدفقت للانخراط في صفوف الفصائل الفلسطينية.

لوحظ أيضا درجة عالية من الوحدة الوطنية أبان الحرب في لبنان والعمليات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة ضد الفصائل الفلسطينية المتواجدة في الجنوب اللبناني. توحدت الفصائل ومعها الشعب الفلسطيني في مواجهة قوات الكتائب اللبنانية المدعومة إسرائيلى على اعتبار أن هذه المواجهة عبارة عن مسألة مصيرية لا تترك مجالا لخلافات حول قضايا ثانوية. وكذلك كان شأن الغزوات الإسرائيلية المتكررة للجنوب اللبناني وخص بالذكر معركتي 1978 و1982.

ولوحظ أيضا أن الوحدة الوطنية قد تكرست بصورة كبيرة أبان الانتفاضة لعام 1987 ولعام 2000⁽¹⁵¹⁾. وجد الشعب الفلسطيني نفسه في مواجهه كبيرة مع الجيش الإسرائيلي فتجمعت كل القوى الفصائلية والاجتماعية والفكرية والثقافية لتشكل سدا منيعا في مواجهه الاحتلال⁽¹⁵²⁾. ربما في هاتين الانتفاضتين قد تقدم الشعب الفلسطيني على قيادته وقيادات الفصائل المختلفة واستطاع وضع القضية الفلسطينية أولوية تسبق أولويات الفصائل. لقد تراجعت الخصوصية لصالح المصلحة العامة كما رأتها جماهير الشعب الفلسطيني وليس كما رأتها فئات أو فصائل أو أحزاب⁽¹⁵³⁾.

⁽¹⁴⁹⁾ نوفل، ممدوح: ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن، 22-23، تشرين 1، 1998، ص30.

⁽¹⁵⁰⁾ المصدر السابق، ص30-31.

⁽¹⁵¹⁾ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص152-154.

⁽¹⁵²⁾ الشريف، ماهر: الجنود وتطور انتفاضة كانون المجيدة، صوت الوطن، نيقوسيا، ع4، ك1 1989، ص18-27. انظر أيضا: مجموعة باحثين: الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص405-406 و418.

⁽¹⁵³⁾ ملوح، عبد الرحيم: ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص166.

الفصل الثاني

الفصل الثاني

مسيرة المفاوضات

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية حملة من الانتقادات خاصة في المنطقة العربية حول سرعة رد فعلها تجاه دخول العراق للكويت، وسرعة ضغطها على الأمم المتحدة واتخاذ قرارات من مجلس الأمن بشأن النظام العراقي. كان لسان حال هؤلاء المنتقدين يقول بأن أمريكا ضغطت بشده على الأمم المتحدة وعلى مختلف دول العالم من اجل أن يكون هناك موقف ضد النظام العراقي الذي استعمل القوة المسلحة ودخل الكويت، وإنها قدمت المشاريع المتتالية لدى مجلس الأمن بمعاقبة العراق، وكانت سريعة في تطبيق هذه القرارات⁽¹⁵⁴⁾. أما بالنسبة لفلسطين فالوضع مختلف على الرغم من مرور عشرات السنين على احتلال إسرائيل للأراضي العربية⁽¹⁵⁵⁾. بالرغم من صدور قرارات من الأمم المتحدة على مستوى مجلس الأمن والجمعية العامة إلا أن أمريكا لم تقم بالإجراءات اللازمة للضغط على إسرائيل وإجبارها على الانسحاب.

قال العرب بأنه إذا كان العراق قد أحتل الكويت فإسرائيل تحتل أراضي عربية منذ 1967، لكننا لم نجد جدية من قبل أمريكا بتطبيق قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية⁽¹⁵⁶⁾. بات واضحا حسب أقوال العرب، إن أمريكا تكيل بمكاييلين، أو نلعب ازدواجية أخلاقية: من ناحية هي ضد احتلال معين، ومن ناحية أخرى تقبل احتلالا آخر⁽¹⁵⁷⁾. حسب الشرعية الدولية، الاحتلال واحد ويجب التعامل معه بميزان واحد، لكن الولايات المتحدة التي تدافع دائما عن الشرعية الدولية إنما هي التي تخرق قواعد الشرعية الدولية والقانون الدولي⁽¹⁵⁸⁾.

⁽¹⁵⁴⁾ مذكرات: جيمس بيكر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق سياسة الدبلوماسية، المترجم، مجدي شرشر، الناشر، مكتبة مديبولي-القاهرة، ط1، 1999، ص19-20، ص408-419-420.

⁽¹⁵⁵⁾ م.ت.ف: تدين ازدواجية الموقف الأمريكي، بيان اللجنة التنفيذية، تونس 90/9/12 شؤون فلسطينية، ع210، ص160-162.

⁽¹⁵⁶⁾ الشريف، ماهر، البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص397.

⁽¹⁵⁷⁾ م.ت.ف: تدين ازدواجية الموقف الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص160-162.

⁽¹⁵⁸⁾ بيان م.ت.ف حول أزمة الخليج: تونس، 18/8/1990، شؤون فلسطينية، ع210، ايلول 1990، ص158-160.

أخذ الكتاب العرب يكتبون، وأخذت وسائل الإعلام المختلفة تعلق على الموضوع وبمنطق قوي مقنع. وانطلقت التصريحات السياسية من قبل العديد من الحكام العرب الذي كانوا يواجهون أسئلة محرجة في لقاءاتهم الصحفية. وقد ركز الحكام على أن ألان أصبح بيدهم ورقة منطقية قوية لمواجهة أمريكا من أجل تعديل سياساتها تجاه إسرائيل ووقف عدوانها وسحب جيشها من الأراضي العربية المحتلة⁽¹⁵⁹⁾. لقد وقع الحكام العرب أنفسهم في حرج كبير لأنه طلب منهم أن يقفوا مع أمريكا في حملتها لطرد الجيش العراقي من الكويت، فأصبح من المحرج بالنسبة لهم أن لا يفعلوا شيئاً تجاه القضية الفلسطينية⁽¹⁶⁰⁾.

لقد أخرجت الولايات المتحدة نفسها وأخرجت معها الحكام العرب الذين يدورون بفلكها. إنها تريد أن يرسلوا جيوشاً مع جيشها، وفي المقابل كان لا مفر أمامهم إلا أن يطلبوا شيئاً في المقابل فيما يخص القضية الفلسطينية⁽¹⁶¹⁾. حصل بعضهم على مال من أمريكا، وشطب بعض الديون عن آخرين، لكن هذا لم يكن كافياً⁽¹⁶²⁾. ولهذا قالت الولايات المتحدة إنها بمجرد دحر الجيش العراقي وإخراجه من الكويت ستعمل بجد وبسرعة من أجل حل القضية الفلسطينية⁽¹⁶³⁾. حضر مبعوثون أمريكيون ليطمئنوا العرب بأن أمريكا لن تضيع بعد دحر الجيش العراقي، وأن سنوات التراخي قد انقضت، وأصبحت القضية الفلسطينية لا تحتل التأجيل⁽¹⁶⁴⁾.

أتضح بعد الحرب أن الجدية الأمريكية في تناول القضية الفلسطينية تمثلت في عقد مؤتمر دولي تحضره إسرائيل والبلدان العربية، ولم تكن تعني أبداً الضغط على إسرائيل بأي شكل من الأشكال⁽¹⁶⁵⁾. اقترحت أمريكا أن ينعقد مؤتمر دولي للتداول تحضره الدول العربية المعنية مباشرة بالقضية الفلسطينية وهي لبنان والأردن وسوريا ومصر، وتحضره إسرائيل والولايات

⁽¹⁵⁹⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص394-396.

⁽¹⁶⁰⁾ حواتمة، نايف: أوصلو والسلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص 16 وص34-35

⁽¹⁶¹⁾ بيكر، جيمس: سياسة الدبلوماسية، مصدر سبق ذكره، ص20 و25

⁽¹⁶²⁾ الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ط1، 1994، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، ص10-11.

⁽¹⁶³⁾ حواتمة، نايف: أوصلو والسلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص50-52

⁽¹⁶⁴⁾ المدهون ربيعي: ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر، شؤون فلسطينية، ع217-218، نيسان-أيار 1991، ص142-

143.

⁽¹⁶⁵⁾ بيكر، جيمس، مصدر سبق ذكره، ص649.

المتحدة الأمريكية وروسيا والأمم المتحدة. واقترحت ألا يتم تمثيل العرب بوفد موحد وإنما بوفود منفصلة⁽¹⁶⁶⁾. وبهذا عملت الولايات المتحدة على ترتيب مؤتمر يتناسب تماما مع الطرح الإسرائيلي الذي أعقب حرب 1967⁽¹⁶⁷⁾.

طرح إسرائيل عام 67 المفاوضات الثنائية المباشرة بينها وبين العرب، وقالت بأنه إذا أراد العرب حلا للمشاكل القائمة فما عليهم إلا أن يجلسوا فرادى على طاولة المفاوضات مع إسرائيل، وأن نتاج طاولة المفاوضات يشكل الحل النهائي والدائم للمشاكل العالقة. وقالت بأن على العرب أن لا يتعبوا أنفسهم في السعي لدى الأمم المتحدة أو المحافل الدولية المختلفة لإيجاد حل للمشاكل والقضايا العالقة، كل هذه النشاطات لن تجدي نفعا، وفقط طاولة المفاوضات هي التي ستأتيهم بحل. لم يقبل العرب بهذا الطرح ورفضوا الجلوس مع إسرائيل مباشرة إلا مصر التي وقعت اتفاقية كامب ديفيد وأقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل⁽¹⁶⁸⁾.

بعد أربعة وعشرين عاما من الطرح الإسرائيلي، قبل العرب ذات الطرح من الإدارة الأمريكية، وقرروا الذهاب إلى طاولة المفاوضات الثنائية المباشرة.

علقت في المسألة قضية م.ت.ف وتمثيلها في المفاوضات⁽¹⁶⁹⁾. رفضت إسرائيل أن تتمثل المنظمة بوفد مستقل، وقبلت بعد جدل أن تتمثل المنظمة ضمن الوفد الأردني شريطة أن يكون

⁽¹⁶⁶⁾ عباس، أبو مازن: طريق اوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994، ص133-140. تتبين أن الولايات المتحدة الأمريكية رضخت للضغوط الإسرائيلية بشأن استبعاد م.ت.ف عن المشاركة في مؤتمر السلام، وإن لا يكون هناك تمثيل فلسطيني مستقل، على أن يُشارك الفلسطينيون من داخل الأراضي المحتلة ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، دون أن يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية شأن في اختيار أعضائه.

⁽¹⁶⁷⁾ عبد الرحمن، محمد: مناورة رابين في فراغ، شؤون فلسطينية، ع193، نيسان 1989، ص93-94. والتي تمحورت حول إجراء انتخابات لسكان المناطق الفلسطينية، ينبثق عنها وفد يتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية بخصوص تطبيق الحكم الذاتي. انظر أيضا: حواتمة، نايف: اوسلو والسلام الآخر المتوازن، مصدر سبق ذكره، ص51.

⁽¹⁶⁸⁾ بيكر، جيمس، مصدر سبق ذكره، ص173.

⁽¹⁶⁹⁾ شبيب، سميح: خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية يتحدثون إلى شؤون فلسطينية حول مسألة التمثيل الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع221-222، آب-أيلول 1991، ص10 و120-121. رغم وجود اتفاق عام بضرورة التمثيل بمبادرة السلام الفلسطينية وقرارات شرعية الدولية للمشاركة في مؤتمر السلام إلا أن قضية التمثيل الفلسطيني شكلت نقطة خلاف في الساحة الفلسطينية حسب قول الأمين العام للجنة الشعبية (أبوعلي مصطفى) على اعتبار أن م.ت.ف هي الممثل

أعضاء الوفد من مواطني غزة والضفة الغربية وليس من منتسبي منظمة التحرير في الخارج⁽¹⁷⁰⁾. قبل الفلسطينيون هذا الطرح وقرروا الذهاب بوفد ضمن رئاسة أردنية⁽¹⁷¹⁾. ومن الجدير بالذكر هنا أن منظمة التحرير أصلاً لم تكن تمنع الاشتراك في مؤتمرات دولية حول القضية الفلسطينية، إذ سبق أن حاولت الاشتراك في مؤتمر جنيف الذي طرح في بداية السبعينات ولم يتخلل عقده بنجاح لأن دولا عربية كانت قد رفضته⁽¹⁷²⁾. لكن قبولها بأن يكون الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني شكل نوعاً من التراجع ولو هامشياً في طرحها بأنها هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني⁽¹⁷³⁾.

يذكر أن سوريا تمنعت قليلاً بالنسبة لحضور المؤتمر على اعتبار أن فكرته تتناقض موقفها الذي ينص على ضرورة وحده الموقف العربي، وإن يفاوض العرب مجتمعين فيما إذا حصلت المفاوضات⁽¹⁷⁴⁾. نظراً لذلك نشط الأمريكيون في المنطقة خاصة أنه كانت هناك خشية من أن تؤثر سوريا على منظمة التحرير⁽¹⁷⁵⁾. لعب الأمريكيون لعبة الأوجه مع الأطراف العربية

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وليس من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك، يؤدي إلى إلغاء مشروع الكيانية الفلسطينية.

⁽¹⁷⁰⁾ المدهون ربيعي: ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر، مصدر سبق ذكره، 142-147. مع وصول جيمس بيكر بجولته الثامنة إلى الشرق الأوسط لاستلام الرد الفلسطيني على مشاركة وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القدس الشرقية في المشاركة في مؤتمر السلام كموقف نهائي.

⁽¹⁷¹⁾ انظر: رسالة التطمينات الأمريكية إلى القيادة الفلسطينية، في الحمد جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 203-203. رغم الخلافات وافقت قيادة م.ت.ف. حضور مؤتمر السلام واستعداد المنظمة لقبول فكرة الوفد الأردني المشترك، استناداً إلى رسالة التطمينات الأمريكية التي سلمها الوزير جيمس بيكر إلى رئيس الوفد الفلسطيني فيصل الحسيني للحوار معه.

⁽¹⁷²⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 236-241.

⁽¹⁷³⁾ البيان السياسي، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة 20، دورة القدس والشهداء، الجزائر، ايلول 1991، ص 3-4. أيضاً: قاسم عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 78 رغم أن هدف المشاركة في مؤتمر السلام كما أعلنت عنه القيادة الفلسطينية هو ضمان المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني وتوفير ضمانات لتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الأرض مقابل السلام ووقف الاستيطان.

⁽¹⁷⁴⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، 400-403. هذه الرسالة أكد فيها جورج بوش عن طريق وزير خارجيته جيمس بيكر التزام الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ قرار مجلس الأمن، 242 و 338 وهما اللذان يجسدان مبدأ مقايضة الأرض بالسلام، ورفض ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان، وعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإشراف أوروبي وممثل عن الأمم المتحدة. لمزيد من المعلومات حول الموضوع: انظر: جيمس، بيكر، مصدر سبق ذكره ص 652-655.

⁽¹⁷⁵⁾ مذكرات جيمس بيكر، سبق ذكره، ص 661-666 و 670-674.

مستغلين بذلك أزمة الثقة القائمة بين الأطراف العربية المختلفة⁽¹⁷⁶⁾. نقلوا إلى سوريا كلاما يشكك بالتزام منظمة التحرير بالموقف السوري، وفعل العكس مع سوريا⁽¹⁷⁷⁾. قالوا لسوريا أن المنظمة ستحضر المؤتمر وستدير ظهرها لكم، وقالو العكس لمنظمة التحرير⁽¹⁷⁸⁾. وبسبب أزمة الثقة القائمة أصلا قبل كل طرف المشاركة في المؤتمر على اعتبار أن الطرف الثاني يخدعه⁽¹⁷⁹⁾.

الخط على الساحة الفلسطينية

ما يهمننا بموضوع مدريد هو انعكاسه على الوحدة الوطنية الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي. أخذت مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية تقيم الوضع وتناقشه بأوساطه الداخلية وأيضا مع جمهور الناس وذلك من أجل إتخاذ موقف واضح من هذا التطور الهام، كانت تتجه منظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح نحو المشاركة وذلك انسجاما مع موقفها القديم والذي أعلن منذ بداية السبعينات بأنها ترغب في حضور المؤتمرات الدولية التي قد تعقد بشأن القضية الفلسطينية⁽¹⁸⁰⁾. حاولت منظمة التحرير حضور مؤتمر جنيف الذي اقترح في بداية السبعينات لكنها كانت تواجه بالرفض على اعتبار أن التمثيل في المؤتمرات لدول وليس لمنظمات، وان للأردن الحق في أن تفاوض بخصوص الضفة الغربية. وكما رأينا سالفًا كان هناك توجه لدى المنظمة بالسعي لحل سلمي للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية على أي شبر من فلسطين يتم تحريره.

بالنسبة لعدد من الفصائل، كان الأمر يتعلق بالمواثيق الفلسطينية المعلنة والتي أصرت على استعادة كافة الحقوق الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. هذا كان صحيحا بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة وفتح الانتفاضة بقياده أبو موسى، وكذلك

⁽¹⁷⁶⁾ الحمد، جواد: مستقبل السلام في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 26.

⁽¹⁷⁷⁾ Mark Perry, a fire in Zion, the Israeli_palestinian search for peace, author of eclipse & for star, first edition 1994,p119-120

⁽¹⁷⁸⁾ المصدر السابق، ص 120.

⁽¹⁷⁹⁾ جيمس بيكر: مصدر سبق ذكره، ص 730-731 و734-737.

⁽¹⁸⁰⁾ المصدر السابق، ص 741

من الحركة الإسلامية التي رأت في الجلوس مع العدو خيانة وفي التنازل عن جزء من فلسطين تنازلاً عن مسألة شرعية حيوية⁽¹⁸¹⁾.

تتابرت الأطراف الفلسطينية بهذا الخصوص وبدأت نشاطها التعبوي من أجل استمالة أكبر عدد من الفلسطينيين داخلياً وخارجياً، وبهذا تجدد الاستقطاب الحدي على الساحة الفلسطينية. بالنسبة لحركة فتح وأيضاً قيادة م.ت.ف كان الأمر يتعلق بالواقعية السياسية وضرورة التفاعل مع المجتمع الدولي والطروحات العالمية وذلك تحت شعار أن البندقية لا بد أن يكون حصادها في النهاية سياسياً. قالت الحركة أن المؤتمر سيعقد وأن أمريكا لن تترك العرب يختارون وستجرهم جميعاً إلى طاولة المفاوضات وأن الخاسر الأكبر سيكون الفلسطينيون إذا لم يشاركوا⁽¹⁸²⁾.

تجلى الخلاف على الساحة الفلسطينية يوم انعقاد مؤتمر مدريد حيث خرجت مسيرات في مختلف أماكن تواجد الشعب الفلسطيني منها المؤيدة ومنها المعارضة، وأصدرت م.ت.ف أوامر لأتباعها بتكثيف مسيراتهم ومهرجاناتهم ، وبتبيان إصرارهم على السير بطريق المفاوضات مع إسرائيل كخيار استراتيجي كمسألة تكتيكية⁽¹⁸³⁾. أخذ مؤيدوها يطوفون الوطن ويلتقون بالناس في مختلف المدن والقرى شارحين فيها خطوة م.ت.ف التي وصفوها بالجريئة والشجاعة، وقالوا للناس بأن عليهم أن يثبتوا أمام العالم أنهم يحبون السلام ويسعون إليه وان يبنوا رسالة بأن على الطرف الآخر أن يقوم بخطوة تعزز هذا الاتجاه.

شهدت تلك المهرجانات ظاهرة غريبة شدد الانتباه وهي أن شباب فلسطين في مختلف المناطق أخذوا يقطعون أغصان الزيتون ويضعونها على السيارات العسكرية كإشارة منهم حول

⁽¹⁸¹⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 404-412

⁽¹⁸²⁾ البرغوتي، بشير: الطليعة القدس، 17/10/1991، ص3.

⁽¹⁸³⁾ غوشة، إبراهيم: المؤتمر مفرق طرق بين المجاهدين والمتعيبين، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع8، ص111-113. انظر بيان الفصائل العشر المعارضة لمؤتمر مدريد 1991/10/24، حيث دعت المنظمة في بيانها بالتراجع عن المشاركة في المؤتمر. والفصائل العشر المعارضة هي: حركة حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية القيادة العامة، حركة فتح الانتفاضة، حركة فتح -المجلس الثوري، منظمة الصاعقة الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني والحزب الشيوعي الفلسطيني الثوري.

إصرارهم على السلام⁽¹⁸⁴⁾. ولوحظ أيضا أن العديد أقبل على الجنود الإسرائيليين للمصافحة وتبادل أطراف الحديث.

لم تكن مثل هذه الأعمال تروق لكل الشعب الفلسطيني، وقامت المعارضة بإصدار البيانات وعقد الندوات لتبيان للفشل الذريع الذي سيتمخض عنه مؤتمر مدريد. وتركزت جدلية المعارضة على أن المؤتمر يتجاوز الثوابت الفلسطينية المنصوص عليها في الميثاق الوطني الفلسطيني، ويتجاوز المحرمات الفلسطينية ودون أي مقابل أو وعد حقيقي لا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولا من قبل إسرائيل. قال المعارضون أن أمريكا وإسرائيل تجران العرب نحو مواقفهما ولن يقرأ بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ولن يقدم شيئا حقيقيا باتجاه إقامة دولة فلسطينية⁽¹⁸⁵⁾.

لم تستمع م.ت.ف. لأقوال المعارضة واستمرت بالمفاوضات التي كان يرأسها حيدر عبد الشافي. جرت مفاوضات متعثرة في واشنطن ولم تحقق نجاحا⁽¹⁸⁶⁾. لكن اتضح فيما بعد أن مفاوضات موازية سرية كانت تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في أوسلو، وفوجئ الوفد المفاوض في واشنطن أن اتفاقا قد تم وسيعلن عنه في واشنطن⁽¹⁸⁷⁾. وبالفعل تم الإعلان عن توصل إلى اتفاق الذي عرف باتفاق أوسلو ووقع بتاريخ 1993/9/13⁽¹⁸⁸⁾.

اتفاق أوسلو

لست بصدد سرد بنود اتفاق أوسلو هنا والتي يستطيع القارئ أن يجدها في الملحق رقم (2)، وإنما بتبيان القضايا الرئيسية التي أثرت على وحدة الموقف الفلسطيني على المستويين الشعبي والفصائلي. أتى الاتفاق بخطوط عريضة ومتناسبا مع العنوان الذي أعطي له: "اتفاق المبادئ: غزة وأريحا أولا"، ولم يقدم أي شرح تفصيلي لأي من هذه الخطوط. وبالرغم من ذلك، رأى

(184) قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 84-85.

(185) المصدر السابق، ص 78-79.

(186) الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 413-417.

(187) عباس، محمود: طريق أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 184.

(188) نجح الوفد الفلسطيني في إدراج منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق إعلان المبادئ في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، بدلا من الفريق الفلسطيني في الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك وبين الوفد الإسرائيلي.

عدد من الفلسطينيين أن عددا من هذه الخطوط يتناقض تماما مع أهداف الشعب الفلسطيني كما حددها الميثاق الوطني الفلسطيني ومع القيم والمبادئ الدينية والقومية، بينما رأى البعض الآخر أن ما تم إنجازه عبارة عن خطوة أولى سيتبعها خطوات تؤدي إلى استعادة الحقوق الفلسطينية. للتوضيح، أسوق هنا عددا من القضايا الرئيسية التي أثارت الكثير من الخلاف:

أولاً: الرسائل المتبادلة بين عرفات ورايين

تبادل ياسر عرفات مع رايين عبر وزير خارجية النرويج رسالتين في 9/أيلول/1993 تشتمل كل منهما على تعهدات مرسلها⁽¹⁸⁹⁾. اعترف رايين بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطيني، لكن الذي أثار تحفظ الفلسطينيين هو اعتراف عرفات بحق دول المنطقة بالعيش بسلام وتعهده بملاحقة الإرهاب والإرهابيين⁽¹⁹⁰⁾. ضج عدد من الفصائل مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقيادة العامة على اعتبار أن هذين الأمرين مخالفان للميثاق الوطني الفلسطيني ويعتبران خروجاً عن الأهداف الفلسطينية العليا التي تنص على تحرير الأرض وإعادة التوازن السكاني في فلسطين إلى ما كان عليه قبل الغزو الصهيوني لفلسطين⁽¹⁹¹⁾. يرفض الميثاق الوطني الفلسطيني الاعتراف بإسرائيل وبحقها في الوجود، ويعتبر الكفاح المسلح الوسيلة الأولى نحو تحرير كامل التراب الفلسطيني.

⁽¹⁸⁹⁾ الشريف، ماهر: البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص 419. والتي تؤكد "أن م.ت.ف تعترف بحق دولة إسرائيل في الوجود، وتعديل الفقرة التي تنكر حق إسرائيل بالوجود واعتباره لاغياً من الميثاق الوطني الفلسطيني، وقبول قرار مجلس الأمن 242 و338 ونبذ العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد الأمن والاستقرار. مقابل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل. لمزيد من المعلومات انظر نص الرسالة من المصدر ذاته ملحق رقم (1)

⁽¹⁹⁰⁾ الدجاني، برهان: الاعتراف المتبادل بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف، ورقة إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية (قراءة في النصوص) المستقبل العربي، ع 177، شهر 11/1993، ص 6-7. انظر نص الرسالة من المصدر ذاته ملحق رقم (1).

⁽¹⁹¹⁾ نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبخة أوسلو) الأهلية للتوزيع والنشر_عمان ط1، 1995، ص 178-182 و ص 269 و 207.

أما الفصائل الإسلامية فرأت في الأمر استسلاما لإرادة إسرائيل وخروجاً عن التعاليم الإسلامية التي تعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي⁽¹⁹²⁾. لقد نددت بالرسالة واعتبرتها انحرافاً واضحاً حتى عن المبادئ التي يتبناها دستور منظمة التحرير.

لكن الرسالة لم تخرج حقيقة عن مقررات مؤتمر الجزائر لعام 1988 والتي تم ذكره سالفاً. أي أن الرسالة لم تأت بجديد، ووضعت جزءاً من مقررات المؤتمر في رسالة رسمية.

ثانياً: مرجعية المفاوضات

أكد اتفاق أوسلو أن المتفاوضين استندوا في مفاوضاتهم على قراري مجلس الأمن 242 و 338، وأن القرارين يشكلان مرجعية أي مفاوضات مستقبلية⁽¹⁹³⁾. شكلت هذه المسألة نقطة خلاف رئيسية لأن الميثاق الوطني الفلسطيني يرفض القرارات الدولية الخاصة بفلسطين ويصر على تحرير الوطن السليب⁽¹⁹⁴⁾. وقد أكد المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المختلفة عدا دورته المنعقدة في الجزائر عام 1988 على حق تقرير المصير وعلى عدم التعامل مع القرارات التي تنتقص من هذا الحق⁽¹⁹⁵⁾. أما المسؤولون الفلسطينيون في منظمة التحرير الفلسطينية فرددوا كثيراً رفضهم للقرارات الدولية واعتبروا من يقبلها خارجاً عن الصف الوطني وخائناً⁽¹⁹⁶⁾.

⁽¹⁹²⁾ قاسم، عبد الستار: *الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة*، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نيسان 1996، المحاضرات العامة (9) ص 10

⁽¹⁹³⁾ وفقاً للمادة الأولى من إعلان المبادئ الفلسطيني _ الإسرائيلي "أن مرجعية المفاوضات تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338، وأن الترتيبات الانتقالية جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم سيؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338. أن قرار 242 يقوم على الانسحاب الشامل من الأراضي المحتلة عام 67/ وفق المفهوم العربي، وإنهاء الاحتلال.

⁽¹⁹⁴⁾ جرباوي، علي: *تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله*، إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي آفاق الحاضر والمستقبل، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، وقائع المؤتمر الدراسي، 1993/12/17، منشورات جامعة بيرزيت، ص 18.

⁽¹⁹⁵⁾ عباس، محمود: *طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات*، مصدر سبق ذكره، ص 37-40.

أيضاً: حواتمة، نايف: *أوسلو والسلام الآخر المتوازن*، دار الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 1998، ص 19-25.

⁽¹⁹⁶⁾ أبوغوش، هشام: *الطريق الوعر*، نظرة على المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو. اتفاق أوسلو _ واشنطن 1993/9/13، أوائل تشرين أول، ص 181.

المسألة الهامة جدا هنا أنه تبين أن القادة الفلسطينيين لا يحترمون الوثائق التي وضعوها هم بأيديهم ويتجاوزونها كيفما يحلو لهم. المجلس الوطني الفلسطيني هو الذي أقر الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1968 وفق إرادة قائد حركة فتح حينئذ وهو ياسر عرفات⁽¹⁹⁷⁾. تجاوزت القيادة المقررات المصادق عليها ودون أن ترجع إلى المجلس الوطني لتعديل الميثاق. فقط دعت المجلس للاجتماع وإقرار تجاوز الميثاق بعد ثلاث سنوات من توقيع الاتفاق⁽¹⁹⁸⁾.

لم ترق هذه المرجعية لفئات المعارضة الفلسطينية المختلفة وسواء كانت داخل منظمة التحرير أو خارجها، واعتبرت المسألة تفردا واستهتارا بمبدأ حق تقرير المصير⁽¹⁹⁹⁾.

ثالثا: الولاية الجغرافية: نص الاتفاق على أن للسلطة الفلسطينية التي ستستحدث ولاية جغرافية على غزة وأريحا دون تحديد المساحة⁽²⁰⁰⁾. هذه الولاية ليست أصيلة ولا هي نتيجة عملية تحرير تعطي الفلسطينيين صلاحية اتخاذ القرار وتقرير المصير، وإنما ممنوحة إسرائيليا بنوع من الرعاية الدولية⁽²⁰¹⁾. أي أن إسرائيل تمنح ولاية وفق شروط معينة ومتطلبات واضحة، وتبعا لقدرة السلطة الفلسطينية على الوفاء بالتزاماتها تقوم إسرائيل بتقييم الأوضاع واتخاذ القرار المناسب بشأن توسيع مساحة الولاية⁽²⁰²⁾.

⁽¹⁹⁷⁾ أبو غوش، هشام: الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، ط1، أيلول، 1997، الناشر، دار التقدم العربي، للصحافة والنشر، ص 176-177.

⁽¹⁹⁸⁾ بوتنشون، نيلز: After Oslo: new realities old problems. Edit by George Giacaman & Dag Jorund Lonning, Pluto, Prees London, Chicago, 1998.

ذكره، ص22. حيث تم إلغاء البند الخاص من الميثاق الوطني الفلسطيني بإنكار الوجود الإسرائيلي واعتباره غير شرعي لعقود طويلة، كما تم إلغاء معظم بنود النظام الأساسي للمنظمة ولم يسمح لها بإعادة صياغته.

⁽¹⁹⁹⁾ عبد الشافي، حيدر: اتفاقية أوسلو: النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم، بتاريخ 18-1-1997/5، القدس تشرين الثاني، 1997، ص10.

⁽²⁰⁰⁾ قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، ط1، أيار 2002، الناشر المكتبة الجامعية، ص287. انظر: المادة(17) من ملحق اتفاقية طابا من المصدر ذاته.

⁽²⁰¹⁾ مجموعة باحثين: مارك هيلر: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم، خليل الشفاقي، ترجمة: محمد صلاحات، عطية جوابرة، عز الدين أبو سلامة، عدنان عوده، دائرة التحليل الاستراتيجي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، مارس 1995، ص36-39.

⁽²⁰²⁾ المصدر السابق، ص37-40. حيث عبر عنه مارك هيلر أن مشكلة تقييم الأداء نابعة عن عدم وجود نوعية الأداء المطلوب وان الاتفاقات مبهمه وان هناك مبدأ أساس لنجاح المفاوضات هي السلام والأمن الاقتصادي والسياسي مع أنهما

بالنسبة لعدد من الفصائل ومن الشخصيات الفلسطينية صاحبة الرأي والمؤثرة، لم تكن مثل هذه الوصاية مريحة، وتم اعتبارها على أنها انتقاص من مبدأ حق تقرير المصير⁽²⁰³⁾. قال بعضهم أن مثل هذه الولاية تعني أن السلطة الفلسطينية ستكون وكيلا للاحتلال، أو أنها ستعمل وفق الرغبات الإسرائيلية وليس التطلعات الفلسطينية⁽²⁰⁴⁾.

رابعاً: الأمن: ورد في اتفاق أوسلو أن الطرفين المنفقين سيعملان على التنسيق الأمني فيما بينهما⁽²⁰⁵⁾. لم يتم وضع تفصيل لهذه العبارة، لكنه كان من المفهوم أن المقصود هو ملاحقة الإرهاب، والعمل على القضاء على مصادر تهديد الأمن الإسرائيلي وليس الفلسطيني⁽²⁰⁶⁾. هكذا فسر المعارضون الفلسطينيون هذه المسألة ولم تقم الجهات المؤيدة للاتفاق بنفي هذا التفسير أو إعطاء تفسير آخر. إنما كان للمؤيدين تبريراً أوضحه بعد قليل.

رأى المعارضون أن مثل هذا التنسيق الأمني يجعل من الفلسطينيين حراساً على أمن إسرائيل، وأن القضية الفلسطينية قد تقلصت لتصبح مشكلة أمنية إسرائيلية⁽²⁰⁷⁾. تحولت الضحية وفق هذا، ووفق رأي المعارضة، إلى مصدر الخطر، والمغتصب المعتدي إلى ضحية يجب المحافظة

ليس تحت تصرف السلطة والمعنية بذلك هي الدول العربية بالطبع هذا مشروط بنجاح الفلسطينيين بتوفير الأمن للإسرائيليين.

⁽²⁰³⁾ قمحة احمد ناجي: **الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من اوسلو إلى واشنطن**، مجلة السياسة الدولية، ع114، أكتوبر، 1993، ص137-138.

⁽²⁰⁴⁾ نوفل، ممدوح: **ما بعد الأزمات**، مصدر سبق ذكره، ص37. كالفصائل العشرة الراضية للاتفاق، واعتبروا الاتفاق خيانة وتصفية للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

⁽²⁰⁵⁾ عاروري، نصير: **الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي والإدارة الأمريكية**، مجلة قراءات سياسية ع1، شتاء1994، ص15-16. من هنا التعاون الأمني حسب اتفاق أوسلو لا يعني بالتبادلية، وإنما التعاون لتوفير الأمن لإسرائيل، وهذا واضح من رسالة عرفات إلى رابين بنبذ الإرهاب، إلا أن رابين لم يتعهد بوقف الإرهاب. وفي مقدمة الإعلان اعترفت إسرائيل بالحقوق السياسية المشروعة والمشاركة ولم تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا بحق العودة. وان اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير اشترطت بعبارة في ضوء التزامات م.ت.ف التي تكفل شجب العنف والإرهاب.

⁽²⁰⁶⁾ مارك، هيلر: مصدر سبق ذكره، ص36-37.

⁽²⁰⁷⁾ نوفل، ممدوح، **حصار عملية السلام في عشر سنوات، 1991-2001، عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية**

والعربية مع إسرائيل، 2004/10/28، ص12-14، وص 6-7 موقع اليكتروني، mamdouh nofal

عليه⁽²⁰⁸⁾. الشعب الفلسطيني هو الذي بحاجة إلى حماية من الآلية العسكرية الإسرائيلية، وهو الذي يجب أن تعمل الدول المختلفة على ضمان أمنه.

خامسا: قضايا الوضع النهائي: عالج اتفاق أوسلو بالنسبة للمعارضة مشاكل إسرائيل وليس مشاكل الشعب الفلسطيني. بالنسبة لإسرائيل، كانت هناك مشكلتان: تتمثل الأولى في أن إسرائيل اعتبرت على الساحة الدولية رسميا وشعبيا على أنها دولة محتلة في زمن أصبح الاحتلال فيه شيئا بغضضا ومرفوضا؛ وتمثلت الثانية في انشغالها بالأعمال اليومية لسكان الضفة الغربية وغزة⁽²⁰⁹⁾. أرادت إسرائيل أن تتخلص من صورتها على أنها دولة محتلة، وأن تتخلص من أعباء إدارة شؤون شعب آخر⁽²¹⁰⁾. ولهذا حاولت أن تجد شريكا عربيا لها يتسلم السلطة المدنية في الضفة والقطاع منذ العام 1968. طرحت الفكرة على الأردن من خلال مشروع آلون، وطرحتها مرارا على الفلسطينيين: سنوات 1973 و 1977 و 1981.

وجدت إسرائيل ضالتها في مؤتمر مدريد ومن ثم في اتفاق أوسلو. يمنح الاتفاق حكما ذاتيا فلسطينيا يؤدي إلى قيام كيان فلسطيني يرفع الشؤون اليومية للشعب الفلسطيني⁽²¹¹⁾. أعطت إسرائيل صلاحيات إدارية ومدنية للسلطة، لكنها امتنعت عن إعطاء سيادة على الشعب والأرض⁽²¹²⁾. ولذلك بدأت إسرائيل تظهر أمام العالم على أنها دولة تمقت وتحب السلام ومستعدة للتنازل من أجل الاستقرار في المنطقة، وفي ذات الوقت ارتاحت من الهموم اليومية التي تحملها إدارة شؤون السكان.

⁽²⁰⁸⁾ حرب، أسامة الغزالي: **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع114، أكتوبر 1993، ص6-7.

⁽²⁰⁹⁾ مجموعة باحثين: **نيلز بوتنشون: بعد أوسلو وقائع جديدة، مشاكل قديمة**، مصدر سبق ذكره، ص23.

⁽²¹⁰⁾ المصدر السابق، ص23-24.

⁽²¹¹⁾ الشقافي خليل: **تقديم رؤية إسرائيلية معتدلة للوضع النهائي**، مصدر سبق ذكره، ص9.

⁽²¹²⁾ قاسم عبد الستار: **الموجز في القضية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص 287.

فإذا تم تفتيش الاتفاق عن القضية الفلسطينية فإن الباحث يجد أنها مؤجلة. تتمثل القضية الفلسطينية باللاجئين والقدس وحق تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة مفتوحة على البلاد العربية وخالية من المستوطنات⁽²¹³⁾. هذه قضايا كلها مؤجلة، وأفضلها أدناه:

اللاجئون: تم تأجيل بحث هذه المسألة إلى مفاوضات الوضع النهائي⁽²¹⁴⁾. لم يتم ذكر أي حق للاجئين لا من قريب ولا من بعيد⁽²¹⁵⁾. فقط تم الحديث عن أن مشاركة النازحين في أي انتخابات غير فلسطينية لا تنتقص من وضعهم التفاوضي⁽²¹⁶⁾. إذا عدنا إلى قرار مجلس الأمن رقم 242، نجد أنه أيضا لا يضع حلا لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ويكتفي بالقول إنه من المطلوب حل قضية اللاجئين (دون تسمية من هم هؤلاء) حلا عادلا⁽²¹⁷⁾.

المستوطنات: دول كثيرة ومن ضمنها الولايات المتحدة اعتبرت المستوطنات عقبة في طريق السلام، لكن اتفاق أوسلو لم يعالج هذه المسألة الهامة وتركها أيضا لمفاوضات الوضع النهائي⁽²¹⁸⁾. لم يصر الجانب الفلسطيني على إزالة المستوطنات قبل التوقيع على الاتفاق، وحتى

(213) جان دي دوننغ: **بعد أوسلو، وقائع جديدة مشاكل قديمة**، مصدر سبق ذكره، ص 102-103. وكان هذا الرأي مشتركا ما بين الليكود وحزب العمل وقد أشار جان دي دونغ "أن إسرائيل قادرة على استخدام اتفاقيات أوسلو ضمن أهدافها الاستراتيجية الخاصة" وعلية وفي بداية عام 1997 تم الاتفاق بين (العمل والليكود) على اتفاق وطني يتعلق بمفاوضات التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، وتم الإجماع على عدم الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967، وعدم تقسيم القدس، أو القبول أو المشاركة في السيادة عليها، وعدم تفكيك المستوطنات، وعدم عوده اللاجئين

(214) الشقائي، خليل: **الأبعاد الأمنية للاتفاق**، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره، ص 12 و 20.

(215) مجموعة باحثين: غازيت، شلومو: **الأبعاد الأمنية للاتفاق**، مصدر سبق ذكره، ص 54-55 وهذا يعود لعدة أسباب منها اهتزاز كيان المجتمع الإسرائيلي الذي قام مدنه وقراه على بقايا مدن وقرى فلسطينية منذ عام 1948 هذه الخطوة تعرض إسرائيل بل تهدد وجودها باعتبارها دولة يهودية ومن هنا يتبين إصرار الحكومة الإسرائيلية على رفض عوده أهالي قريتي أقرت وبرعم إلى أراضيهم حتى تاريخ يومنا هذا.

(216) أبو زيد، محمد: **الموقف الإسرائيلي من قضايا الحل الدائم**، مؤتمر الخبراء لقضايا الحل الدائم الذي نظمته "مفتاح"

أيلول 1999 في محافظة رام الله، ص 75

(217) نيلز بوتنشون: **بعد أوسلو وقائع جديدة، مشاكل قديمة**، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(218) الشقائي، خليل: **مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية إلى أين؟** قراءات سياسية، السنة 2، ع1، شتاء 1412هـ، 1992، مركز دراسات الإسلام والعالم، ص 115-116. انظر أيضا: حواتمة، نايف: **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، مصدر سبق ذكره، ص 109.

أنه لم يطالب بتجميد الاستيطان⁽²¹⁹⁾. اختلفت القيادة الفلسطينية في هذا عن القيادة المصرية التي كانت قد أصرت في اتفاقية كامب ديفيد على تجميد الاستيطان⁽²²⁰⁾.

الحدود: أبقى الاتفاق على الحدود مع الدول العربية بيد إسرائيل التي لها حق بفحص الخارج والداخل من الناس ومن الأشياء⁽²²¹⁾. لم تتغير الصلاحيات على المعابر المؤدية على مصر والأردن إلا من الناحية الشكلية⁽²²²⁾. مظهرًا، هناك وجود فلسطيني على المعابر، وأفراد الشرطة الفلسطينيين أشبه ما يكونون بشهود الزور⁽²²³⁾. بقيت الصلاحيات الفعلية بيد الجندي الإسرائيلي الذي يختبئ خلف زجاج لا يسمح بالرؤية الخارجية⁽²²⁴⁾. يعتبر هذا الوضع من أكبر الحلول مسرحية واستهتارا بالشعب الفلسطيني.

⁽²¹⁹⁾ الشقافي، خليل: **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية**: مصدر سبق ذكره، ص26. وعليه أمنت إسرائيل في توسع رقعة الاستيطان منذ عام 1992 (حكومة رابين) ومضت حكومة (أيهود باراك) و(أريئيل شارون) في النهج ذاته، ليتضاعف عدد المستوطنات إلى إضعاف ما كانت عليه عام 2003 بحجة إن المستوطنات تخدم المصالح الأمنية الإسرائيلية. إضافة إلى أن إخلاء عشرات المستوطنات هو بالأمر المستحيل خاصة فيما يتعلق بالحزام الاستيطاني المحيط بالقدس (غوش عتصميون، معاليه أدوميم، وجعفات زئيف) وبالتالي بقاء المستوطنات هو الحل الأفضل لدى الشارع الإسرائيلي. لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: داوود، اسعد: **دراسة عن الاستيطان**، جريدة الحياة، 2003/6/8

⁽²²⁰⁾ حواتمة، نايف: **اوسلو والسلام الآخر المتوازن**، مصدر سبق ذكره، ص14-15.

⁽²²¹⁾ هلال، جميل: **النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو**، مصدر سبق ذكره، ص85.

⁽²²²⁾ عبد الجابر تيسير: **أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني - الإسرائيلي**، تحرير عمر عبد الرزاق، هاني سلمان، إعداد بسام الساكت، محمد صقر، تيسر عبد الجابر، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 1994، حلقات بحث(7) دار البشير للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص21-22. وقعت اتفاقية تلت اتفاق أوسلو 2 وألحقت بها، تحت اسم الاتفاقية الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف. الموقعة في باريس 1994/4/29. وحسب مقدمة البرتوكول التي تقول على " أنه سيساعد على تقوية القاعدة الاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي، ويشجع على اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويسعى إلى بناء قاعدة صلبة من التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والمناطق". إلا أن بعض البنود التي جاءت بها اللجنة المشتركة، أعطت سلطات واسعة لإسرائيل، لتحويل الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بشكل كامل.

⁽²²³⁾ المصدر السابق، ص 22.

⁽²²⁴⁾ السياسة الفلسطينية: ع3 و4 صيف، خريف، 1994، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ص210. انظر: المادة(3) ضرائب وسياسات الاستيراد، البند (14) فقرة (ب) حول مسار جمرك المسافرين من، البرتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل (اتفاق باريس) والتي تنص على " أن موظفي الجمارك الإسرائيلية موجودين بشكل غير مرئي في خط الجمارك الفلسطيني ولهم أن يطالبوا بتفنيش الحقائق وتحصيل الضرائب المستحقة".

القدس: أيضا تم تأجيل موضوع القدس على اعتبار أنها قضية شائكة ومعقدة، لكن الاتفاق لم ينص على تجميد الوضع في المدينة على ما هو عليه، ولم يضع أي كوابح أمام السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى التهويد⁽²²⁵⁾.

أما بالنسبة لحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية⁽²²⁶⁾، فلم يأت الاتفاق على ذكر أي منهما⁽²²⁷⁾. هذا علما بأن القيادة الفلسطينية قد قالت للشعب الفلسطيني أن الاتفاق سيؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

اعتبرت المعارضة الفلسطينية كل هذا التأجيل تلاعبا بالقضية الفلسطينية، وأن القيادة الفلسطينية قد تخلت بقصد أو بدون قصد عن مفاتيح لصالح المصلحة الإسرائيلية.

وجهة نظر القيادة الفلسطينية

للقيادة الفلسطينية وجهة نظر أخرى في الاتفاق ولا تتفق مع الكثير من الاتهامات التي ساققتها المعارضة. ربما تتفق القيادة مع المعارضة في الكثير من التحفظات، لكنها لا تتفق مع الاتهامات وبذلت الجهد الكبير من أجل تنفيذها وإقناع الشعب الفلسطيني بأن منطلقات القيادة هي منطلقات وطنية على الرغم من الاختلاف في الاجتهادات⁽²²⁸⁾.

قالت القيادة الفلسطينية بأنها وقعت اتفاقية أوسلو بسبب حرصها على المصلحة الوطنية وليس لأنها تريد تجاوز بنود الميثاق الوطني أو تتنازل عن الحقوق الفلسطينية⁽²²⁹⁾. إنها ترى أن الظروف الدولية أصبحت ضاغطة على الشعب الفلسطيني ولا مفر أمام القيادة إلا أن تتحني

⁽²²⁵⁾ كيالي، ماجد: الفلسطينيون وإشكالية الحوار مع الإسرائيليين، الحياة الجديدة، 2003/10/8 على اعتبار أن هذه القضايا تمسّ، المبررات الأخلاقية والسياسية والدينية التي قامت على أساسها الحركة الصهيونية وإسرائيل.

⁽²²⁶⁾ هلال، جميل، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 222.

⁽²²⁷⁾ عبد الشافي، حيدر: اتفاقية أوسلو: النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم، بتاريخ 18-19/5/1997، القدس تشرين الثاني، 1997، ص 10. ترتب على هذا الاعتراف عدم الإقرار بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: هلال جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 79 و ص 217-218.

⁽²²⁸⁾ نوفل، ممدوح: ما بعد الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص 31-35.

⁽²²⁹⁾ تلحمي، داوود: ما بعد الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص 256.

حتى لا يفقد الشعب الفلسطيني كل شيء⁽²³⁰⁾. لقد بررت بأن الاتحاد السوفييتي الداعم الرئيس للعرب قد انهيار، وهُزمت العراق على يد الأمريكيين الذين أخذوا يسيطون نفوذهم بقوة على المنطقة العربية، وأنه لا يوجد للفلسطينيين ظهر يمكن الاستناد عليه في مقارعة إسرائيل، أو في الصمود أمام الضغوط التي تمارسها جهات متعددة.

قالت القيادة بأن الدول العربية لم تعد قادرة على تقديم دعم حقيقي للشعب الفلسطيني، والساحة الدولية أصبحت خالية من قوى عظمى يمكن أن تدعم الفلسطينيين. وأضافت بأن المقاومة الفلسطينية قد ضعفت والانتفاضة لم تعد بالزخم الذي انطلقت به، وإذا كان للفلسطينيين أن يتخلفوا عن ركب الحلول السلمية فإنهم سيجدون أنفسهم منعزلين لا يلوون على شيء⁽²³¹⁾. من المحتمل جداً، وفق جدلية القيادة، أن المفاوضات ستسير بين إسرائيل والدول العربية، ويتم التوصل إلى حلول تستثني الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، انحسرت قوى الثورة على المستوى العالمي، فلم تعد هناك دول قوية مستعدة للدفاع عن المضطهدين والمظلومين، ولم تعد الدول القليلة التي تتمسك ببعض المبادئ الإنسانية مؤثرة على الساحة الدولية. تلاشت دول المعسكر الشرقي لتقوم مكانها دول متحالفة مع الغرب وتخطب ودّ إسرائيل، والصين فلم تأخذ مكانها المطلوب على الساحة الدولية ولا تستطيع مقارعة الولايات المتحدة وإسرائيل⁽²³²⁾. أما الدول التي بقيت مناهضة للاستعمار والاحتلال مثل كوبا وفيتنام وكوريا الشمالية فلا تستطيع التأثير في موازين القوى بطريقة تمكن الفلسطينيين من الصمود أمام الضغوط الأمريكية. لكن القيادة الفلسطينية لم تقل لماذا لم تحاول التحالف مع إيران التي كانت تقدم دعماً غير محدود لحزب الله، وأبدت استعدادها لتقديم دعم بنفس القوة للفلسطينيين.

أضافت القيادة بأن الولايات المتحدة أصبحت سيدة العالم، ولا تستطيع دول كبرى أن تقف بوجهها أو تعارضها، فكيف بالقيادة الفلسطينية أو منظمة التحرير أن تفعل ذلك؟ لم يعد هناك

⁽²³⁰⁾ نوفل، ممدوح: ما بعد الأزمة، مصدر سبق ذكره، ص، 31-35.

⁽²³¹⁾ كيالي، ماجد: من اتفاق مدريد إلى أوسلو إلى خريطة الطريق.. وماذا بعد، 20/9/2003 موقع أمين

⁽²³²⁾ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 67-70.

خيارات أمام الشعب الفلسطيني، وكان على القيادة أن تختار بين الدخول في العملية السلمية على الطريقة الأمريكية أو الانعزال والوقوع تحت الحصار⁽²³³⁾. اختارت، حسب قولها، الدخول في العملية السلمية على الرغم من مرارتها.

لم تتوان القيادة الفلسطينية في تقديم الانتقادات لاتفاقية أوسلو. في توافق مع المعارضة، قال قياديون ومن ضمنهم ياسر عرفات بأن الاتفاق لا يلبي التطلعات الفلسطينية ويحتوي على تنازلات فلسطينية كثيرة، لكن البديل أسوأ. أي أن الخسارة المترتبة على عدم قبول أوسلو أكبر بكثير من الخسائر الناجمة عن قبوله. وحاولت إقناع المعارضين بترداد القول: "لا تنتظر إلى نصف الكأس الفارغ، بل أنظر إلى النصف الممتلئ". هذا في محاولة منها للقول بأن اتفاق أوسلو يتضمن إنجازات وليس كله فشلاً أو خسراناً.

عملت القيادة الفلسطينية من خلال وسائل الإعلام والمهرجانات على إقناع الناس والمعارضة خاصة بسلامة خطوتها، وأن ما قامت به كان في الطريق الصحيح⁽²³⁴⁾. قالت أن الاتفاق يمهد لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإلى إزالة الاستيطان وعودة اللاجئين؛ وفوق ذلك، إلى انهيار الأموال على الشعب الفلسطيني من قبل دول كثيرة بحيث ستصبح الضفة الغربية والقطاع مثل هونغ كونغ أو سنغافورة اقتصادياً. زمن المعاناة سينتهي وسينتعش الاقتصاد وسيجد كل فلسطيني عملاً مشرفاً ومجزيًا، وبذلك يكون زمن الفقر قد انتهى⁽²³⁵⁾.

⁽²³³⁾ عبد الشافي، حيدر: اتفاقية أوسلو والنتائج والتطورات، مصدر سبق ذكره، ص12.

⁽²³⁴⁾ منصور، جمال: أوسلو بعد خمس أعوام، السياسة الفلسطينية، السنة5، ع20، خريف 1998، ص34-37.

⁽²³⁵⁾ حوراني، فيصل: عشر سنوات على وجود السلطة: تقييم التجربة ورؤية المستقبل" 14-17/2005، مؤتمر رام الله الأول، الجلسة السادسة، تقييم البرامج والأداء، انتقال الفصائل إلى أحزاب، تشجيع تكوين الأحزاب، علاقة الأحزاب بالسلطة و م.ت.ف. مصدر سبق ذكره، ص13.

اتفاق طابا

صاغ الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني اتفاقية بعد أوصلو أطلق عليها اسم اتفاقية القاهرة⁽²³⁶⁾. فصلت هذه الاتفاقية الإجراءات التي يجب اتخاذها من أجل ترجمة مبادئ أوصلو على الأرض⁽²³⁷⁾. طبعاً كان من المتوقع أن تدخل القيادة الفلسطينية إلى الضفة والقطاع، وكان يتطلب ذلك اتفاقاً مفصلاً حول مختلف القضايا مثل حمل السلاح ومساحة الأرض التي ستمارس القيادة عليها سلطتها وحرية التنقل، الخ من الشؤون المدنية والأمنية. أعطت اتفاقية القاهرة للسلطة الفلسطينية الوليدة حوالي 60% من قطاع غزة البالغة 365 كم²، و 64 كم² في منطقة أريحا شملت المدينة وقرية العوجا الصغيرة المجاورة⁽²³⁸⁾.

دخلت بموجب الاتفاق قوات فلسطينية وتم تزويدها بسلاح فردي (البندقية الشخصية والمسدس) وفق ترخيص إسرائيلي⁽²³⁹⁾. أظهرت استطلاعات الرأي العام حينئذ أن أغلب الشعب الفلسطيني أيد الاتفاقات، وعبر الأغلبية عن بهجتهم وسرورهم بطرق مختلفة⁽²⁴⁰⁾. وقد تدفق أهل الضفة الغربية على أريحا لرؤية الثوار القادمين من الخارج والتقاط الصور معهم وهم يمتشقون الكلاشينكوف.

أوضحت إسرائيل أنها ستعمل على توسيع المناطق التي تمارس عليها السلطة صلاحيات إذا أثبتت أنها قادرة على القيام بواجبها. الواجب هنا يعني الأمن، ولا يهم إسرائيل غير أمنها. شرح مسؤولون إسرائيليون بأنهم ينتظرون قدرة السلطة على إدارة شؤون السكان وعلى مكافحة

(236) سلام أوصلو بين الوهم والحقيقة، مصدر سبق ذكره، ص، 169-186. تم توقيع الاتفاق الإسرائيلي _ الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن في 1995/9/28 وإطلق عليه اتفاق أوصلو2 اتفاق طابا _ واشنطن، الاتفاقية الانتقالية.

(237) دوداد تلحامي: سلام أوصلو بين الوهم والحقيقة، مصدر سبق ذكره، ص 158.

(238) ملحيس، غانية: القطاع الحكومي الفلسطيني، واقعه، مشكلاته، آفاق نموه، ومتطلبات إصلاحه: ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام /أيار/ 1998.

(239) انظر المادة (14) الفقرة الثالثة من ملحق اتفاق طابا من المصدر ذاته، ملحق رقم(4).

(240) انظر: نتائج استطلاع الرأي العام الفلسطيني الضفة الغربية والقطاع، أب- أيلول 1995، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس.

الإرهاب، لكن إسرائيل لم تكثر إطلاقاً بالقضايا الإدارية وركزت جل جهدها على مراقبة الأداء الأمني للسلطة.

كان في أحداث مسجد فلسطين عام 1994 دور كبير في رضا إسرائيل وقرارها بتوسيع مناطق السلطة الفلسطينية⁽²⁴¹⁾. حصل أن عرفات قد حضر صلاة الجمعة في المسجد، وقام عدد من المصلين بالعبث بكوفيته مما أدى إلى سقوطها عن رأسه. اعتبر عرفات الأمر إهانة واستهانة بالسلطة الفلسطينية فقرر أن يثبت وجوده وصلابته في وجه المعارضة، علماً أن عدداً كبيراً من مرتادي ذلك المسجد ينتمون لحركة حماس.

وجد عرفات فرصته عندما خرج المصلون في تظاهرة ضد اتفاق أوسلو وضد السلطة الفلسطينية، وأمر بإطلاق النار على المتظاهرين. خلال ساعتين، كان 13 قد سقطوا صرعى، وجرح حوالي 250 شخصاً⁽²⁴²⁾. كان هذا الدرس قوياً أدى بالمعارضة إلى الاحتفاء بالحدز والتفكير ملياً قبل تحدي عرفات. أثبت عرفات نفسه على أنه الرجل القوي، وأعطى المعارضة درساً مفاده بأنها تستطيع أن تتكلم، لكن رد فعلها العملي لن يتم التهاون معه⁽²⁴³⁾. أطلقت فصائل المعارضة العنان للبيانات وتحريم إراقة الدم الفلسطيني، لكن هذا كله لم يكن ليضير عرفات أو الإسرائيليين. تأكدت إسرائيل بأن القيادة الفلسطينية جادة في تطبيق الاتفاقيات مع إسرائيل، فسارعن من العملية التفاوضية حول توسيع مناطق السلطة. وهكذا تم توقيع اتفاق طابا.

قنن اتفاق طابا لعدد من المواضيع الهامة ذات الحساسية بالنسبة للفلسطينيين منها:

أولاً: توسيع الرقعة الجغرافية: اتفق الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني على تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و "ب" و "ج". تشمل المنطقة "أ" المدن الرئيسية عدا القدس والخليل وتشكل حوالي

⁽²⁴¹⁾ قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 260

⁽²⁴²⁾ محسن، ليلى: أداء السلطة ص 5. حيث وقعت مجزرة مسجد فلسطين في غزة بتاريخ 1994/11/18، موقع

اليكتروني

http://www.qudsway.com/Links/Felisteenyiat/9/Html_Felisteenyiat9/jenen_m/jenen_m_09.htm

2005/3/16

⁽²⁴³⁾ بشاره، عزمي: بعد أوسلو وقائع جديدة مشاكل قديمة مصدر سبق ذكره، ص 220-222.

After Oslo: new realities old problems. Edit by George Giacaman & Dag Jorund Lonning, Pluto, Prees London, Chicago, 1998.p220-222

2.5% من مساحة الضفة، وتتمتع فيها السلطة الفلسطينية بصلاحيات إدارية وأمنية، أي أنها تشرف على الشؤون اليومية للسكان الفلسطيني، وتسهل على الأمن بما في ذلك الأمن الإسرائيلي⁽²⁴⁴⁾. وتشمل المنطقة "ب" التجمعات السكانية القروية وتشكل حوالي 26% من مساحة الضفة، وتتمتع فيها السلطة بصلاحيات إدارية بينما يبقى الأمن بيد إسرائيل⁽²⁴⁵⁾. أما المنطقة "ج" التي تعتبر مساحات فارغة من السكان أو استيطانية فبقيت بيد إسرائيل إداريا وأمنيا.

ما يهمنا هنا هو أن المعارضة الفلسطينية وجدت أمامها مادة دسمة لمهاجمة اتفاق أوسلو وما تفرع عنه من اتفاقيات من جديد. المساحة قليلة جدا، كما أن الصلاحيات ممنوحة إسرائيليا وغير دولية، ومن الممكن أن تقفز إسرائيل على المدن في اللحظة التي تراها مناسبة وتعيد السيطرة المباشرة عليها⁽²⁴⁶⁾. ولم تسعف الإجراءات الإسرائيلية السلطة بإجراءاتها المعقدة على الطرق حيث كثرت الحواجز وانتشرت المكعبات الخرسانية على مداخل المدن وأقيمت الحواجز المختلفة من ضمنها حواجز فلسطينية⁽²⁴⁷⁾.

بدأت الضفة الغربية عقب هذا الاتفاق وكأنها أرخبيل تفصل بين أجزائه عوائق وحواجز وأسلحة ورعب وإرهاب. نظر الفلسطيني حوله ليجد نفسه محاصرا، وأن انتقاله من منطقة إلى أخرى يزداد صعوبة. وجدت المعارضة في ذلك ما يدلل على صحة تحليلها حول الاتفاقيات مع إسرائيل، ووجدت السلطة الفلسطينية نفسها محرجة وغير قادرة على تقديم تبريرات مقنعة.

ثانيا: المجلس الفلسطيني: نص اتفاق طابا، تمشيا مع اتفاق المبادئ، على إقامة مجلس فلسطيني من 25 شخصا يرأسه رئيس السلطة الفلسطينية. أوضح الاتفاق أنه يتم انتخاب مجلس فلسطيني

⁽²⁴⁴⁾ قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 139-140. انظر: المادة 11، البند (ج) المصدر ذاته.

⁽²⁴⁵⁾ شحادة، رجا: الدستور رمز سياسي أم أداة حقيقية لتقرير المصير، مؤتمر رام الأول، مصدر سبق ذكره، ص 2-4.

⁽²⁴⁶⁾ المصدر السابق، ص 8.

⁽²⁴⁷⁾ كلوداي بارت: تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار الفاصل، في الأراضي المحتلة، ترجمه، قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير القانونية (37) ص 39. حيث أقدمت إسرائيل على بناء الجدار الفاصل في حزيران/2002 لتوسيع الاستيطان ومصادرة المزيد من الأراضي لعزل الضفة عن محيطها الخارجي وتهويد القدس.

مباشرة من الجمهور في الضفة والقطاع، ويكون له صلاحيات تشريعية وتنفيذية⁽²⁴⁸⁾. يقوم هذا المجلس على تنفيذ الاتفاقيات مع إسرائيل، ولا يشرع قوانين أو لوائح تتناقض مع هذه الاتفاقيات. وأضاف بأنه يتم عرض مشاريع القوانين التي يبلورها المجلس على لجنة قانونية فلسطينية إسرائيلية مشتركة لفحصها فيما إذا كانت تتناقض مع الاتفاقيات أم لا⁽²⁴⁹⁾. أي أن الاتفاقيات عبارة عن مرجعية للمجلس ولا يحق له تجاوزها، ولضمان الالتزام، نص الاتفاق بأن أي مشروع قانون يتطلب توقيع رئيس السلطة حتى يصبح قانوناً. ولهذا بقيت مشاريع قوانين كثيرة محجوزة في درج رئيس السلطة.

كان واضحاً من النصوص أن المجلس الفلسطيني الذي ارتفعت عضويته إلى 88 باتفاق خارج النص بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا يملك صلاحيات حقيقية، وأن الصلاحيات المؤثرة محصورة بيد رئيس السلطة⁽²⁵⁰⁾. فمثلاً لم يُخول المجلس صلاحية تعيين رؤساء الأجهزة الأمنية، وبقي الأمر بيد رئيس السلطة وإسرائيل، ولم يحصل على تفويض بتعيين رؤساء الدوائر والمؤسسات المختلفة. كما أنه لم يعط صلاحيات بشأن إدارة المفاوضات مع إسرائيل أو إيقافها أو إلغائها. وبدأ أن المجلس في كثير من الأمور عبارة عن أداة وليس مؤسسة سيادية.

قررت المعارضة الفلسطينية لأسباب عدة ألا تخوض انتخابات المجلس الفلسطيني الذي أصبح يعرف شعبياً ومن جانب واحد بالمجلس التشريعي الفلسطيني⁽²⁵¹⁾. يقف على رأس هذه الأسباب قناعة المعارضة بمختلف توجهاتها بأن نتيجة الانتخابات ستكون لصالح المؤيدين للاتفاق، وأن ذلك سيبيّن ضعف جدلية المعارضة على المستوى الشعبي. هذا ناهيك عن عوامل أخرى مثل تحريم اتفاق أوسلو وتحريم التعامل مع أصحابه، وتخوين القائمين على الاتفاق أو اتهامهم

(248) شبيب، سميح: عشر سنوات على وجود السلطة "تقييم التجربة ورؤية المستقبل" 14-17/2005، مؤتمر رام الله الأول، الجلسة الرابعة، علاقة المجلس التشريعي بالسلطة التنفيذية والقضائية، وعلاقته بالمجلس الوطني من حيث الازدواجية، ص 9-12

(249) يزيد الصايغ وخليل الشقاقي: تقوية مؤسسات السلطة: تقرير فريق العمل المستقل، ميشل روكار، وهنري سنجمان، برعاية مجلس العلاقات الخارجية، 1999، ص 59.

(250) المصدر السابق، ص 64-65.

(251) جورج جقمان: المجلس التشريعي تقييم أداء مجلس التشريعي خلال العشر سنوات الماضية، الدور الرقابي، ازدواجية الأداء، النظام الانتخابي الموجود، مؤتمر رام الله الأول، الجلسة الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص 1-2

بالتفريط والتهاون بالحقوق الفلسطينية. هناك من يجادل بأن المعارضة كانت ذات موقف مبدئي ولم تكن تخشى النتائج، لكن التطورات اللاحقة أثبتت أن المعارضة لم تكن ذات مواقف مبدئية. بعض الفصائل عملت بجد على الحصول على وظائف لدى السلطة، وأخذت تحضر اجتماعات مشتركة بين قيادة السلطة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وبعضها الآخر أخذ يعير من فتاواه الدينية لتتناسب مع الحوار الفلسطيني الذي أخذ يتبلور ومع رغباتها في خوض انتخابات قادمة.

ثالثا: الأمن: نصت اتفاقية طابا على أنه لا يحق للسلطة ملاحقة الذين تعاونوا مع إسرائيل سواء بالتحقيق أو المساءلة أو الطرد من الوظيفة، بينما نصت على ملاحقة الإرهاب والإرهابيين، أي المجاهدين والمقاومين الفلسطينيين⁽²⁵²⁾. النص واضح وهو يعفي الجواسيس والعملاء من كل مسؤولية، ويطلب زج المناضلين بالسجون والتخلص من نضالهم وتهديدهم للأمن الإسرائيلي⁽²⁵³⁾. وقد شكل هذا محورا أساسيا في طرح المعارضة، وحتى أنه لم يكن مرضيا بالنسبة لقطاع واسع من حركة فتح.

⁽²⁵²⁾ المادة (16) تدابير بناء الثقة، البند رقم (2) من المصدر ذاته ملحق رقم(4).

⁽²⁵³⁾ عبد الستار قاسم: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص138-139.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

الانعكاسات العملية للاتفاقيات مع إسرائيل

وقعت الخلافات الجذرية بين الفلسطينيين سواء على المستوى الفصائلي أو الشعبي وانقسم الناس بصورة عامة إلى مؤيد ومعارض. لا ينفي هذا الانقسام وجود آراء شعبية متنوعة أو وجود غير المكثرين الذين لا تهمهم القضايا السياسية أو لا يهتمون بمن يحكمهم وكيف. ظهرت الخلافات في البيانات والمقالات والمهرجانات والتصريحات السياسية، وبقيت ضمن بوتقة لفظية حذرة من عملية التصعيد⁽²⁵⁴⁾. حتى أن كبرى الفصائل فتح وحماس توصلتا إلى اتفاق يوم توقيع اتفاق أوسلو بعدم التصعيد حتى لا يحصل احتكاك غير مرغوب فيه وذلك بتخصيص النصف الأول من ذلك اليوم لحماس للتعبير عن معارضتها ورفضها للاتفاق، والنصف الثاني لفتح للاحتفال بما أسمته الانتصار أو الثمرة السياسية لنضال الشعب الفلسطيني.

لم تقف الأمور عند توقيع اتفاق، وإنما تطورت مع تطور التطبيق العملي لما تم الاتفاق عليه مع إسرائيل، وبهذا انتقلت العلاقة بين المؤيدين والمعارضين إلى علاقة من التطور الميداني المتوتر الذي أدى إلى تأجيج العواطف وبث الكراهية والبغضاء بين الصفوف وإشعال حرب من التشهير والتحقير والتشكيك والتخوين كانت تترجم أحيانا إلى إطلاق نار محدود⁽²⁵⁵⁾. كان على السلطة الفلسطينية أن تمارس سلطاتها، وكان من المتوقع أن تحصل ردود فعل متباينة في الأوساط الشعبية والفصائلية⁽²⁵⁶⁾. والنقطة الأكثر حرجا في هذا هو أن بعض نشاطات السلطة لا مفر كانت موجهة نحو تلبية متطلبات أمنية إسرائيلية⁽²⁵⁷⁾.

⁽²⁵⁴⁾ قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 85 و246-247.

⁽²⁵⁵⁾ الموجز السياسي: المشهد الفلسطيني الداخلي وتعزيز المقاومة، نشرة غير دورية يصدرها المنتدى السياسي الفلسطيني عدد (65) 24 ذو الحجة 1424 الموافق 2004/2/15.

⁽²⁵⁶⁾ جلال عارف: أزمة الحوار الفلسطيني، بين المرونة المطلوبة والتنازلات المرفوضة، صحيفة البيان الإماراتية، www.albayannews.com. 2003/2/2.

⁽²⁵⁷⁾ يوسف، نصر: فوضى السلاح وامن المجتمع الفلسطيني، منشورات وزارة الإعلام، كتاب رقم 15، ط1، حيران، 1995، وقائع الندوة التي عقدها وزارة الإعلام الفلسطينية - رام الله، ص 8-11. انظر أيضا: نادين، بيكودو، المجتمع الفلسطيني من الانتفاضة إلى انتفاضة بين التحرر الوطني وبناء الدولة، 2004/12/14. www.mondiploar.com.

أبين أدناه الخطوات العملية التي اتخذتها السلطة الفلسطينية وكان لها وقع على وحدة الموقف الفلسطيني:

أولاً: استلام الشؤون اليومية للفلسطينيين

انتقلت إدارة الشؤون اليومية للفلسطينيين مثل التربية والتعليم والصحة والشؤون الاجتماعية من الاحتلال إلى السلطة الفلسطينية، وبدأ الفلسطينيون بعمل التشكيلات الإدارية المختلفة ووضع الترتيبات الإدارية لمختلف الأمور ومعالجة قضايا المواطنين الاعتيادية والطارئة. ما يهمنا هنا ليس قطاع الإدارة بحد ذاته، وإنما تلك القضايا الإدارية التي من شأنها لم شمل الفلسطينيين ضمن وحدة وطنية أو تشتيتهم وبث الفرقة فيما بينهم.

تبين مع الممارسات اليومية أن السلطة الفلسطينية ليست حرة في اتخاذ التدابير والإجراءات الإدارية التي تراها مناسبة، وهذه مسألة تتسجم حقيقة مع الصلاحيات الممنوحة وليس تلك الأصلية⁽²⁵⁸⁾. كان واضحاً منذ البدء أن اتفاق أوسلو وما تبعه من اتفاقيات تعطي السلطة الفلسطينية سلطات ممنوحة وليست أصيلة، وبالتالي يمكن سحبها في اللحظة التي تروق لإسرائيل، وأن السلطة الفلسطينية تبقى دائماً تحت الاختبار، وصلاحياتها الممنوحة لا تتمدد إلا وفق تقديرات إسرائيل لأدائها⁽²⁵⁹⁾. عندما تكون السلطة أصيلة، يحافظ الكيان على استقلاله ويتعلم من التجربة والخطأ ويستطيع التصحيح والتعديل والتغيير بإرادة حرة نابعة من ذاته، أما عندما تكون السلطة ممنوحة فإن كل خطوة محسوبة من الرقيب الذي يعطي التوجيهات والتعليمات، أو يسحب الصلاحيات إن رأى ذلك مناسباً⁽²⁶⁰⁾.

ظهر في المجال القانوني مثلاً أن هناك لجنة قانونية إسرائيلية-فلسطينية مشتركة مختصة بمراجعة القوانين التي تسنها السلطة الفلسطينية، علماً أن السلطة لا تملك صلاحيات سن قوانين تتناقض مع الاتفاقيات. تنص الاتفاقيات وبالتحديد اتفاقية طابا أن القوانين الصادرة عن السلطة

⁽²⁵⁸⁾ زيدان، صالح: سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، مصدر سبق ذكره، ص 134-135.

⁽²⁵⁹⁾ انظر: المادة الأولى من الفصل الأول الفقرة (1) من اتفاق طابا - لاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة واشنطن، 1995/5/28.

⁽²⁶⁰⁾ انظر: المادة (18) من الفصل الثالث، الفقرة (4) من اتفاق (طابا) في الملحق في المصدر ذاته.

يجب أن تلتزم بالاتفاقيات والأوامر العسكرية إلا إذا رأى الطرفان شيئاً آخر⁽²⁶¹⁾. صحيح أن هذه اللجنة غير فعالة الآن، لكن يمكن إحيائها في الوقت الذي ترى إسرائيل أنه مناسب.

بالإضافة إلى اللجنة أعلاه، وضعت اتفاقية طابا صلاحية المصادقة على مشاريع القوانين بيد رئيس السلطة بدون قيود. هناك قضايا إجرائية في الدول المختلفة تحد من سلطة الرئيس في التحكم بالقوانين، وتعطي المجالس التشريعية صلاحيات قوية في مواجهة الرئيس تشريعياً. وفق الاتفاقيات مع إسرائيل، لا توجد نصوص تُخضع الرئيس للمجلس التشريعي، ولا توجد نصوص تعطي المجلس (الذي يسمى بالمجلس الفلسطيني) صلاحيات قوية. ولهذا وجد الفلسطينيون ومعهم بالتأكيد أعضاء المجلس التشريعي أن الرئيس يصادق فقط على مشاريع القوانين التي تحلو له، ويضع ما لا يحلو في الدرج ليصبح طي النسيان.

في مجال التعليم، تبين أن الاتفاقيات تطالب بمنهاج تربوي يتناسب مع نصوصها من أجل إحلال السلام. هذا عني من الناحية الإجرائية أن التدريس الرسمي يجب أن يختصر فلسطين إلى الضفة وغزة، وأن يكون جبل يونس أعلى جبل في فلسطين، وأن آيات الجهاد لم تعد ضرورية، وتلك المتعلقة ببني إسرائيل تثير البغضاء وتتناقض مع عملية السلام، وهكذا⁽²⁶²⁾. أخذت إسرائيل ومعها أمريكا تراقب المناهج المدرسية وتفتحصها جيداً وتعارض بقوة على بعض الجمل والفقرات والمعلومات⁽²⁶³⁾.

وقد تبين أن السلطة الفلسطينية تلبي الكثير من المطالب؛ مع العلم أن الدول المانحة هي التي تتبنى النفقات المالية لطباعة الكتب المدرسية.

امتد هذا الأمر إلى الجامعات بحيث طُلب من عدد من الجامعات تدريس مساق حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن تحاول الابتعاد عن التدريس الذي يهدد التشريب الثقافي الخاص بعملية

⁽²⁶¹⁾ انظر: المادة السابعة الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية: من ملحق اتفاق طابا رقم (4) من المصدر ذاته.

⁽²⁶²⁾ منصور، خيرى: تغيير المناهج إلى تدجين العقول، المركز الفلسطيني للأعلام، صحيفة الوطن القطرية

<http://www.palestine-info.com/arabic/terror/sijil/2004/tgeev.htm> 2004/12/6

⁽²⁶³⁾ من يحكم الضفة الغربية: الإدارة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، تقرير ICG، رقم (32) للمجموعة الدولية لمعالجة أزمات الشرق الأوسط، 2004/9/28، ص 10.

السلام مع إسرائيل. المطلوب هو تغيير مختلف المناهج بحيث تصبح إسرائيل في الوعي التعليمي والثقافي الفلسطيني خاصة والعربي عامة جزءاً لا يتجزأ من المنطقة ويستحق البقاء والنشأ والتقدير، وأيضاً التصغير.

في المجال الاقتصادي، وقعت السلطة الفلسطينية على اتفاقية باريس الاقتصادية التي تجعل من الفلسطينيين ملحقاً للاقتصاد الإسرائيلي لا يقوى على الاستقلال الجزئي⁽²⁶⁴⁾. فتحت الاتفاقية السوق الفلسطينية أمام كل الأسواق بحيث انهار جزء كبير من الصناعة الفلسطينية المتواضعة، وتأثرت الزراعة بدرجة كبيرة، ولحقت أضرار هائلة بالحرف⁽²⁶⁵⁾. تعاملت اتفاقية باريس مع الفلسطينيين وكأنهم دولة وفتحت الضفة وغزة لمختلف أنواع الاستيراد⁽²⁶⁶⁾.

فتحت السلطة الفلسطينية السوق الفلسطينية لكل أنواع البضائع، ولم تطور أي نوع من الحماية للصناعة المحلية⁽²⁶⁷⁾. تدفقت البضائع من كل حذب وصوب مثل المنظفات والأقمشة والألبسة والأحذية والحقائب والمفروشات والأدوات المنزلية والتحف، الخ. لم تستطع الصناعة الفلسطينية المنافسة بخاصة أن أثمان السلع المستوردة منخفضة جداً مقارنة بالأثمان التي كانت تُدفع لقاء الإنتاج الفلسطيني، وهذا يمكن تفسيره بأن تكلفة الإنتاج الفلسطيني مرتفعة بالمقارنة مع المنتجات التركية الصينية. لحق دمار كبير مثلاً بصناعة الأحذية في الخليل ونابلس، وانهيار في صناعة النسيج في بيت لحم وبيت جالا، الخ⁽²⁶⁸⁾.

⁽²⁶⁴⁾ الجعفري، محمود: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس - رام الله، آب 2000، ص 8-10

⁽²⁶⁵⁾ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 155-159.

⁽²⁶⁶⁾ المصدر السابق، ص 13-14.

⁽²⁶⁷⁾ خالد، تيسير: الدفاع عن الطبقة العاملة والصناعة الوطنية، 8/5/2005، ص 1-3 www.alhourriah.org

⁽²⁶⁸⁾ مقابلة مع مدير مصنع ملحيس (اسعد ملحيس) بتاريخ 2005/9/13، الذي أشار إلى أن الإنتاج انخفض عن السابق بنسبة 10% بسبب إغراق السوق الفلسطيني ببضائع صينية وتركية حدث من تسويق صناعاتها المحلية مما زاد في تدهور الوضع الاقتصادي لإنتاجية المصنع وتقليص عدد العمال.

أما الزراعة فتدهورت أثمان منتوجاتها ولم يعد الفلاح قادرا على كسب لقمة عيش بدون مرارة كبيرة⁽²⁶⁹⁾. يتم استيراد زيت الزيتون، كما أن كبار تجار الفواكه والخضروات يقومون باستيراد المنتوجات الإسرائيلية⁽²⁷⁰⁾. أم أصحاب الحرف مثل النجارين وصناع بلاط الأرض فلم يعد لهم لزوم لأن البضائع المستوردة تملأ الأسواق وبأسعار مغرية⁽²⁷¹⁾.

ظن كثير من الناس أن السلطة الفلسطينية لن تجبي الضرائب وذلك كدعم للمواطنين وتقدير لتضحياتهم من أجل الوطن، أو على الأقل لن يكون هناك جشع. ما فاجأ الناس هو أن السلطة لم تكثف بتحصيل الضرائب، وإنما طالبت التجار وغيرهم بالضرائب التي رفضوا دفعها للاحتلال الإسرائيلي. هذا في حين أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت قد طلبت من الجمهور عدم دفع الضرائب كجزء من النضال الوطني نحو الحرية. فضلا عن ذلك، استمرت السلطة بتحصيل الضريبة المضافة البالغة 17% من قيمة المشتريات وذلك وفقا للإملاءات الإسرائيلية.

على صعيد الموظفين والتوظيف، كثر عدد الموظفين والموظفات في مختلف المؤسسات بصورة كبيرة جدا⁽²⁷²⁾. اشتغلت الوسايط والمحسوبيات وتضخمت المؤسسات بأعداد العاملين فيها، وانخفضت الكفاءة نظرا لذلك⁽²⁷³⁾. وقد لوحظ أن عدد المدراء العامين الذين لا يقدمون، بصورة

⁽²⁶⁹⁾ كرز، جورج: آفاق البديل الاقتصادي المعتمد على الذات، السياسة الفلسطينية، السنة 6، ع 22، ربيع 1999، ص 36-37.

⁽²⁷⁰⁾ المصدر السابق، ص 37

⁽²⁷¹⁾ مقابلة مع عدد من تجار مدينة نابلس الذين أفادوا بأن الأوضاع الاقتصادية كانت أفضل قبل اتفاقية أوسلو الذي جاء بأجحف اتفاقية دمرت الاقتصاد الفلسطيني وأغرقت الأسواق ببضائع رخيصة، والجميع نوه إلى العودة ما قبل أوسلو، ولا يريدون التعامل مع السلطة الفلسطينية التي لا حول لها ولا قوة على حد تعبيرهم.

⁽²⁷²⁾ المركز الوطني للدراسات الاقتصادية: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996، حزيران 1997 ص 55. حيث تدل المعطيات المتاحة على أن نحو 55% من إجمالي الموظفين الحكوميين يعملون في دوائر الخدمة المدنية، فيما يعمل حوالي 45% في أجهزة الشرطة والأمن. ولا تتوفر بيانات رقمية موثوقة حول توزيع العاملين في دوائر الخدمة المدنية على القطاعات المختلفة. لمزيد من المعلومات انظر: التقرير السنوي السابع: حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 1 ك 2 2001-2001، ص 125.

⁽²⁷³⁾ تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة للعام 1996 ص 58، حيث أشار إلى ظاهرة تعيين أزواج وأقارب كبار المسؤولين من الدرجة الأولى في مراكز صنع القرار والتميز الواضح والمحابة من قبل الوزراء والعديد من المسؤولين في وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بتعيين الأقرباء والمقربين وأبناء العشيرة والبلدة في المؤسسات التي يقومون بالإشراف عليها، وتحمل مسؤولية إدارتها، مما أدى إلى إلغاء أو تعطيل مبدأ تكافؤ الفرص.

عامة، أي خدمة للشعب الفلسطيني قد فاق عددهم في دول مستقلة وكبيرة⁽²⁷⁴⁾. كما أن أعداد العقداء والألوية والعمداء في أجهزة السلطة قد تضخمت دون أن يكون هؤلاء قد خاضوا معارك مظفرة. في النتيجة، حصل تسبب إداري واسع أثر بشكل سلبي على كفاءة العمل وعلى الإنتاج.

كان من الواضح أن السلطة الفلسطينية، من خلال سياسة التعيينات، تريد أن تقضي على الإنتاج لصالح الراتب القائم على مسألة الخدمات. الأعداد الغفيرة من الموظفين غير منتجة، وهي تتقاضى رواتب لقاء أعمال بسيطة يقومون بها، أو من المفترض أنهم يقومون بها. خرج الناس من واقع الإنتاج مثل الأرض والمعمل ليجتثوا عن وظائف رسمية. وعلى الرغم من ضعف الإنتاج وتدهوره تستطيع السلطة الفلسطينية توفير الرواتب من خلال الدول المانحة التي يبدو أنها أيضا مهتمة بتحويل الشعب الفلسطيني من شعب منتج إلى شعب يمد يده للمساعدات. طبعاً لا تتعد هذه السياسة عن الرؤية الإسرائيلية القائمة على هدم الاقتصاد الفلسطيني وإفساد الإدارة الفلسطينية من أجل قتل الروح المعنوية للناس ومن ثم استسلامهم لإرادة العدو.

ثانياً: تقطيع أوصال الضفة الغربية. نظراً لتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق رئيسية، ونظراً لتخوف إسرائيل من الناحية الأمنية، انتشرت نقاط التفتيش الإسرائيلية والفلسطينية على الطرق المختلفة ومداخل المدن وأقيمت الحواجز. وضع الإسرائيليون مكعبات إسمنتية عند مداخل المدن لفصل منطقتي "ب" و "ج" عن منطقة "أ"، وبدأ الفلسطينيون يشعرون بمرارة التنقل من مكان إلى آخر. لم تعرقل الحواجز الفلسطينية عملية تنقل الفلسطينيين، لكن الحواجز الإسرائيلية كانت تدقق بالهويات وتحجز الناس والسيارات.

لم تكن الحواجز في بداية الأمر صعبة جداً، لكن صعوبة اجتيازها أخذت تتعقد مع تزايد العمليات العسكرية الفلسطينية خاصة تلك الاستشهادية ضد أهداف إسرائيلية. مع قيام انتفاضة الأقصى التي اندلعت في 28/أيلول/2000، أخذ الفلسطينيون يعانون الكثير من الآلام على الطرقات

⁽²⁷⁴⁾ من يحكم الضفة الغربية: الإدارة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، تقرير ICG، رقم (32) للمجموعة الدولية لمعالجة أزمات الشرق الأوسط، 2004/9/28، ص4.

ما بين التجمعات السكانية. ولم تعد الحواجز بالضرورة من العسكر أو الشرطة، وإنما أصبح عدد منها عبارة عن كوم من التراب تقيمه جرافة إسرائيلية وتغادر⁽²⁷⁵⁾.

وصل الأمر خلال انتفاضة الأقصى إلى استحالة المرور من منطقة إلى أخرى، لكن هذا لم يكن مرتبطاً بالاتفاقيات بقدر ما ارتبط بالمقاومة الفلسطينية ورد فعل الإسرائيليين عليها.

ثالثاً: القيام بالأعمال القمعية. ارتبطت السلطة منذ البداية باتفاقات أمنية مع إسرائيل والتي ينص جوهرها على التنسيق الأمني بين الطرفين من أجل القضاء على الإرهاب ومنع من يسمون بالإرهابيين من النيل من إسرائيل. أي كان مطلوباً من السلطة الفلسطينية وما زال ملاحقة فصائل المقاومة الفلسطينية والمجاهدين والمناضلين الفلسطينيين وزجهم بالسجون أو التخلص منهم بأي طريقة كانت. إسرائيل لا تعقد اتفاقيات مع العرب دون التأكيد أولاً وقبل كل شيء على مصالحها ومتطلباتها الأمنية. الأمن هو أساس أي اتفاق، والدولة أو الجهة التي ترفض الحرص على الأمن الإسرائيلي لا تتسنى لها فرصة الاستمرار في المفاوضات أو الحصول على أموال من الدول الغربية. وبناء على ذلك تطورت لدى الفلسطينيين عدة ترتيبات يومية جديدة على صعيد الأمن وملاحقة المواطنين أذكر منها:

1- تكاثر الأجهزة الأمنية. تنص الاتفاقيات مع إسرائيل على قيام جهاز شرطة فلسطيني قوي يكون قادراً على ضبط الأمن. لكن الأمر لم يتوقف عند هذا، بل ظهر جهاز المخابرات والاستخبارات والأمن الرئاسي والأمن الوقائي وأمن المؤسسات والبحرية، والأمن الوطني، الخ⁽²⁷⁶⁾. تعددت أجهزة الأمن دون أن يكون هناك اعتراض من قبل أمريكا وإسرائيل مما يشير إلى وجود اتفاقيات سرية حول هذا الموضوع⁽²⁷⁷⁾.

⁽²⁷⁵⁾ نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب، البرت أغازريان،

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - القدس، 2004، ص144

⁽²⁷⁶⁾ انظر: التقرير السنوي السابع، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2001-2002، ط1 رام الله - آذار، 2002، ص119.

⁽²⁷⁷⁾ سعيد، ادوارد: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الأدب، بيروت، ط1، 2004، ص178.

بدأت أجهزة الأمن باستقطاب الشباب الذين كان بعضهم متحمسا ظنا منه أنه سيقوم بأداء واجب وطني نحو التحرير وإقامة الدولة المستقلة. انضم عشرات الآلاف من الشباب والشابات لهذه الأجهزة وبرواتب متدنية بصورة عامة. وقد أتضح فيما بعد أن سياسة التوظيف كانت تهدف بالأساس إلى إخلاء الشوارع من العاطلين عن العمل حتى لا يحركهم الجوع نحو القيام بأعمال تتعلق بالثورة أو التمرد⁽²⁷⁸⁾. فبدل الانشغال بالإنتاج أو بإكمال مسيرة الثورة من أجل التحرير، يصبح الشاب مشغولا بالراتب الذي يسد له رمق العيش.

2- تتبع أخبار الناس. تم تجنيد آلاف الفلسطينيين لمراقبة جمهور الشعب الفلسطينية بالضفة الغربية وغزة، وأخذت السلطة الفلسطينية تتصرف على نمط الأجهزة الأمنية العربية التي تلاحق المواطن وتسجل عليه أقواله وتكتب فيه التقارير وتطلبه للتحقيق وتهده وتسجنه. انتشر العيون الذين ظن عدد لا بأس به منهم بأنهم يخدمون الوطن ويعززون مسيرة الشعب نحو إقامة الدولة المستقلة.

صنع هذا أزمة ثقة داخلية، وأخذ الناس يشكون ببعضهم بعضا ظانا كل شخص أن الطرف الآخر عبارة عن مندوب أو مخبر. حصلت أزمة ثقة ودب الخوف في قلوب الناس. هذا علما أن مخبرين أخذوا يتصرفون وكأنهم أصحاب سلطان فيهددون الناس ويبتزونهم.

3- الدوريات المشتركة. كان منظرا غريبا جدا أن تسير دوريتان عسكريتان إحداهما فلسطينية وأخرى إسرائيلية الواحدة تلو الأخرى في سعي منهما لضبط الأمن. نص اتفاق طابا على تسيير هذه الدوريات المشتركة، ولكن ضمن حدود مناطق السلطة الفلسطينية فقط ووفق مسارات رئيسية محددة مسبقا⁽²⁷⁹⁾. تحركت هذه الدوريات في شوارع رئيسية محدودة مثل شارع بئر السبع في الخليل، وشارع فيصل في نابلس، وشارع السهل في طولكرم.

(278) انظر: التقرير السنوي الثالث، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 1998 ك2

1997-1998 ك31، ص109-113.

(279) أعلن رئيس السلطة ياسر عرفات «سنواصل تنسيقنا مع الحكومة الإسرائيلية لمنع هذا النشاط» في إشارة إلى نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية، وقد جاء إعلان عرفات ليشكل تصريحاً بالتنسيق المعلن والنام بين أجهزة السلطة وأجهزة

أثار هذا المنظر الدهشة لدى الفلسطينيين والحيرة والتساؤل. ماذا يعني هذا الأمر في حين أن إسرائيل تحتل البلاد والمخيمات الفلسطينية ما زالت قائمة، والاستيطان يتسع ويتمدد؟ هل قادت الاتفاقات فعلاً إلى حرية وتحرير أم أن الأمر لا يعدو كونه المحافظة على أمن إسرائيل؟ لم يخل الأمر من انتقادات على مستوى الفصائل وعلى المستوى الشعبي، ووصل الأمر إلى درجة التندر والاستهزاء.

4- التضييق الإعلامي. اتخذت السلطة الفلسطينية إجراءات عدة من أجل الحد من حرية الإعلاميين سواء على المستوى المكتوب أو المسموع أو المرئي وذلك من أجل الإبقاء على صوتها عالياً دون تحدّ. لم تكن السلطة مرتاحة لأصوات المعارضين من فصائل ومفكرين ومتقنين وقادة رأي، ورأت أن حجب أصواتهم وكلماتهم سيساهم في تنفيذ الاتفاقيات مع إسرائيل، وبالتالي في إنجاح مشروعها الذي قالت عنه أنه وطني⁽²⁸⁰⁾.

أغلقت السلطة بعض الصحف مثل صحيفة الوطن والاستقلال، ومنعت توزيع بعضها لفترات محدودة مثل النهار والقدس، واعتقلت صحفيين مثل ماهر العلمي، ومفكرين مثل الدكتور عبد الستار قاسم،⁽²⁸¹⁾ وقامت بإغلاق بعض الإذاعات المحلية ومحطات التلفاز، وهددت صحفيين عدة في مختلف المناطق⁽²⁸²⁾. انحصرت مبررات إجراءاتها في أن المعنيين يخالفون قوانين النشر، علماً أن القوانين تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم بالشكل الذي يرونه مناسباً، لكن الحقيقة هي أنها أرادت لجم كل الأصوات المناهضة للاتفاقيات مع إسرائيل، أو تلك التي تتحدث

الاستخبارات الصهيونية. كما أكد غازي جبالي «سواصل التعاون مع القوى الأمنية الإسرائيلية ضد كل المجموعات التي تعمل ضد السلام وسنضربها».

⁽²⁸⁰⁾ انظر: التقرير السنوي الخامس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 2000، 1ك2 1999-31ك1 1999، ص118.

⁽²⁸¹⁾ انظر: التقرير السنوي السادس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 2001، 1ك2 2000-31ك1 2000، ص135-137. عبد الستار قاسم المحاضر في جامعة النجاح والمعروف بمواقفه الرفضية لسياسات الحكم الذاتي. وماهر العلمي صحفي.

⁽²⁸²⁾ مكاتبة حقوق الإنسان في دولة فلسطين، ع3، حزيران، 1997، www.phrmg.org سحبت 2005/3/2. ص2 وص5.

صراحة عما يجري بين الفلسطينيين والإسرائيليين من تنسيق على مختلف المستويات وفي مجالات متنوعة.

حالات حصار وسائل الإعلام كثيرة، وقد قدم بها أحد طلاب جامعة النجاح الوطنية/قسم التخطيط والتنمية السياسية رسالة ماجستير⁽²⁸³⁾. ما يهمنا هنا هو تأثير ذلك على زرع بذور البغضاء والكراهية في الأوساط الإعلامية، وتعميق الشقة بين الفصائل الفلسطينية والسلطة، وتمزيق وحدة الشعب. لا مفر من شعور الكثير من الناس بالغبن والظلم عندما يرون أن بعض الكتاب يكتبون بحرية وتتهافت عليهم وسائل الإعلام من أجل نشر أقوالهم وتصريحاتهم، بينما لا يستطيعون هم أن يجدوا لكلماتهم منفذاً.

لعبت الأجهزة الأمنية دوراً واضحاً في السيطرة على وسائل الإعلام ولجم الكلمات. على الرغم من أن هذه من مهام الشرطة فقط، إلا أننا كنا نجد تدخلا من قبل مختلف الأجهزة الأمنية علماً أن مهامها هي الحفاظ على الأمن الوطني وليس ترتيب الأمن المدني⁽²⁸⁴⁾. ولم يكن هناك تنسيق بين هذه الأجهزة إلى درجة التضارب في المهام والقيام بمحاولة اعتقال شخص أو تهديده من قبل عدد من الأجهزة. وقد أعادت هذه التصرفات إلى الفلسطينيين ذكريات حول سلوكيات الأنظمة العربية وملاحقتها للأفراد ووسائل الإعلام.

بلغ الضيق ببعض الكتاب إلى أن قالوا بأن حرية الرأي تحت الاحتلال كانت أوسع مدى من الحرية في ظل السلطة.

5- الملاحقة الأمنية للفصائل والمواطنين. أبرز ما قامت به السلطة الفلسطينية من ناحية الوعي والضمير الوطني الفلسطينية أنها أخذت تلاحق الفصائل الفلسطينية المقاومة وتعتقل أبناءها

⁽²⁸³⁾ خلف شحادة محمد، سهيل: حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 إلى عام 2000 وأثرها على

التنمية السياسية في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، بإشراف د. عبد الستار قاسم، اجيزت بتاريخ، 2005/10/19

⁽²⁸⁴⁾ انظر التقرير السنوي السابع، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص 147

وتحول دون القيام بعمليات ضد إسرائيل⁽²⁸⁵⁾. وفق الاتفاقيات، المقاومة أصبحت إرهاباً، والسلطة الفلسطينية ملتزمة بمتطلبات القضاء عليه.

اعتقلت السلطة مئات الأشخاص من حركتي حماس والجهاد الإسلامي وزجت بهم في سجونها المنتشرة في أنحاء الضفة وغزة، واعتقلت أفراداً من حركة فتح، لكنها كانت تسجنهم في مقرات الشرطة أو الأجهزة الأمنية الأخرى⁽²⁸⁶⁾. تعقبت بعض الفصائل وداهمت بعض مقارها ومؤسساتها الصحية والتربوية، ومنعت صحفاً من التوزيع، الخ. طال هذا التعقب فصائل أخرى مثل الجبهة الشعبية، ومستقلين مثل الذين وقعوا على بيان العشرين⁽²⁸⁷⁾. وقد حصل أن أمضى معتقلون حوالي ثلاث سنوات دون محاكمة أو توجيه تهم، ولم يخرجوا إلا إثر ضغط شعبي تراكم مع بداية انتفاضة الأقصى⁽²⁸⁸⁾.

برزت هنا مفارقة صعبة بين الاعتقال لدى السلطة والاعتقال لدى إسرائيل. من الممكن أن يعرف المعتقل لدى الاحتلال التهم الموجهة ضده، وله الحق بالمثل أمام قاض، ويستطيع معرفة موعد الإفراج عنه، أما لدى السلطة الفلسطينية فهذه الأمور مقلوبة. وقد تحكم محكمة فلسطينية بالإفراج عن شخص، لكن السلطة التنفيذية تمتنع⁽²⁸⁹⁾. هذا حصل مع المشرف على هذه الرسالة الدكتور عبد الستار قاسم الذي حكمت المحكمة بالإفراج عنه وبقي في السجن. كانت المسألة خاضعة إلى حد كبير لرأي رئيس السلطة الفلسطينية الذي يتولى التدقيق في النشاطات الأمنية التي تنسجم مع الاتفاقيات.

(285) المصدر السابق، ص146.

(286) المصدر السابق، ص 146، والتقارير السادس سبق ذكره، ص133-134.

(287) المصري، طاهر: الموقف في فلسطين، السياسية الفلسطينية، السنة 7، ع 25، شتاء 2000، ص 127. وزع البيان في 1999/11/27 وحمل توقيع 20 شخصية فلسطينية تم فرض الإقامة الجبرية على بسام الشكعة، وحيد الحمد، عصمت الشخشير، واعتقلت عدنان عودة، وعبد الستار قاسم، وياسر أبو صافية، عفيف جوده، احمد قطماش، عادل سمارة، واحمد شاكرا دودين، والأشخاص التسعة من داخل المجلس التشريعي تم التعامل معهم داخل قبة البرلمان، حيث تم الافراج عن أفراد باستثناء احمد دودين ود. عبد الستار قاسم رغم انه صدر قرار بالإفراج عنهم. لمزيد من المعلومات: انظر: التقرير السياسي الخامس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص120.

(288) انظر التقرير السنوي: الثالث، الرابع، السادس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، سبق ذكره، ص115 و129 و134.

(289) انظر التقرير السنوي الثالث: المصدر السابق، ص 116

بدا في هذا الشأن أن الاتفاقيات مع إسرائيل تملو كل القوانين الفلسطينية والتصريحات والمناشدات. هناك قوانين تمنع الاعتقال التعسفي، وتعطي المعتقل الحق بالمثل أمام محام، الخ. لكن كان التقدير أن السلطة الفلسطينية تحتفظ بنوع من الرهائن لحساب آخرين، أو لتثبيت للإسرائيليين والأمريكيين أنها تلاحق الإرهاب، وأنها وفية للاتفاقيات. هذا بالضبط تفسير استمرار اعتقال أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين⁽²⁹⁰⁾.

هذا الاعتقال كان شديد الوطأة على الشعب الفلسطيني بمن فيهم الذين يقومون بعملية الاعتقال والسجانين. حسب ما أفاد العديد من المعتقلين، كان يتوارى السجانون إلا من نفر قليل جدا خجلا مما يفعلون، وكان بعضهم يعبر عن ألمه وأسفه ويحاول التعاون مع المعتقلين لتخفيف آلام السجن عنهم. لم يكن يتصور الفلسطيني العادي أن سلطة فلسطينية يظن أنها قادت عملية التحرير ستقوم باعتقال فلسطينيين يقاومون إسرائيل، ولهذا لم تكن ردة الفعل النفسية بسيطة أو سهلة. أما الفصائل المقاومة وبالتحديد حماس والجهاد فعاشت أوقاتا صعبة لأنها لا تريد أن تصطدم مع السلطة فينسب الدم الفلسطيني، ولا تريد لأفرادها أن يعانون من نتائج الاتفاقيات مع إسرائيل. لاذت هذه الفصائل بصمت إلا من بيانات الشجب والاستنكار، وذلك وسط انتقادات من داخلها وخارجها لموقفها الذي لا ينطوي على أي نوع من التحدي.

تأثرت مسألة الوحدة الوطنية كثيرا من هذه السياسة الفلسطينية. للمراقب أن يتخيل الموقف الصعب عندما يقوم سجين سابق لدى الاحتلال باعتقال زميله الذي كان يعاني معه بنفس الزنزانة أو ذات الخيمة والذي ينعكس بكل جزئياته على الساحة الفلسطينية. هناك من كان يبحث عن عذر، وهناك من لم يجد عذرا لأحد، ورأى في المسألة خيانة لا تقتصر على قائد أو رئيس جهاز وإنما تشمل كل من له علاقة. نفرت النفوس، وتعمق الجرح ونشأت العدواة وغلظ الكلام واتسع الاتهام.

الملاحظ أن إسرائيل وأمريكا كانت غير سعيدتين بهذا التطور على الساحة الفلسطينية، وطالبتا دائما بإجراءات أشد وأقصى بحق القوى الإسلامية التي تتخذ من المقاومة منهجا. كانت تتهم

⁽²⁹⁰⁾ التقرير السنوي الخامس: التحول الديمقراطي في فلسطين، الملتقى الفكري العربي، القدس، أيار 2003، ص109.

الدولتان السلطة الفلسطينية وبالتحديد الرئيس عرفات بأنه يستعمل سياسة الباب الدوار من أجل خداعهما وتضليلهما. كانت تقولان أن عرفات يعتقل الشخص ليلا ليخرجه نهارا، وأن باب السجن ليس مقفلا وإنما دوار؛ وأن السجن ليس حقيقيا حتى لو طالبت مدة الاعتقال لأن السجين يخرج إلى الشارع والسوق والبيت.

صحيح أن شروط السجن لم تكن قاسية كما هي لدى الإسرائيليين، وكان للأهالي والزوجات والأولاد أن يزوروا المعتقلين بمتسع من الوقت، وأن يحملوا معهم مختلف الأطعمة والملابس. لكن إسرائيل وأمريكا لم تكن لترضيا بأي شيء أقل من حملة عسكرية دموية ضد فصائل المقاومة. هذا أمر لم يكن ليتسنى لأن الساحة الفلسطينية بأغلب فئاتها وأشخاصها اتخذت موقفا ممتعا عن الصراع الدموي مهما بلغ الاختلاف.

6- تدخل العديد من الدول. دول عديدة بخاصة الدول الأوروبية أخذت تتدخل بالشؤون الأمنية الفلسطينية في وضوح النهار، وتطلب من السلطة الفلسطينية العمل بقوة ضد فصائل المقاومة بهدف القضاء عليها⁽²⁹¹⁾. أخذت هذه الدول تتحدث عن المصلحة الوطنية الفلسطينية على اعتبار أنها هي التي تعرفها وأن الفلسطينيين، على ما يبدو، قاصرين عن الإدراك⁽²⁹²⁾. دول كثيرة اعتبرت أن الاتفاقيات تصب في مصلحة الجميع وأنه بإمكان الفلسطينيين تحقيق المزيد من خلال طاولة المفاوضات⁽²⁹³⁾. وبما أن المفاوضات مرتبطة بقدرة السلطة على القضاء على الإرهاب، فإن السلطة تصنع خيرا لشعبها عندما تضرب المقاومة وأن على الشعب الفلسطيني أن يدرك هذه المعادلة البسيطة.

⁽²⁹¹⁾ اللاوندي، سعيد: وراء الأحداث: بعد قرار الاتحاد الأوروبي اعتبار حماس منظمة إرهابية، شكوك حول دور أوروبا كوسيط محايد في عملية السلام، الأربعاء، 27/رجب/1424هـ، 24/9/2003، السنة 127، ع 42660، www.ahram.org.eg/Archive/2003/9/24/REPO3.HTM

⁽²⁹²⁾ رأي الوطن: (عـــــوفر) نموذج للسنـــــجـــــن الكبيـــــر www.alwatan.com/graphics/2003/01jan/4.1/heads/ft14.htm

⁽²⁹³⁾ المركز الصحافي الدولي: الاتحاد الأوروبي يطالب إسرائيل بسحب قواتها من أراضي السلطة ووقف اعتداءاتها وتدميرها للمنشآت، 29/12/2002، www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/ipc_news1-2002/ipc-2002/12/29_a_news1053.htm

تحدث رؤساء دول ومسؤولون حول المصلحة الوطنية الفلسطينية، وأصدروا الكثير من التوجيهات والإرشادات. وبعضهم تدخل في عمل المجلس التشريعي وطلب من أعضاء المجلس المصادقة على سياسات معينة ضد توجهات مغايرة⁽²⁹⁴⁾. أي أم مفهوم السيادة المنقوصة والجزئية قد تجزأ بالمزيد بسبب التدخل الخارجي. ومن الجدير ذكره أن أغلب هذه الدول تقول أنها تؤمن بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقف في مختلف المحافل ضد التعسف والاعتقال غير المبرر واحترام القضاء، لكن من الناحية العملية لم يكن هذا موقفها فيما يتعلق بما هي نظنه أنه مسائل أمنية.

رابعاً: تكاثر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. عدا عن التدخل الخارجي فيما يخص القضايا الأمنية، بدأت عدة دول مثل بريطانيا وأمريكا وإسبانيا وفرنسا بإنشاء عدد من الجمعيات غير الحكومية المتنوعة الاهتمامات والنشاطات. بعض هذه الدول أرادت أن تقدم خدمة أو مساعدة للشعب الفلسطيني الذي عانى من الاحتلال عشرات السنين، وبعضها أراد أن يكون له موطئ قدم للنفوذ. هناك جمعيات ومنظمات لها بعد إنساني فقط مثل تلك التي ترعى اليتامى أو المعوقين، وأخرى ذات صفة اقتصادية بخاصة من النواحي الزراعية، وأخرى ذات اهتمامات فكرية وثقافية⁽²⁹⁵⁾.

قدمت دول مساعدات مالية لجمعيات فلسطينية قائمة دون أن تضع شروطاً، وأقامت جمعيات لا تمس النواحي السياسية والأمنية الحساسة، لكن المهم أن دولاً أقامت منظمات فكرية وثقافية تختص بإحداث تحويلات فكرية وثقافية على الساحة الفلسطينية⁽²⁹⁶⁾. دول مثل أمريكا وبريطانيا اهتمت كثيراً بإحداث تحولات في التركيبة الفكرية والثقافية الفلسطينية لتعزيز ما أصبح يعرف بثقافة السلام⁽²⁹⁷⁾. هذا يعني أنه كان من الضروري ضخ أفكار جديدة على الساحة الفلسطينية

⁽²⁹⁴⁾ خضر، محسن: *النفق الأوروبي تجاه المسألة الفلسطينية*،

www.alwatan.com/graphics/2001/Dec/27.12/heads/ot6.htm سحبت بتاريخ 2005/7/3

⁽²⁹⁵⁾ هلال، جميل: *النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو*، مصدر سبق ذكره، ص 125-137 و138.

⁽²⁹⁶⁾ عبيد، أكرم: *المنظمات غير الحكومية والقضية الفلسطينية*، مشاريع متعددة والهدف، شطب وتصفية قضية اللاجئين وحققهم بالعودة، بلا تاريخ، سحبت 2005/5/2، <http://www.al-moharer.net/moh222/akram-obeid222.htm>

⁽²⁹⁷⁾ جاد، إصلاح: *عشر سنوات على وجود السلطة* "تقييم التجربة ورؤية المستقبل" قصر رام الله الثقافي-14

2005/3/17 الجلسة السادسة، مصدر سبق ذكره، ص 7-9.

لقبول إسرائيل كدولة من المنطقة ولها حق العيش بسلام ووثام مع دول المنطقة، ولتطبيع العلاقات معها وكأنها لم تهضم حق أحد.

تسلم مثقفون فلسطينيو إدارة جمعيات ممولة من هذه الدول تحت عنوان الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأخذوا ينفذون برامج منها من أجل تعليم أسس الديمقراطية وقبول الآخر والتوجه نحو الحوار والمفاوضات في حل النزاعات، ومنها من أجل تعزيز الاحتكاك الفلسطيني الإسرائيلي الهادف إلى التطبيع. ظهر في فلسطين قادة للتطبيع ينادون باللقاءات المشتركة مع الإسرائيليين وتنفيذ مشاريع تقوي من أواصر التفاهم المتبادل والتسامح. قام العديد من أركان السلطة الفلسطينية بنشاطات تطبيعية مما دعم أصحاب الجمعيات على القيام بالمزيد. شباب وشابات فلسطينيات أخذن يشاركن اليهود شبابا وشابات في الداخل والخارج بعض النشاطات التطبيعية. صحيح أن التوتر كان يسود الكثير من اللقاءات لكن، حسبما يقول الممثل العربي، أول الرقص حجلان.

ساهمت دول عدة في عملية التطبيع مما أثار استياء جزء من الشعب الفلسطيني. هناك من الفلسطينيين من يؤيدون التطبيع ويسعون نحوه ويمارسونه، لكن هناك أيضا من يرفض الفكرة تماما خاصة أن الشعب الفلسطيني لم يستعد أيا من حقوقه بعد. لا اللاجئون عادوا، ولا قدي تحررت والاستيطان زال، فلم التطبيع؟

خامسا: صهيئة بعض المفاهيم الفلسطينية. بدأت بعض التعبيرات والمصطلحات والمفاهيم تأخذ محتوى أو منحى آخر بعد البدء بتطبيق الاتفاقيات. مثلا، لم يكن من الغريب أن يسمع المشاهد مسؤولا فلسطينيا يصف الإسرائيليين بالطرف الآخر. كانت إسرائيل العدو الصهيوني أو الكيان الصهيوني، لكن فجأة زالت كلمة العدو. حتى أن بعضهم، وربما بالخطأ، وصف الطرف الآخر بالإخوة⁽²⁹⁸⁾.

حق العودة عبارة عن مثال صارخ آخر. نفر غفير من الشعب الفلسطيني أصبح يتحدث عن حل قضية اللاجئين حلا عادلا وليس عن حق العودة بالتحديد وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن 242.

⁽²⁹⁸⁾ قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 145-146.

كل المواثيق الفلسطينية والتصريحات الإعلامية والخطابات السياسية كانت تؤكد على حق العودة بأنه حق مقدس لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه، لكن هذا تبخر لدى بعضهم⁽²⁹⁹⁾. بدأ بعض الناس خجلاً بعض الشيء من إسقاط حق العودة فاستمر بالتحدث فيه وعنه في العلن، لكنه يسقطه في السر. حتى أن تصريحات وأعمال السلطة الفلسطينية مثل استيعاب اللاجئين في الضفة الغربية قد أسقطت حق العودة.

حاول البعض عقلنة التخلي عن حق العودة بالقول أن إسرائيل لا تريد حق العودة ولا يمكن أن تسمح بتطبيقه، وما دامت تصر هي على ذلك فإن السلام يصبح مستحيلاً مع المطالبة بحق العودة⁽³⁰⁰⁾. من أجل السلام لا بد للفلسطينيين أن يكونوا عقلانيين من أجل استمرار عملية السلام. هنا مشكلة كبيرة في المنطق وهي أنه بدل الإصرار على الحق من أجل السلام يصبح التنازل عن الحق هو المؤشر نحو السلام⁽³⁰¹⁾. الأصل هو إرغام المعتدي على التراجع وردع الظالم عن ظلمه، لكن يبدو أن الأمور انقلبت لتصبح ردع الضحية عن البكاء والعويل.

⁽²⁹⁹⁾ مصادر عبرية: الأحد 2002/2/3 نقلت الإذاعة الصهيونية عن مصادر فلسطينية كبيرة أن وزير الخارجية الصهيوني شمعون بيريز ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد قريع على وشك التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ينص على إقامة دولة فلسطينية فوراً على 40 في المائة من مساحة الضفة الغربية وغزة. وقالت إذاعة الاحتلال إن بيريز وقريع اتفقا على تأجيل المشكلات الأكثر صعوبة، مثل القدس واللاجئين إلى فترة زمنية منقطة عليها. وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن بيريز كان قد عقد اجتماعاً آخر مع أبو علاء في نيويورك حيث واصل تطوير الأفكار التي قاما ببحثها خلال الأسابيع الأخيرة من جهة ثانية، أفاد مصدر فلسطيني مسؤول يوم 2002/1/26 أن اجتماعاً أمنياً ثلاثياً فلسطينياً صهيونياً أميركياً عقد في 2002/2/1 في "إسرائيل" تم خلاله بحث قضايا أمنية.

⁽³⁰⁰⁾ لقد عكست توجهات القوى زيف الشعارات التي تسير في البداء، وبدأ الأفراد في المسارات لعقد حوارات واتفاقات وتوقيع وثائق مع أطراف من الاحتلال مثل اتفاقية (عبد ربه - بيلين) في ألمانيا.

⁽³⁰¹⁾ كان التخبُّط واضح بناءً على تصريحات متناقضة لمسؤولي السلطة حول تفاهم غزة - بيت لحم وتراجع السلطة عن رفض مقابلة المسؤولين الأمريكيين إذا لم يقابلوا الرئيس عرفات، والخطر المتمثل بنشاط سرّي نسبية وزياد أبو زياد اللذين يتبوأن مسؤولية بارزة في السلطة وخاصة في ملف القدس، ويتقاطعان في الطروحات السياسية، هذه المسؤولية التي تجعل المراقب السياسي يعتقد أن نشاطهما يحظى بضوء أخضر من القيادة الفلسطينية. ونظراً لخطورة هذا الموضوع لا بد من الإشارة إلى محتوى إعلان المبادئ الذي توصل إليه نسبية مع عامي إيلون رئيس جهاز الشاباك الإسرائيلي السابق في أثينا وبرعاية أوروبية، والذي يقترح حلولاً لمسائل حساسة تتعلق بالثوابت الفلسطينية مثل القدس والحدود، والتخلي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، والقبول بدولة فلسطينية منزوعة السلاح، والأخطر من هذا كله الإعلان بوضوح عن تصفية القضية الفلسطينية بما يلي: "بناءً على تنفيذ هذه المبادئ تسقط كافة المطالب والادعاءات من قبل الطرفين وينتهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي"، وهذا يعني أيضاً نفي كل قرارات الشرعية الدولية السابقة التي تعطي الفلسطينيين بعض حقوقهم. ومن مظاهر التخبُّط أيضاً الموافقة الخائنة على المقترحات الخاصة بسجن المناضل أحمد سعدات الأمين

مسألة المقاومة والإرهاب مثال حي على ذلك أيضا⁽³⁰²⁾. أكثر من مسؤول فلسطيني بمن فيهم رئيس السلطة الفلسطينية يصفون أعمال المقاومة الفلسطينية بالإرهابية، ويخرجون تنديدا بها أمام العالم⁽³⁰³⁾. هناك أيضا كتاب ومتقفون تحولوا عن أوصاف المقاومة لصالح الإرهاب.

هذه أمور تفرق وتمزق ولا توحّد وتجمع. الفلسطينيون منقسمون حول كل هذه القضايا. هناك من يتمسك بالمقاومة، وهناك من تعب، وهناك من يقاوم المقاومة. هذه الأمور عكست نفسها بقوة على الساحة الفلسطينية وأحدثت تشويشا واسعا في تناول المفاهيم والمصطلحات، ومن ثم في الفهم المتبادل بين الناس على مختلف مستوياتهم وانتماءاتهم.

سادسا: البعد العشائري. البعد العشائري في فلسطين موجود ولكنه خف تحت وطأة عدة عوامل منها انتشار التعليم والتحول نحو الحداثة ووجود أحزاب وفصائل فلسطينية. من المهم في عصر الثورة أو في الوقت الذي يتطلع فيه جمهور واسع نحو الحداثة أن تتم محاصرة التعصب القبلي والفئوي لحساب المجتمع الأوسع⁽³⁰⁴⁾. الرابطة العائلية قد لا تكون مفيدة في بعض الأمور، لكنها تصبح بالغة الخطورة والضرر عندما تكون متسمة بالتعصب والشعور بالتفوق على العائلات الأخرى. التعصب مناقض للانفتاح الذي يعتبر أحد الشروط الحيوية للتقدم نحو المجتمع الحديث الذي يقدر الإنجاز ولا يفرق بين أبنائه.

بسبب ابتعادها عن الميثاق الوطني الفلسطيني وظهور معارضة فلسطينية قوية لسياسة التفاوض مع إسرائيل، وجدت القيادة الفلسطينية ملجأ لها لدى العائلات الفلسطينية التقليدية المتنفذة. هذه عائلات فقدت الكثير من سلطتها مع الزمن، وما زال لديها التطلع للعودة إلى سابق العهد. إنها في الغالب عائلات ذات ثراء وتتمتع بنفوذ محدود، لكن دعم السلطة لها سيعيد إليها الكثير من

العام للجهة الشعبية ورفاقه في أريحا تحت إشراف أمريكيين وإنكليز . وعلى حلّ مشكلة المحاصرين في كنيسة المهدي في بيت لحم، وإبعاد المناضلين الفلسطينيين إلى خارج فلسطين بشكل يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان، ومع القوانين والأعراف الدولية.

⁽³⁰²⁾ كيالي، ماجد: **خلافاً الساحة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها على هامش حوارات القاهرة، الوطن، العدد، 844 السنة 3، الثلاثاء، 18 ذو القعدة، 1423 هـ، 21/يناير/2003**، موقع www.alwatan.com.

⁽³⁰³⁾ بشار، عزمي: **الوضع الداخلي بعد العدوان، الحياة، 2002/5/17**، أيضا موقع اليكتروني www.amin.org

⁽³⁰⁴⁾ قاسم، عبد الستار: **الطريق إلى الهزيمة**، مصدر سبق ذكره، ص 146-147.

الجاه المفقود، وسيعطيها دفعة قوية نحو استعادة أمجاد الأجداد. استعانت القيادة الفلسطينية بشخصيات بارزة من هذه العائلات ووفرت لها الدعم المالي والأمني، وطوعت العديد من أبناء حركة فتح لمساعدتها.

استلم أبناء العائلات المتنفذة وزارات ومؤسسات وحولوها إلى قلاع خاصة تقوم على خدمة أهداف ومصالح القيادة الفلسطينية، وعلى رفع شأن العائلة. بدل أن تكون المؤسسات ملكا للشعب الفلسطيني، تحولت إلى مراكز شبه خاصة محصورة بذوي النفوذ وبأبناء حركة فتح. أين باقي الناس؟ إنهم هناك ينظرون إلى هذه التصرفات بمرارة وحزن ورغبة في الانتقام. وليس في هذا ما يعزز الوحدة الوطنية، وإنما ما يمزقها.

الخلاصة

يستخلص من هذا الفصل أن الوضع الفلسطيني أخذ يشهد تحولات جذرية على صعد متعددة نتيجة للاتفاقيات مع إسرائيل. فرضت المتطلبات الإسرائيلية المنصوص عليها في الاتفاقيات على القيادة الفلسطينية التمرد على الماضي، وعلى أدب الثورة والوحدة الوطنية لتنهج مناهج جديدة على مستوى الحياة اليومية وتعيد صياغة مختلف المفاهيم والشعارات التي تجمع الفلسطينيين حولها. كان يتمتع الفلسطينيون في الضفة وغزة قبل الاتفاقيات بهامش واسع في اتخاذ الخطوات والإجراءات التي يرغبون بها رغم أنف الاحتلال الإسرائيلي، وكان هذا يكلفهم غالبا في كثير من الأحيان، لكن الأمر اختلف الآن بحيث أصبحت هناك قيادة فلسطينية ملتزمة باتفاقيات، وبقاؤها مرتبط مباشرة بقدرتها ورغبتها في تنفيذ ما التزمت به. كان على القيادة أن تجر الشعب الفلسطيني معها، ولم يكن أمام الشعب من خيارات حاسمة دون حدوث صدام داخلي. لم يعد هامش الحرية في اتخاذ القرار الشعبي محاصرا من قبل الاحتلال فقط، وإنما أصبح محاصرا أيضا من قبل السلطة الفلسطينية. ومن أجل أن تتمكن السلطة، كان عليها اتخاذ خطوات تلحق أضرارا على مستوى العدالة الاجتماعية ومستفزة للمشاعر الوطنية والقيم العامة التي اعتاد عليها شعب فلسطين.

النتيجة أصبحت واضحة وهي أن السلطة أخذت تفقد الكثير من التأييد لها، وأن القوى المعارضة للوضع لا تريد الصدام. هنا توقف الشعب الفلسطيني ووقف حائرا أمام المستقبل، السلطة لا تقوى على إحراز إنجازات حقيقية، والمعارضة غير قادرة على إصلاح الأوضاع.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

عدوان ومقاومة وحوار

على الرغم من محاولات السلطة الفلسطينية بسط سيطرتها على الضفة والقطاع، وعلى الرغم من محاولات إسرائيل القضاء على المقاومة الفلسطينية، إلا أن الأمور لم تستتب، وظهر أن السلام المنشود عبر المفاوضات لا يقترب وغما يبتعد. لقد تعقدت معدلات الصراع خاصة مع دخول الحركة الإسلامية بشقيها الجهاد وحماس المعترك، وإثبات قدرتها على إفساد العديد مما وصفته بالمخططات الهادفة للقضاء على تطلعات شعبنا (305). كما أن إسرائيل لم تثبت رغبة حقيقية بإرساء قواعد سلام تعطي للفلسطينيين شيئاً حقيقياً تستطيع معه القيادة الفلسطينية أن تقول للشعب الفلسطيني أنها أنجزت شيئاً لم يكن من الممكن إنجازه بطرق الكفاح المسلح (306).

تميزت المرحلة من هذا البعد بعناصر ثلاث رئيسية وهي استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب والأرض الفلسطينية بكافة الوسائل والأساليب والأشكال، اشتداد المقاومة الفلسطينية وتطوير أساليبها ووسائلها، وظهور الحاجة إلى حوار فلسطيني داخلي. هذه عوامل أثرت بشكل ملحوظ على مفاهيم الوحدة الوطنية، وجعلت مختلف الأطراف الفلسطينية أكثر حذراً وحساسية حتى لا تتدهور الأمور نحو قتال داخلي. أحاول في هذا الفصل رسم صورة هذه العوامل وكيفية تأثيرها على الوحدة الوطنية.

استمرار العدوان الإسرائيلي: لم تخفف الاتفاقيات من الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والأرض الفلسطينية بكافة الأساليب المعروفة (307). قالت السلطة الفلسطينية في بحر تزيينها للاتفاقيات للجمهور بأن الدولة ستقوم وعاصمتها القدس الشريف، وأن المستوطنات

(305) جاد، إصلاح: عشر سنوات على وجود السلطة، تقييم التجربة ورؤية المستقبل، قصر رام الله الثقافي، الجلسة السادسة، المجتمع المدني الفلسطيني، تركيبه، مهامه، وآفاقه المستقبلية، ص 8-9. لمزيد من المعلومات انظر تقرير من يحكم الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 17

(306) أبراش، إبراهيم: فلسطين في عالم تغير، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، سلسلة القضية الفلسطينية، رام الله - فلسطين، ط1، 2003، ص 68-69 وص 146.

(307) سعيد، إدوارد: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الآداب - بيروت، ط1، 2004، ص 79.

ستزول واللجئين سيعودون، وسيحل السلام. ما رآه الفلسطيني مغاير إلى حد كبير لما سمعه، وما خبره من محنة على مدى سنوات الاتفاقيات يفوق في بعض الأحيان المحن التي خبرها قبل الاتفاقيات⁽³⁰⁸⁾. في هذا ما عزز من مقولات المعارضة من أن إسرائيل لا تريد أن تعطي شيئاً حقيقياً للفلسطينيين، وأنها تريد استخدامهم لقاء الهدوء وبعض المال ليكونوا قادرين على العيش. انعكس هذا الأمر على وحدة الشعب الفلسطيني، وأخذ ينعكس سلماً على وحدة حركة فتح التي توصف بأنها حزب السلطة⁽³⁰⁹⁾.

تجسد استمرار العدوان الإسرائيلي بالممارسات الرئيسية التالية:

أولاً: مصادرة الأراضي. لم تتوقف إسرائيل عن مصادرة الأراضي الفلسطينية لدواعي، حسبما صرحت به، أمنية واستيطانية ولشق الطرق⁽³¹⁰⁾. هجمت على جبل أبو غنيم في منطقة بيت لحم وسيطرت عليه، وقامت بمصادرة أراض واسعة من أجل شق الطرق الالتفافية⁽³¹¹⁾. هناك من يقول أن جزءاً من أرض أبو غنيم كان قد تسرب ليهود، لكن هذا لا يبرر مصادرة الجزء الباقي ولا التغذي على أراضي سلطة فلسطينية تقول إن الاتفاقيات ستفضي إلى دولة. ثم إن المسألة تتعلق بحسن النوايا الذي من المفروض أن يكون حاضراً باستمرار من أجل إنجاح الاتفاقيات.

أما بالنسبة للطرق الالتفافية، فقد كان هناك اتفاق مسبق بين إسرائيل والسلطة بأن اتفاق طابا الذي سبقت الإشارة إليه لن ينفذ إلا بعد شق هذه الطرق⁽³¹²⁾. كانت إسرائيل مهتمة بأمن المستوطنين، وحيث أن اتفاق طابا يعطي السلطة حق الإشراف على الأمن في المدن الرئيسية التي يمر من بعض شوارعها مستوطنون، اشترطت فتح طرق جديدة تجعل حرية الحركة للمستوطنين مأمونة

⁽³⁰⁸⁾ مجموعة باحثين، مرهف جويجاني: **ما بعد أوسلو**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دار التحليل الاستراتيجي، ترجمة، محمد فياض صلاحات، تشرين2/2001، ص 88-89.

⁽³⁰⁹⁾ حوراني، فيصل: **ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية**، مصدر سبق ذكره، ص 113

⁽³¹⁰⁾ القاسم، أحمد محمود: **انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل**، ط1، بلا سنة نشر، ص 86-87.

⁽³¹¹⁾ صلاحات، محمد فياض: **الاستيطان في جبل أبو غنيم، أصداء عملية تل أبيب وقضية باراون-الخليل**، قضايا إسرائيلية، السياسية الفلسطينية، ع14، ربيع 1997، ص 164-165.

⁽³¹²⁾ روبي، انطونيو: **مع عرفات في فلسطين، تاريخ العلاقات الفلسطينية الإيطالية**، ترجمة، مجير الأحمد عوده منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، ط1، 1998، رام الله، ص 276-281.

وحرة⁽³¹³⁾. ولهذا باشرت الجرافات الإسرائيلية العمل في مختلف مناطق الضفة الغربية وبوتيرة سريعة من أجل تطبيق اتفاق طابا.

احتج الناس ضد مصادرة الأراضي إنما دون أن يكون لدى الغالبية الساحقة منهم معرفة بموافقة السلطة الفلسطينية على شق الطرق⁽³¹⁴⁾. احتجت السلطة مع المحتجين، وخرج بعض أقطابها يتظاهرون مع الجمهور في الأراضي التي كانت تتم مصارعتها، وأطلقت القيادة العنان لتصريحاتها المضادة للمصادرة وهددت بأن الاستمرار سيؤدي إلى وقف المفاوضات، وانشغل الإعلام بنقل الخطابات الرنانة المعدة أصلا للاستهلاك المحلي.

ثم برزت مسألة البناء الاستيطاني في حي الطور في القدس. قالت إسرائيل إنها اشترت أرضا وإنها تعتزم البناء، وقد فعلت ذلك، لكن السلطة الفلسطينية نفت أن تكون الأرض قد بيعت، وأتى إلى فلسطين ذلك الشخص الذي قيل أنه باع الأرض وصرح مرارا بأنه لم يبيع وأن كل ادعاءات إسرائيل كاذبة. قام بتظاهرة إعلامية وصرح كثيرا، لكن الحدث انقطع فجأة وانتهى الأمر باستمرار البناء الاستيطاني. لم تحصل دعوات قضائية ولا استمرت الفعاليات من أجل تخليص الأرض من آلام الاستيطان، وترك ذلك المالك البلاد.

ثانيا: توسيع الاستيطان⁽³¹⁵⁾ جنبا إلى جنب مصادرة الأراضي نشطت إسرائيل في البناء الاستيطاني عقب الاتفاقيات وكأنها كانت في سياق مع الزمن⁽³¹⁶⁾. لقد بنت إسرائيل بيوتا استيطانية خلال سبع سنوات من توقيع الاتفاقيات تساوي بعدها تقريبا تلك التي بنتها منذ 1967 حتى 1994⁽³¹⁷⁾. ظهر أن إسرائيل بدأت سباقا مع الزمن بعد توقيع الاتفاقيات، وعملت على

(313) المصدر السابق، ص 166.

(314) مجموعة باحثين: جوفري، أرنسون: ما بعد اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 63.

(315) غنايم، محمد حمزة: ما بعد الانهيار، مسيرة اوسلو النجاحات والفشل، سلسلة أوراق إسرائيلية (11) صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ك 1/2002، ص 36. تضاعف عدد المستوطنين من 100.000 مستوطن عام 1993 إلى 200.000 مستوطن عام 2002.

(316) سلام عليك أيتها الأرض الأسيرة: التقرير الشهري الصادر عن المركز القانوني لدفاع عن الأرض والذي يرصد الانتهاكات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، المحرر عن شهر، ك 2/2005 ص 1-4.

(317) طاهر المصري: الموقف في فلسطين: السياسية الفلسطينية، ع 21، مصدر سبق ذكره، ص 120-121.

الإسراع في فرض أمر واقع في الضفة الغربية يؤثر على سير أي مفاوضات مستقبلية⁽³¹⁸⁾. زادت وتيرة توسيع المستوطنات القائمة، وعملت على تأسيس مستوطنات جديدة، وبالتحديد حول مدينة القدس⁽³¹⁹⁾.

هدفت إسرائيل منذ عام 1967 إلى إنشاء مجتمع يهودي في الضفة الغربية وغزة جنبا إلى جنب المجتمع الفلسطيني، وذلك لتعزيز ادعائها بأن الأرض المحتلة/67 عبارة عن أرض متنازع عليها وليست أرضا محتلة وفق رؤية القانون الدولي⁽³²⁰⁾. سارعت ببناء مستوطنات وزيادة أعداد اليهود في الضفة، وأنشأت شبكات الكهرباء والماء والطرق والهاتف والمواصلات من أجل جعل المستوطنات امتدادا عمرانيا وسكانيا للأرض المحتلة/48⁽³²¹⁾. وبما أن المفاوضات قد بدأت وأصبح هناك آفاق لحل سلمي ولو مع جزء من الشعب الفلسطيني، فإنها رأت في تسريع التهويد وسيلة فعالة للتأثير على طاولة المفاوضات. فمن يفرض أمرا واقعا يملك بالتأكيد اليد الطولى في أي مفاوضات بغض النظر عن الزمان والمكان.

لم تطلب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تفكيك الاستيطان كمقدمة لتوقيع اتفاقيات، وحتى أنها لم تطلب تجميد النشاط الاستيطاني، وتركت الأمور الاستيطانية عائمة حتى مفاوضات الوضع الدائم⁽³²²⁾. فقط الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى التي حاولت الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان أو لقصره على توسيع القائم حتى لا تفسد عملية المفاوضات الجارية⁽³²³⁾. ولم تكن السلطة الفلسطينية بعيدة عن التوجه نحو الولايات المتحدة لممارسة الضغط لأنها هي ذاتها كانت تحت ضغط شديد من المعارضة الفلسطينية، ومن عدد غفير مداخل حركة فتح.

⁽³¹⁸⁾ سلام عليك أيتها الأرض الأسيرة، التقرير الشهري، مصدر سبق ذكره، ص 5-6.

⁽³¹⁹⁾ تلمحي، داوود: حول دور المعارضة ومهماتها، السياسة الفلسطينية، ع19، السنة الخامسة، صيف 1998، ص 132.

⁽³²⁰⁾ مجموعة باحثين، قيس عبد الكريم: سلام اوسلو بين الوهم والحقيقة، مصدر سبق ذكره، ص17.

⁽³²¹⁾ طاهر المصري: الموقف في فلسطين، مصدر سبق ذكره، 121.

⁽³²²⁾ عبد الشافي، حيدر، اتفاقية اوسلو، النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم بتاريخ 17-19/5/1997، مصدر سبق ذكره، ص 10-11. انظر أيضا : ادوارد سعيد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 22.

⁽³²³⁾ يوسي، ألفر: المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي، مصدر سبق ذكره، ص 68.

وجدت فصائل المعارضة وأصحاب رأي في الاستيطان مبررا لتوجيه الانتقادات الشديدة للسلطة الفلسطينية والاتفاقيات، واستعملت القضية لإقناع الجمهور الفلسطيني بأن إسرائيل لا تريد السلام، وأن طريق المفاوضات عبارة عن عبثية. وقعت السلطة في حرج شديد، لكنها لم تفقد قدرتها على القيادة واتخاذ القرار. لوححت القيادة بالتوقف عن المفاوضات إن استمرت إسرائيل بالبناء في مستوطنة أبو غنيم، لكنها لم تفعل؛ وكذلك كان الأمر بالنسبة لمستوطنة الطور⁽³²⁴⁾.

ثالثا: الاعتقالات والاعتقالات. لم تنص الاتفاقيات مع إسرائيل على وقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، أو على وقف الإجراءات القمعية المعهودة مثل الاعتقال وهدم البيوت والعقاب الجماعي. استمرت إسرائيل في اعتداءاتها المعهودة وبررت ذلك، كالعادة، بأسباب أمنية⁽³²⁵⁾. لاحقت قيادات الفصائل وقتلت العيد من الكوادر والأفراد، وهدمت البيوت واقتلعت الأشجار ونشرت الحواجز، الخ⁽³²⁶⁾.

تعمل إسرائيل تحت ستار من التبريرات الأمنية التي لا حصر لها والمتناسبة مع هواجسها وكوابيسها الناجمة عن الخوف المفرط⁽³²⁷⁾. إنها دولة تقوم على الأمن، واستقطبت أعدادا كبيرة من اليهود للحجرة إلى فلسطين بذرائع أمنية، وهي تنفق الأموال الطائلة من أجل أن توفر لنفسها الأمن. متطلباتها الأمنية كثيرة، وإجراءاتها العسكرية والأمنية معقدة جدا، وغير قابلة للنقاش أو الجدل. لائحة الأعمال التي تصنفها بأنها تهديد لأنها كبيرة جدا وتشمل من النظرة التي قد تفسرها تحريضية على العمل العسكري المباشر الذي يطال تجمعاتها السكانية ومرافقها. مطالبها من الدول العربية والسلطة الفلسطينية لا تنتهي، ودائما هناك مستجدات⁽³²⁸⁾.

⁽³²⁴⁾ عودة، عدنان: تطورات الموقف في فلسطين، السياسة الفلسطينية السنة الرابعة، ع14، ربيع 1997، ص 125-126.

⁽³²⁵⁾ القاسم، أحمد محمود: انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل، ط1، بلا سنة نشر، ص80-83.

⁽³²⁶⁾ سعيد، إدوارد: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص11. انظر أيضا: المراقب الاجتماعي: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ع8 أيار/2005، ص61.

⁽³²⁷⁾ المصدر السابق، ص83.

⁽³²⁸⁾ مجموعة باحثين: يوسي ألفر، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي، مصدر سبق ذكره، ص 69-70.

أرادت إسرائيل من السلطة الفلسطينية أن تقوم بكل الأعمال الأمنية والعسكرية التي يمكن أن تقوم بها، وأن تلاحق المناضلين الفلسطينيين في كل ركن وزاوية، وأن لا تأخذها رحمة في التعامل مع من تصفهم هي بالإرهابيين⁽³²⁹⁾. لم يكن هذا ممكناً لأنه يعني بالتأكيد نشوب حرب أهلية فلسطينية، الأمر الذي لا يريده أحد على الساحة الفلسطينية سواء على مستوى الفصائل أو الأفراد. ولهذا دأبت إسرائيل على القول بأن السلطة الفلسطينية لا تفي بالتزاماتها، وأنه لا مجال أمامها إلا سد الفراغ الأمني بالقيام بأعمال قمعية وعسكرية مباشرة⁽³³⁰⁾.

لم يشعر الفلسطيني أن شيئاً قد تغير على أوضاعه في مجال أعمال القمع والقتل الإسرائيلية، بل رأى أن الهجمة قد ازدادت، وأن الوسائل القتالية المستخدمة مثل الطائرات السمتية وطائرات إف 16 والدبابات والمدافع لم تكن تستخدمها إسرائيل إبان احتلالها المباشر للضفة وغزة⁽³³¹⁾. قبل قدوم السلطة، لم تكن إسرائيل تستخدم هذه الوسائل ضد الفلسطينيين على اعتبار أنهم تحت احتلال وبإمكان القوات غير القتالية أن تقوم بالمهام الأمنية المطلوبة، لكنها أخذت تستعمل المعدات الثقيلة مبررة ذلك بأنها تواجه أناساً في كيان فلسطيني لم يعد خاضعاً للاحتلال⁽³³²⁾. قبل قدوم السلطة، حسب تبريرها، كان الناس في متناول اليد، أما وقد أصبح لديهم سلطة ولم تعد إسرائيل مشرفة على القضايا الأمنية في بعض المناطق، فإن الحق باستخدام أسلحة ميدانية ثقيلة أصبح بجانبها⁽³³³⁾.

عمقت أعمال إسرائيل العدوانية الهوة بين مؤيدي الاتفاقات والعارضين، وأضعفت الثقة بإمكانية إقامة سلام حتى لدى المؤيدين. كان السلطة أكبر الخاسرين على الساحة الداخلية لأن أعمال إسرائيل كانت تأتي غالباً عكس ما تمنته السلطة ووعدت الناس به. كان الوعد بأن الخير سيتم حصاده، ولكن تبين أن الشر في كثير من الأحيان قد ازداد، وأن التضحيات التي يدفعها

⁽³²⁹⁾ المراقب الاجتماعي: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ع 8 أيار/ 2005، ص 61-62

⁽³³⁰⁾ هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 221

⁽³³¹⁾ الأشهب نعيم: بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين، مصدر سبق ذكره، ص 27. انظر أيضاً: سعيد إدوارد، إسرائيل، الولايات المتحدة، مصدر، سبق ذكره، ص 18 و 126 وص 133.

⁽³³²⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال العام 2003، التقرير السنوي التاسع، 1/2003-31/1/2003، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ص 1.

⁽³³³⁾ الأشهب نعيم: بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين، مصدر سبق ذكره، ص 54-55

الفلسطينيون قد ارتفعت وتيرتها. حاولت السلطة الفلسطينية لدى أمريكا وإسرائيل وبعض الدول العربية من أجل كَفِّ يد إسرائيل العسكرية إلا أن محاولاتها باءت بالفشل⁽³³⁴⁾.

رابعاً: عدم الإفراج عن جميع الأسرى الفلسطينيين⁽³³⁵⁾. توقع جمهور غفير من الشعب الفلسطيني، بناء على ما قالت السلطة، بأن إسرائيل ستفرج عن المعتقلين الفلسطيني على خطوات متتابعة. هذا بالتأكيد مطلب جماهيري فلسطيني، وتنفيذه كان من الممكن أن يعزز مكانة السلطة الفلسطينية وفكرة الوحدة الوطنية. أفرجت إسرائيل عن بضع مئات من المعتقلين الذين قاربت مدة محكوميتهم على الانتهاء، أو من المسجونين غير الأمنيين، وتوقفت بعد ذلك مماثلة. وقد كان واضحاً أن عملية التسريح كانت منحاذاة للمنتمين لحركة فتح.

ظهر أن إسرائيل تستعمل المعتقلين كورقة تفاوضية من أجل ابتزاز الفلسطينيين، وأن اتفاقاً سرياً أو علنياً بين السلطة وإسرائيل ينص بوضوح على تسريح المعتقلين غير موجود. أضعفت هذا المسألة الثقة بالاتفاقيات، وأثرت كثيراً على معنويات الشعب الفلسطيني وخاصة أهالي الأسرى والمعتقلين. هذا فضلاً عن الشعور بالحزن لدى العديد بسبب الانحياز لمعتقلي فتح في مناسبات الإفراج واستثناء معتقلي الفصائل الأخرى.

خامساً: زيارة شارون للقدس⁽³³⁶⁾. قالت السلطة الفلسطينية للجمهور الفلسطيني أن القدس الشريف ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية المتوقعة، وأن الصلاة فيها قريبة. اتضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت تتخذ المزيد من الخطوات من أجل تهويد المدينة، وأن السلطة غير قادرة على وقف أعمال الاستيطان في المدينة أو تغيير معالمها الحضارية والتاريخية⁽³³⁷⁾. وقد تُوج الاستهتار الإسرائيلي بالتطالعات الفلسطينية بانتهاك شارون زعيم تكتل الليكود المعارض عندئذ

(334) مجموعة باحثين: مرهف جويجاني، ما بعد اوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 88-89.

(335) مركز العودة الفلسطيني، المعتقلون الفلسطينيون، قراءة فيما يسمى اتفاقيات السلام، 2004/5/13، ع 123، موقع اليكتروني، www.prc.org.uk، ص 1-2.

(336) انظر النص الرسمي الكامل للتقرير الذي أصدرته لجنة ميتشل لتقصي الحقائق والتي تشكلت في مؤتمر سلام الشرق الأوسط الذي انعقد في شرم الشيخ بمصر في تشرين أول (أكتوبر) 2000 لبحث أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين أواخر شهر أيلول.

(337) الأشهب، نعيم: بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين، دار التنوير للنشر والترجمة-فلسطين 2003، ص 6-7.

لحرمة المسجد الأقصى⁽³³⁸⁾. أدت هذه الزيارة إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في 28/أيلول/2001، والتي سآتي على تفصيلها فيما يخص موضوع هذه الرسالة.

سادسا: انحسار حرية التنقل للفلسطينيين. توقع الفلسطينيون أن تشهد الطرق بين التجمعات السكانية الفلسطينية انفراجا وأن تصبح عملية الانتقال أكثر حرية ويسرا⁽³³⁹⁾. العكس هو الذي حصل بالأخص بعد تطبيق اتفاق طابا⁽³⁴⁰⁾. نشرت إسرائيل الحواجز حول المناطق المصنفة "أ" وأخذت تعرقل حرية المواطنين ذهابا وإيابا. حددت معابر معينة لكل مدينة فلسطينية ووضعت مكعبات إسمنتية تشير إلى الخط الفاصل بين مسؤولية السلطة الأمنية وتلك الإسرائيلية، وأضافت أحيانا بعض أكوام التراب ليسهل إغلاق الطريق وتعطيل الحركة⁽³⁴¹⁾.

تكدّفت الحواجز على الطرق بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بطريقة جزأت الضفة والقطاع إلى بؤر سكانية صغيرة يصعب الحركة فيما بينها. أغلقت الطرق الرئيسية، ووضعت السواتر الترابية على الطرق الزراعية والترايبية والفرعية والجبليّة، ونشرت الدوريات العسكرية لتراقب حركة المركبات والناس، وأقامت العديد من النقاط العسكرية على المفاصل الرئيسية. وقد بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية حوالي مائتين مما جعل الحركة في كثير من الأحيان شبه مستحيلة.

لم تكن هذه الأعمال الإسرائيلية تساهم في تحقيق وحدة وطنية. على المستوى الفصائلي، وجدت فصائل المعارضة في هذا ما يبرر لها هجومها النقدي على السلطة والسخرية مما تسميه منجزات نحو المشروع الوطني، وعلى المستوى الشعبي، لم يجد المواطن أنه حقق إنجازا بالاتفاقيات، وإنما أضاف صعوبة جديدة إلى الصعوبات التي تزدهم بها حياته.

سابعا: كثافة العدوان خلال انتفاضة الأقصى⁽³⁴²⁾. أدى انتهاك شارون لحرمة المسجد الأقصى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى التي بدأت بمسيرات واحتجاجات، وإلى سقوط آلاف الشهداء

⁽³³⁸⁾ سعيد، ادوارد: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 80.

⁽³³⁹⁾ الشقاقي، خليل: أوصلو أين نجح وأين فشل؟ السياسة الفلسطينية، السنة 5، ع 20، خريف، 1998، ص 29-31.

⁽³⁴⁰⁾ انطونيو روبي: مع عرفات في فلسطين، تاريخ العلاقات الفلسطينية الإيطالية، مصدر سبق ذكره، ص 276-281.

⁽³⁴¹⁾ المراقب الاجتماعي: ع 8 أيار 2005، ص 64.

⁽³⁴²⁾ انظر: تقرير من يحكم الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 4-6.

الفلسطينيين وعشرات آلاف الجرحى⁽³⁴³⁾. استمرت إسرائيل بالتعامل العدواني مع الشعب الفلسطيني، إنما بكثافة أكبر بكثير من المعهود⁽³⁴⁴⁾. تم هدم البيوت خاصة في رفح وبيت حانون وخان يونس ومخيم جنين، وقلع الأشجار، وقتل الناس بالجملة قصفا واغتيالاً⁽³⁴⁵⁾. وتم أيضا تعطيل النشاط الاقتصادي مما رفع من معدل البطالة بصورة حدية، ومُنعت الحركة على الطرق مما شل الحياة العامة.

كل هذا كان له تأثير كبير على الموقف من عملية السلام، وبالتالي من المنخرطين بها. لقد أثرت الأعمال الإسرائيلية على وحدة الموقف الفلسطيني، وعلى نظرة الشارع فيما يخص العمل الجماعي وفوائد التعاون المجتمعي. أدت هذه الأعمال إلى نوع من الوحدة الميدانية بين مقاتلي الفصائل الفلسطينية، ووحدة المشاعر، لكن الانفصام بين البعد التفاوضي والرافضين له ازداد اتساعاً⁽³⁴⁶⁾. أي أن كثافة العدوان الإسرائيلي حملت في داخلها بعدي الوحدة والتفريق في آن واحد، الأمر الذي لا يشذ عن أي وضع من هذا القبيل تتعرض له أي دولة أو شعب. الناس يجتمعون أمام الخطر الداهم، لكنهم قد لا يتفقون على صيغ سياسية قد تهدد العدو وتتجاوز المآسي التي يتعرض لها الناس.

ثامناً: بناء الجدار الفاصل. يختلف الفلسطينيون في تسمية هذا الجدار، لكنهم لا يختلفون في توصيفه. ليس من اختصاص هذه الرسالة البحث في أسباب بناء الجدار والأضرار التي ألحقها بالفلسطينيين من ناحية الأراضي وعزل السكان، وتكفي الإشارة إلى أن البناء كان عامل توحيد فصائلي وشعبي⁽³⁴⁷⁾. وقف الفلسطينيون جميعاً موقفاً موحداً من الجدار، وشاركوا في النشاطات المناوئة له، وعملوا على مناوئته دولياً بهدف حشد أكبر تأييد دولي ضده. صحيح أن الكثير من الفلسطينيين تساءلوا عن هذا السلام الذي يؤدي إلى بناء جدار يسلب الناس حقوقهم، لكن البناء كان

⁽³⁴³⁾ الأشهب، نعيم: مصدر سبق ذكره، ص، 11-13.

⁽³⁴⁴⁾ سعيد، ادوارد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، مصدر سبق ذكره، ص 133-134.

⁽³⁴⁵⁾ المصدر السابق، ص 126-133.

⁽³⁴⁶⁾ المصدر السابق، ص 23-28.

⁽³⁴⁷⁾ المراقب الاقتصادي والاجتماعي: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، ع1، نيسان 2005، ص 33

أكبر من الخلاف والمنازعات⁽³⁴⁸⁾. إنما لا ننسى أن المعارضين لعملية السلام أشاروا بوضوح إلى أن الجدار عبارة عن دليل قطعي بأن إسرائيل لا تبحث عن سلام وإنما عن وكلاء فلسطينيين للاحتلال، وأن الساعين إلى سلام في ظل الضعف سيلقون الصدمات دائما من إسرائيل.

تاسعا: حصار عرفات⁽³⁴⁹⁾. شكل حصار عرفات، رئيس السلطة السابق، عامل توحيد على مختلف المستويات من حيث أن الحصار عبارة عن إجراء إسرائيلي. وقف معارض عرفات مثل مؤيده ضد الحصار وتضامن معه وأبدى الاستعداد للدفاع عنه بما أمكنه من قوى. لم يتخلف الأفراد وقادة الرأي والفصائل والأحزاب عن تأييد عرفات وإدانة العدوان الصهيوني على مقره وقصفه، وطالب الجميع بفك الحصار والسماح له بحرية التنقل⁽³⁵⁰⁾. وقد توافد الناس من مختلف المشارب والفئات إلى المقر لإبداء التضامن.

المقاومة

إسرائيل دولة معتصبة محتلة، وبالتعاون مع جهات دولية مختلفة مثل بريطانيا، عملت على قتل الفلسطينيين وتشريدهم وتمزيق هويتهم. وجريا على السنة التاريخية، لم يشذ الشعب الفلسطيني عن الشعوب الأخرى، وقرر المقاومة من أجل استعادة حقوقه. المقاومة عبارة عن منطق إنسان من حيث أن الإنسان لا يتنازل عن حقوقه أمام القوة، وهي منطق تاريخي من حيث أن شعوب الأرض لا تصبر طويلا على ضيم أو عدوان خارجي. بدأت المقاومة الفلسطينية ولو بأشكال بدائية عفوية منذ أن استشعر الشعب الخطر البريطاني وما صاحبه من غزو صهيوني⁽³⁵¹⁾. واستمرت هذه المقاومة بين صعود وهبوط طبعاً لظروف ومعطيات متنوعة، لكن رسمها البياني من حيث وسائلها وأساليبها وقدرتها على الإيقاع بالعدو يشير إلى ازدياد حدتها مع الزمن.

⁽³⁴⁸⁾ انظر التقرير الصحفي: قضية الجدار في محكمة العدل الدولية، مرفق رقم (info-17-ج.م.و-14) صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء الأمانة العامة، ص 8 الجلسة الثانية، الثلاثاء، 2004/2/24.

⁽³⁴⁹⁾ انظر: تقرير من يحكم الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 6-7.

⁽³⁵⁰⁾ إبراهيم، داود: الرقم الصعب، ياسر عرفات، خفايا وأسرار في حياة القائد، مؤسسة الوعي للنشر والتوزيع، الخليل-

فلسطين، ط1، 2005، ص 113-114 وص 153

⁽³⁵¹⁾ فلسطين، تاريخها، قضيتها: ط1، 1983، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 44.

واجهت قوى الاستعمار والاحتلال تطلعات الشعوب بالاضطهاد بمختلف أشكاله ومستوياته ابتداء من التعنيف إلى هدم البيوت وسفك الدماء (352). وقد أوقعت خسائر هائلة في صفوف هذه الشعوب على الصعيدين المادي والمعنوي. لكنها، في ذات الوقت، عملت بصورة غير مباشرة وغيبية على تأجيج المقاومة بكافة أشكالها ابتداء من المقاومة السلبية إلى المقاومة المسلحة (353). والنتيجة كانت في أغلب الأحيان اندحار قوى الاستعمار وتحقيق الشعوب، على الأقل، جزء من تطلعاتها.

إسرائيل تمعن في قتل الفلسطينيين منذ أن كانت حركة صهيونية تحت العباءة الاستعمارية البريطانية. لكنها لم تستطع حتى الآن تحقيق استسلام فلسطيني أو عربي، وهي تواجه مزيداً من المخاطر الأمنية والحربية مع مرور السنين. بدأ الشعب الفلسطيني مسيرته النضالية في أوائل القرن العشرين مع بداية الغزو الصهيوني بأساليب سلمية وبدائية. بدأ بمظاهرات تجوب الشوارع وتندد بالاحتلال، وبالخطابات التي تدعو إلى الاستقلال. تدرج بعد ذلك ليقوم بثورة مسلحة ضعيفة التنظيم والتنسيق والتسلح، ولم يستطع تحقيق أهدافه بطرد الصهاينة وإقامة الدولة المستقلة (354). ثم اشترك مع الجيوش العربية في حرب عام 1948، وكانت الهزيمة هي النتيجة. لكن هذا لم يكن يعني الاستسلام، بل واصل الشعب كفاحه وبدأت بوادر العمل التنظيمي تظهر في الخمسينيات. ظهرت تنظيمات فلسطينية نفذت عمليات مسلحة محدودة مثل شباب الثأر وجبهة التحرير الفلسطينية. ثم ظهرت حركة فتح التي أخذت تنفذ عمليات عسكرية ضد إسرائيل مما استدعى إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات أمنية على الحدود، وأخر عسكرية ضد الدول المجاورة مثل الهجوم على السموع في منطقة الخليل (355). تواصلت الأعمال الفلسطينية العسكرية بعد حرب عام 1967، وبدأت إسرائيل تحسب حساباً للمقاومة الفلسطينية التي شغلته أكثر مما شغلته جيوش الدول العربية. صمدت المقاومة أمام الهجمات الإسرائيلية المتكررة على مواقعها في الأردن وفي لبنان، وأمام الإجراءات الأمنية الإسرائيلية داخل فلسطين. وصمد الشعب الفلسطيني أمام كل الآلام

(352) المصدر السابق، ص 255-256.

(353) المصدر السابق، ص 148.

(354) المصدر السابق، ص 90-94.

(355) المصدر السابق، ص 215-217 و 231.

والأحزان وعمليات القهر والتنكيل والتهجير. لم تهنأ إسرائيل باحتلالها، وأخذت أزماتها الأمنية تتفاقم مع الزمن.

تطور وسائل وأساليب المقاومة

قدمت هذا الموجز التاريخي السريع لأصل إلى المرحلة التي تغطيها الرسالة والتي شهدت تطورات عسكرية متعددة. هنا أستعرض مراحل تطور أساليب الفلسطينيين في مواجهة الاحتلال منذ انتفاضة عام 1987 للتدليل على إصرار الشعب الفلسطيني، وعلى أصالة الغباء التاريخي للكيان الصهيوني:

أولاً: مرحلة قذف الحجارة⁽³⁵⁶⁾ بدأت انتفاضة عام 1987 بأعمال احتجاج كان على رأسها قذف الحجارة. تخلل هذه المرحلة ملاحظات لبعض الجواسيس بخاصة من متتبعي الأخبار وكاتبي التقارير⁽³⁵⁷⁾. حصلت أعمال عسكرية قليلة ضد جنود الاحتلال على الرغم من أن إسرائيل لم ترحم الشعب الفلسطيني بإجراءاتها القمعية الإجرامية. استمرت هذه الانتفاضة بزخم شعبي لما يقرب من الستة أشهر، ثم أخذت تتفكك وتنحسر إلى بؤر فصائلية.

ثانياً: مرحلة خطف الجنود. هذه مرحلة قصيرة، لكنها أشارت إلى جراءة جديدة في الأداء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال. أشارت هذه المرحلة إلى دخول الحركة الإسلامية بقوة إلى حلبة الصراع الدائر، وإلى توجيهها نحو المقاومة المسلحة⁽³⁵⁸⁾. قامت إسرائيل بإجراءات قاسية ضد حركتي الجهاد الإسلامي وحماس كان على رأسها إبعاد المئات إلى جنوب لبنان.

ثالثاً: مرحلة العمل الاستشهادي⁽³⁵⁹⁾. لم تفلح الأعمال القمعية الإسرائيلية في ردع الشعب الفلسطيني، ولم تخفف من وتيرة المواجهة. على الرغم من المحادثات بين إسرائيل والجانب

⁽³⁵⁶⁾ الشريف، ماهر: الجذور وتطور انتفاضة كانون المجيدة، صوت الوطن، نيقوسيا، ع4، ك1، 1989، ص18-27.

⁽³⁵⁷⁾ الأشهب، نعيم: بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.

⁽³⁵⁸⁾ محمود، خالد سليمان فايز: اثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 1987-2004، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الستار قاسم، ص 56-57.

⁽³⁵⁹⁾ المركز الفلسطيني للإعلام، وحدة الإعلام المقاوم حركة المقاومة الإسلامية حماس، التطوير النوعي لسلاح المقاومة الفلسطينية 2003/4/25 www.palestine-info.com/arabic/hamas/glory/tatwer.htm ص9.

الرسمي الفلسطيني وما تمخض عنها من اتفاقيات، ارتفعت وتيرة المقاومة بتطور العمل الاستشهادي الذي هز أركان الأمن الإسرائيلي⁽³⁶⁰⁾. في ظل آمال السلام، ازدادت متاعب إسرائيل الأمنية وذلك لأن المحادثات والاتفاقيات لم تكن لتنتهي الاحتلال وتعيد الحقوق إلى أصحابها.

لم تنته هذه المرحلة بعد، وما زالت مستمرة في صعودها وهبوطها تبعا لعدد من العوامل والمتغيرات الأمنية التي يفرضها الاحتلال.

رابعاً: مرحلة تطوير الأسلحة الفلسطينية. مع استمرار مرحلة العمل الاستشهادي، استطاع الفلسطينيون تطوير صواريخ يدوية الصنع لتطال عددا من التجمعات السكانية الإسرائيلية في جنوب فلسطين⁽³⁶¹⁾. هذه الصواريخ ليست فعالة من ناحية دقة الإصابة والقوة التدميرية، لكنها فعالة من الناحية الأمنية بحيث أنها تشكل هاجسا للحكومة الإسرائيلية وكوابيس لسكان المستوطنات التي يصلها المدى. قتلت هذه الصواريخ عددا محدودا من اليهود، وأحدثت دمارا هامشيا، لكنها ألحقت أضرارا أمنية هائلة وألقت بثقل على الأوضاع النفسية للسكان اليهود. دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا لقاء إطلاق الصواريخ، لكن في المقابل لا يستطيع الطرف الآخر التعايش مع هذا التهديد الأمني.

من المتوقع أن تتطور هذه الصواريخ بحيث تصبح أبعد مدى وأكبر حمولة وأكثر دقة. وسيصبح خطرها كبيرا جدا من الناحيتين المعنوية والمادية في حال تم تصنيعها في الضفة الغربية وذلك بسبب قدرتها على ضرب ما يقرب من ثلث التجمعات السكانية اليهودية. ظروف الضفة الغربية لم تسمح بتطوير سريع لهذه الصواريخ، لكن المقاومين الفلسطينيين سينجحون في النهاية.

ستأتي مرحلة خامسة تؤكد لإسرائيل ولغيرها أن الصراع الدائر لا يخرج عن المنطق التاريخي بصورة عامة. هناك عدوان، وهناك مقاومة ضده. العدوان يصنع ضده فيعاني المعتدي والمعتدى عليه، والنصر في النهاية لا يكون إلى جانب المعتدي. ولإسرائيل أن تسأل نفسها كيف استطاع الفلسطينيون تطوير صواريخ يدوية في حين أن حكومات عربية تقع في المواجهة لم تستطع القيام

⁽³⁶⁰⁾ المصدر السابق، ص 9-11.

⁽³⁶¹⁾ المصدر السابق، ص 13-17.

بذلك، واضطرت في الغالب للجوء إلى دول أجنبية لتزويدها بالمعدات العسكرية. إنها إرادة التحدي التي لم يكن من الممكن أن تقوم لولا العدوان.

تزهو إسرائيل أمام العالم بقوتها العسكرية، وتحتل بقتل الفلسطينيين وتدمير بيوتهم وحرق مزارعهم. تصول دباباتها وتجول وتمتخر أمام شاشات التلفاز، لكنها في الحقيقة تستنفض المزيد من التحدي الفلسطيني الذي سيولد المزيد من الإبداعات في وسائل وأساليب مواجهة العدو. الدم الفلسطيني عزيز على شعب فلسطين وشعوب الأمة، لكن حقوق الشعب تتطلب التضحيات وتحمل المعانيات. هذا علما أن الشعب الفلسطيني بحاجة ماسة إلى إعادة صياغة أوضاعه الداخلية مما سيساعده بالتأكيد على التسريع في تصاعد أساليب المقاومة.

الأزمة الناجمة عن المقاومة

على الرغم من حق الشعب الفلسطيني في المقاومة، إلا أن أزمة داخلية فلسطينية أثرت على الوحدة الوطنية قد نشأت بسبب هذه المقاومة. كما أشرت سابقا، التزمت السلطة الفلسطينية في الاتفاقيات بمحاربة الإرهاب، وإسرائيل تعتبر المقاومة الفلسطينية إرهابا. أي أن السلطة الفلسطينية التزمت بمقاومة المقاومة الفلسطينية.

نفذت المقاومة الفلسطينية وبالتحديد حركة حماس عمليات عسكرية ذات نمط مؤثر في الأوساط الأمنية الإسرائيلية مثل خطف جنود والعمليات الاستشهادية. زادت وتيرة هذه العمليات بعد اتفاق أوسلو⁽³⁶²⁾. ربما وجدت حماس نفسها قوية بما فيه الكفاية لتكثيف عملياتها العسكرية، وربما أيضا أرادت الحركة أن تؤثر على سير العملية التفاوضية من خلال مواجهة إسرائيل، وربما أرادت أن تأخذ بثأر الذين تقتلهم إسرائيل؛ وقد تكون هذه العوامل قد اجتمعت معا لتشكيل حوافز للقيام بعمليات عسكرية. ولم تتلأأ حركة الجهاد الإسلامي وأخذت هي الأخرى تنفذ عمليات استشهادية⁽³⁶³⁾.

⁽³⁶²⁾ محمود، خالد سليمان فايز: اثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" مصدر سبق ذكره، ص 103-104.

⁽³⁶³⁾ أبراش، إبراهيم: مصدر سبق ذكره، ص 189.

الحركة الإسلامية بشقيها حماس والجهد وقفت ضد المفاوضات مع إسرائيل والاتفاقيات⁽³⁶⁴⁾.
اعتبرت الحركتان أن الاتفاقيات حرام شرعا لأن فلسطين أرض وقف إسلامي غير قابلة للمساومة أو التفاوض أو التنازل. الواجب الشرعي يقضي بضرورة الإعداد للجهد من أجل التحرير. لكن الحركة لم تكن ترغب بمواجهة السلطة خوفا مما أسمته الفتنة الداخلية وحفاظا على الدم الفلسطيني. ولهذا رأت أن أفضل الوسائل للتحرير وعرقلة الاتفاقيات هو الجهد في سبيل الله، أي الاستمرار في المقاومة.

كانت تقدر حركتا حماس والجهد أن ردود فعل إسرائيلية وفلسطينية قاسية ستنتج عن عملياتهما ضد إسرائيل، لكن تحمل القمع والأذى يبقى أفضل من الانسحاق إلى حرب أهلية⁽³⁶⁵⁾. كان التوقع قائما بأن السلطة الفلسطينية ستقوم باعتقال المجاهدين والمناضلين، واعتقال القيادات وفاء للاتفاقيات ولإثبات جديتها في تطبيق ما التزمت به. قررت الحركتان الاستمرار في الجهد بغض النظر عن الأعمال التي تقوم بها السلطة الفلسطينية⁽³⁶⁶⁾. بلغت العمليات الاستشهادية أوجها في العام 1996 عندما برز يحيى عياش كمصنع للمواد المتفجرة وقادر على تجهيز الاستشهاديين⁽³⁶⁷⁾. نفذ الفلسطينيون العديد من العمليات الاستشهادية داخل التجمعات السكانية اليهودية، ناقلين بذلك المعركة إلى عقر دار الغزاة، مما ألحق بالإسرائيليين الكثير من الخوف والآلام والأحزان. بدأت المعركة تأخذ منحى آخر لم تكن تراه إسرائيل في أسوأ كوابيسها، مما وضعها أمام محنة كبيرة.

كما هو متوقع، أخذت الضغوط على السلطة الفلسطينية تزداد حدة وكثافة من قبل العديد من الدول وبالذات من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. كان المطلوب من السلطة القيام بحملة واسعة من أجل القضاء على تنظيمي حماس والجهد وذلك بالاعتقالات المكثفة وتدمير بناهما التحتية

⁽³⁶⁴⁾ عامر، راشد، جولة الحوار الفلسطيني الجديدة في القاهرة 2003/6/1، ص، 1-2، موقع www.arabs48.com

⁽³⁶⁵⁾ القاسم، احمد محمود: انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص45

⁽³⁶⁶⁾ بن أفرات، روني: الانتفاضة الثانية اعادت القضية الى الورا، الصبار نصف شهرية سياسية وثقافية مستقلة، ص4،

www.hanitzotz.com/alsabar/180/roni.htm 1425/11/14

⁽³⁶⁷⁾ المركز الفلسطيني للإعلام، التطوير النوعي لسلاح المقاومة الفلسطينية 2003/4/25

<http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/glory/tatwer.htm> ص9.

وملاحقة قيادتهما. وحيث أن السلطة الفلسطينية تعتمد بصورة أساسية على أموال الدول المانحة بقيادة الولايات المتحدة لتسيير أعمالها وصرف الرواتب، فلم يكن لديها كوابح للاستجابة للضغط. من الناحية المبدئية، السلطة أقدمت على التفاوض والاتفاق مع إسرائيل بوعي مسبق بأن هناك متطلبات أمنية إسرائيلية لا مفر من الاستجابة لها إذا كان للتفاوض أن يستمر، أو إذا كان للسلطة ذاتها أن تستمر؛ ومن الناحية المالية، عملت الدول المعنية على ربط السلطة بالأموال حتى لا يكون لديها مجال للمناورة أو الالتفاف على ما تعهدت به (368).

هذا علماً أن إسرائيل وأمريكا غير معنيتين بتدمير السلطة الفلسطينية تحت كل الظروف لأن وجودها عبارة عن مطلب إسرائيلي منذ العام 1967. حاولت إسرائيل مراراً وتكراراً إقامة حكم ذاتي فلسطيني أو استقدام حكم عربي من أجل أن تحقق هدفين: أولهما التخلص من صورة الدولة المحتلة أمام العالم، وثانيهما التخلص من إدارة شؤون السكان اليومية (369). ولهذا لم يكن من الممكن إدارة عقارب الساعة إلى الوراء، وبقي الخيار الوحيد هو توجيه الضغط بحيث تستجيب السلطة للمطالب الأمنية الإسرائيلية (370).

ولهذا قامت السلطة بعدد من الإجراءات في مواجهة حركتي الجهاد وحماس من ضمنها اعتقال قيادات وأفراد، والتضييق على المؤسسات الخاصة بهما، وملاحقة الأموال. اعتقلت السلطة المئات وأودعتهم في السجون التي كانت تأويهم في عهد الاحتلال المباشر، وكان من ضمنهم قيادات مثل محمود الزهار وعبد العزيز الرنتيسي. زجّتهم بالسجون بدون تهمة واضحة وبدون محاكمات، وحتى بدون معرفة المدة التي سيقضيها المعتقل في السجن. من هؤلاء من تم تعذيبه على أيدي الأجهزة الأمنية التي اعتقلتهم (371).

(368) القاسم، أحمد محمود: انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(369) مجموعة باحثين: إفرام كام، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مصدر سبق ذكره، ص 149

(370) أبراش، إبراهيم: فلسطين في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 157-158.

(371) عبد العزيز الرنتيسي في سطور، www.amoslim.net/figh_wagi3/print_R.cfm?id=356، 27/2/1424

بعد خروج الرنتيسي من المعتقل الإسرائيلي في 21/4/1997، تلقت قيادة حماس ضربة مؤلمة من السلطة الفلسطينية، التي قامت باعتقال الرنتيسي بتاريخ 10/4/1998، وأفرج عنه بعد 15 شهراً بسبب وفاة والدته، ثم أعيد للاعتقال بعدها ثلاث مرات لينتهي 27 شهراً في سجون السلطة الفلسطينية.

شكلت هذه الاعتقالات مشهداً مؤلماً ومحزناً على الساحة الفلسطينية من الناحية الإجرائية ومن ناحية القيمة المعنوية. شركاء الأمل أصبحوا سجناني اليوم، ولم تعد العلاقة رفقة نضال وإنما علاقة غبن وتيه وضياح. ويروي الدكتور عبد الستار قاسم أن أحد طلابه كان سجنانه، وهو الذي يفتح الباب ويغلقه. من هؤلاء السجناء من كان لثيماً ويمارس القمع والقهر، ومنهم من بكى ألماً على ما آلت إليه الأمور.

بغض النظر عن المواقف الشخصية، شقت هذه الاعتقالات الشعب الفلسطيني، وأصبح ينظر العديد من الناس على السلطة على أنها تنفذ إرادة الاحتلال، علماً أن بعضهم كان يجد لها التبرير. تأثرت العلاقات الفصائلية سلباً، وتأثرت كذلك معنويات الشعب الفلسطيني ودخل الشك بالمستقبل في نفوس الناس مما أضعف الهمم وأتى على العزائم. تاه الشارع الفلسطيني واحترار أمام مثل هذا التطور الخطير.

مؤتمر شرم الشيخ لمقاومة الإرهاب

ازدادت الأمور سوءاً مع دعوة الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي في شرم الشيخ لمقاومة الإرهاب. عقد هذا المؤتمر عام 1996 على أرض عربية وبحضور عدد من الدول العربية والسلطة الفلسطينية⁽³⁷²⁾. قرر المجتمعون القيام بخطوات عملية وواضحة ضد الإرهاب والإرهابيين بخاصة من حركتي الجهاد الإسلامي وحماس، وتكثيف التعاون الدولي ضد الذين يعرقلون المسيرة السلمية فيما يسمى في الشرق الأوسط⁽³⁷³⁾. طُلب من السلطة الفلسطينية أن تضرب الحركتين بقوة وأن تدمر بناهما التحتية بما في ذلك المؤسسات الخدمية التي تقدم خدمات إنسانية وتعليمية للمواطنين. واتفق المجتمعون على ما أسموه بتجفيف منابع المالية للحركتين، وملاحقة أموال الذين يُشك بأنهم ينتمون إليهما⁽³⁷⁴⁾. وقد استجاب العرب المشاركون بمن فيهم

⁽³⁷²⁾ عقد في مصر بتاريخ 1996/3/13. ارتكز هذا المؤتمر الذي شارك فيه زعماء وممثلو 29 دولة من جميع أنحاء العالم على ما اسماء الرئيس مبارك ثقافة السلام في مواجهة ثقافة الحرب والإصرار على إرساء هذا المفهوم في العلاقات الدولية.

⁽³⁷³⁾ بشارة عزمي: الحوار ضروري، 16/8/2002 موقع اليكتروني، www.amin.org، ص1

⁽³⁷⁴⁾ أبراش، إبراهيم: فلسطين في عالم تغير، مصدر سبق ذكره، ص 194-195.

السلطة الفلسطينية لهذا المطلب وباشروا باتخاذ إجراءات أمنية ومالية تحرم حركتي حماس والجهاد من المال اللازم لتمويل نشاطاتهما المختلفة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو أمنية.

لم يكن وقع هذا الأمر سهلا على الساحة الفلسطينية بخاصة أنه عُقد على أرض مصر التي من المتوقع في النفسية الفلسطينية أن تقود العرب نحو الحرية والاستقلال، وأن السلطة الفلسطينية إحدى أدوات التنفيذ. وضعت السلطة الفلسطينية نفسها على نفس الطاولة التي جلس حولها الإسرائيليون والأمريكيون المصنفون شعبيا وسياسيا وثقافيا على أنهم جزء من معسكر الأعداء، بل قيادة معسكر الأعداء، وساهمت بذلك في عملية التمزيق الفلسطيني النفسي والمعنوي والفصائي والشعبي. صحيح أن بعض الفلسطينيين يبررون ذلك بناء على ظروف سياسية قاسية وصعبة، وأوضاع اقتصادية شاقة مفروضة على كل العرب، لكن هذا لم يسهم حقيقة في لم شمل البيت الفلسطيني.

إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات الحصول على اعتراف الولايات المتحدة بها، وفتح مفاوضات معها، لكن أمريكا اشترطت عام 1975 على لسان وزير خارجيتها عندئذ هنري كيسنجر أن ذلك لن يتم إلا إذا اعترفت المنظمة بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن 242 و 338، ونبذت الإرهاب مع تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. تلكأت المنظمة حتى عام 1988، وتم اللقاء الأمريكي- الفلسطيني على مائدة حوار وليس مفاوضات⁽³⁷⁵⁾. نبذت القيادة الفلسطينية الإرهاب في إعلان القاهرة عام 1985، ولبت الشرطين الآخرين في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر عام 1988⁽³⁷⁶⁾.

بالنسبة لأمريكا، كان نبذ الإرهاب في حينه كافيا على اعتبار أن مثل هذا النبذ يحوّل النضال الفلسطيني إلى مجرد عملية إرهابية، لكنها لم تتخلّ عن مسألة إلغاء الميثاق الوطني أو إلغاء تلك

⁽³⁷⁵⁾ أبراش، إبراهيم، فلسطين في عالم متغير، سلسلة القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، 55-56. أن إعلان القاهرة بتاريخ 1985/11/5 عزز حالة الانشقاق وتباعد المواقف بين القيادة والفصائل الفلسطينية المعارضة بل وجد معارضة داخل حركة فتح بقياده ياسر عرفات.

⁽³⁷⁶⁾ قاسم، عبد الستار، الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 254-255.

الأجزاء التي تدعو إلى ما تسميه أمريكا بالإرهاب⁽³⁷⁷⁾. ولهذا أصرت أمريكا وإسرائيل بعد اتفاق أوسلو على ضرورة القيام بهذه الخطوة، ولم تقبل تأكيد القيادة على أن الميثاق أصبح شيئاً من الماضي. أصرتا على ضرورة اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ليتخذ قراراً بهذا الشأن⁽³⁷⁸⁾. هذا بالضبط ما حصل عام 1996 عندما سهلت إسرائيل دخول أعضاء المجلس من مختلف الأقطار إلى غزة. وفي دورة حضرها الرئيس الأمريكي كلينتون، قرر المجلس إلغاء الميثاق.

أثر هذا الوضع على العلاقات الفلسطينية الداخلية وزاد من شقة الخلافات بين المعارضين والمؤيدين، ومن تدهور المعنويات بصورة عامة⁽³⁷⁹⁾. هناك بالتأكيد من رأى أن إلغاء الميثاق عبارة عن خطوة إيجابية لأنه يستجيب لواقع مرير، لكن طريقة الإلغاء كانت غير سيادية وبعيدة تمتاً عن حق تقرير المصير⁽³⁸⁰⁾. لم ترتح الأوساط الشعبية لمثل هذه الاستجابة للإسرائيليين والأمريكيين، لكن لم تظهر في الأفق بدائل.

الحوار الفلسطيني

ارتفعت حدة التوتر الداخلي الفلسطيني أمام هذه الأوضاع، وازدادت شقة الخلافات والاختلافات⁽³⁸¹⁾. انعكس التوتر في المقالات التي يكتبها الكتاب، والبيانات التي تصدرها

(377) المصدر السابق، ص 61

(378) هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سبق ذكره، ص 79-80. حيث تم: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة عام 1993: وتكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية بإعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له بتاريخ 24 / 4 / 1996.

(379) الريماوي، عبد الرحيم: قياديون فلسطينيون يحصرون نتائج زيارة كلينتون في إلغاء الميثاق، جريدة البيان، الخميس، 28 / شعبان 1419 هـ 1998/12/17/ www.albayan.co.ae/albayan/1998/12/17/sya/18.htm 22 رجب 1419، 11 نوفمبر 1998، ص 1-3. موقع www.albayan.co.ae/ بتاريخ 1998/12/14 صادق المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاماً لاتفاق واي بلانتيشن بحضور الرئيس الأمريكي كلينتون. انظر الملحق رقم (5) المصدر ذاته.

(381) جلال عارف، أزمة الحوار الفلسطيني بين المرونة المطلوبة والتنازلات المرفوضة، صحيفة البيان الإماراتية 2003/2/2 موقع www.albayan-magazine.com

الفصائل، والتهديدات التي تصدر عن أطراف مختلفة، والاتهامات المضادة⁽³⁸²⁾. كان واضحاً أن المعركة الكلامية تزداد حدة، وأن الأسهم تتجه إلى الصدور الفلسطينية، ومن الممكن أن تنطلق⁽³⁸³⁾. بسبب الخوف من احتكاك عنفي على المستوى الداخلي والذي كان من الممكن أن يكون هدفاً لإسرائيل وأمريكا، قامت القيادة الفلسطينية بدعوة الفصائل إلى حوار عسى في ذلك ما يطمئن النفوس أو يهدئها⁽³⁸⁴⁾. هذا علماً أن القيادة الفلسطينية كانت تمر بمأزق كبير من حيث أنها لم تحقق ما وعدت الشعب به، وأن الإجراءات الإسرائيلية العدوانية سلّبت القيادة من مبرراتها لعقد الاتفاقيات⁽³⁸⁵⁾. ربما وجدت أن الحوار يخفف من الحرج الداخلي الذي كانت واقعة فيه.

من ناحية المبدأ، الحوار بين الناس عبارة عن ظاهرة إيجابية ومن المفروض أن تسود في محاولاتهم لحل المشاكل أو للوصول إلى الرأي الأمثل بخصوص القضايا المطروحة. ومن الأولى أن يتبنى الفلسطينيون هذه الظاهرة بسبب قضاياهم المعقدة والتي تتطلب تضافر جهود كل الفصائل والجماعات والأشخاص. لقد غاب الحوار عن الساحة الفلسطينية فترات طويلة من الزمن وأخذ التفرد مجالاً واسعاً وضع الشعب الفلسطيني وقضيته في مأزق متواصلة⁽³⁸⁶⁾. وعلى الرغم من أن المستوى الشعبي لم يتفاعل مع هذا الحوار إلا أن المهتمين أبدوا تفاؤلاً وعبروا عن تمنياتهم بالنجاح.

كان من المؤكد أن السلطة الفلسطينية لن يُسمح لها بالعودة إلى ممارسة نشاطاتها التي اعتاد عليها الشعب الفلسطيني إلا إذا أثبتت قدرتها على مواجهة المقاومين الفلسطينيين من مختلف التنظيمات

⁽³⁸²⁾ كيالي، ماجد: مباحثات القاهرة وإشكالية الوحدة الوطنية الفلسطينية، جريدة البيان، الثلاثاء 26/شوال/1423هـ -

2002/12/31 موقع اليكتروني www.albayan.co.ae ص 1-2

⁽³⁸³⁾ عزمي بشارة: أسئلة لنقاش فلسطيني، جريدة السفير، لبنان، 11/5/2002، موقع، www.bintjbeil.com.

⁽³⁸⁴⁾ حوارني، عبد الله: شعار الوحدة الوطنية هل هو قابل للتحقيق، 16/7/1999، جريدة البيان موقع اليكتروني مصدر سبق ذكره، ص 1-2 حيث أعلن وزير الخارجية هاني الحسن في 13/11/2002 أن السلطة الفلسطينية ستجري محادثات مع حركة حماس في القاهرة. لمزيد من المعلومات، انظر صحيفة الأيام 4/11/2002.

⁽³⁸⁵⁾ مصطفى البرغوثي: القضية الفلسطينية، على ماذا يدور الصراع، والطريق إلى المستقبل، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس 2003، ص 18

⁽³⁸⁶⁾ عزمي بشارة، لكي لا نتحول إلى قطيع، جريدة البيان، الأربعاء 1 ذو الحجة، 1422هـ، 13/2/2002، مصدر سبق ذكره.

والتي تعكس نواياها "الصادقة" حسب تقويم الأمريكيين والإسرائيليين⁽³⁸⁷⁾. المفتاح إلى ذلك هو إقناع حماس بالعزوف عن القيام بعمليات مقاومة ولو مؤقتا، وبصمتها عن إي عمليات اعتقال يمكن أن تقوم بها السلطة إلا من إصدار بيانات الشجب والاستنكار⁽³⁸⁸⁾. التقدير كان واضحا وهو أنه إذا توقفت حماس عن العمل المقاوم فإن الفئات الأخرى ستتوقف أيضا⁽³⁸⁹⁾. هذا ما يصف الأرضية التي من المفروض أنها تحمل الحوار الفلسطيني. لقد صرح عدد من المسؤولين الفلسطينيين أنهم يمهّدون لحوار يجعل من الممكن الاستمرار بما يسمونه المشروع الوطني الفلسطيني⁽³⁹⁰⁾. هذا المشروع هو ذاك الذي بدأ بالتفاوض مع إسرائيل والذي أنقل السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني بالطلبات الإسرائيلية بخاصة الأمنية منها. ومن يريد أن يكمل المشوار الذي بدأ في مدريد لا بد أنه سيعود إلى اعتقال فلسطينيين وخنق المقاومة الفلسطينية.

البعد الدولي واضح في كل مراحل الحوار الفلسطيني والذي يجرى أغلبه في القاهرة⁽³⁹¹⁾. سمحت مصر مثلا لقادة حماس بدخول أراضيها في حين أن الحركة مصنفة على أنها إرهابية ومن المفروض محاصرتها⁽³⁹²⁾. لم يعترض الأمريكيون والإسرائيليون على الخطوة المصرية، وعلى العكس، أخذوا ينتظرون النتائج بشغف⁽³⁹³⁾. أي أنه على الرغم من أنه من المفروض أن يكون

(387) كيالي، ماجد: مباحثات القاهرة وإشكالية الوحدة الوطنية الفلسطينية، جريدة البيان، الثلاثاء 26/شوال/1423هـ -

2002/12/31 موقع الإلكتروني www.albayan.co.ae ص 1.

(388) كيالي، ماجد: على هامش حوارات القاهرة، خلافت الساحة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها، الوطن، 2003/1/19. انظر أيضا: صحيفة الأيام 2002/11/10.

(389) انظر تقرير من يحكم الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 23. حركة فتح كان لها دور ضليع في المقاومة المسلحة خلال الانتفاضة من خلال كتائب الأقصى والعودة والتنظيم إلا أن العمليات الاستشهادية التي قامت بها اقتصررت في الأراضي المحتلة خلاف حركة المقاومة الإسلامية.

(390) معين، طنطاوي: الحوار بين الفصائل، 2005/2/5، ص 1-2 www.oppc.pna.net حيث كانت القضايا المطروحة، تعزيز الوحدة الوطنية، والمستقبل السياسي وإمكانية انضمام حماس ل م.ت.ف، ومشاركتها في الانتخابات ومطالبة حماس بوقف العمليات الاستشهادية، واحترام السلطة وقراراتها.

(391) رميح، طلعت: التهدة في فلسطين تكتيك وليس استراتيجية، 2005/2/9، موقع الإلكتروني،

www.almoslim.net/Moslim_Files/sharm/art_list_main.cfm

(392) حوراني، عبد الله: شعار الوحدة الوطنية هل هو قابل للتحقيق؟ جريدة البيان، مصدر سبق ذكره، 1999/7/16،

ص 1-2.

(393) مجدلاوي، أحمد: إشكاليات استئناف حوار القاهرة، 2004/9/022، الحياة الجديدة www.alhayat-j.com مصدر

سبق ذكره.

الحوار لمصلحة فلسطينية، إلا أنه ظهر على أنه مصلحة إسرائيلية وأمريكية أيضا⁽³⁹⁴⁾. رغبّت السلطة الفلسطينية بإقناع فصائل المقاومة بإلقاء السلاح والمشاركة في السلطة والتحول إلى أحزاب سياسية، وخاصة حركة حماس، كبرى فصائل المقاومة، ورغبّت أمريكا وإسرائيل برؤية هذا يتجسد واقعا على الأرض⁽³⁹⁵⁾.

لكن هل كان من الممكن لحماس والفصائل الأخرى أن تقبل بإلقاء السلاح والتحول إلى العمل السياسي من خلال اتفاقيات السلام؟ حماس لن تقبل من الناحية المبدئية التخلي عن العمل المقاوم لأن ذلك يخالف ميثاقها القائم على الجهاد ويؤثر سلبا على شعبيتها داخل فلسطين وخارجها. كان متوقعا أن تقبل حماس وبقية الفصائل الفلسطينية المقاومة فكرة التوقف عن القيام بعمليات عسكرية لفترة محدودة وذلك من قبيل إعطاء السلطة فرصة لتحقيق ما وعدت الشعب الفلسطيني بتحقيقه. وحقيقة يسلب قبول حماس لفكرة التخلي عن المقاومة وجودها من مضمونه ويزيل مبرر بقائها. أما بالنسبة للحركات الأخرى فقد سبق أن توقفت مع حماس عن القيام بأعمال عسكرية وذلك من قبيل فتح المجال أمام السلطة إلا أن شهداء الأقصى الفتحاويين لم يتوقفوا واستمروا بعملياتهم⁽³⁹⁶⁾. السؤال الأكبر الذي طرحته فصائل المقاومة أمام السلطة يتعلق حول الموقف الإسرائيلي فيما إذا أوقفت عملياتها. هل تستطيع السلطة أو أمريكا إقناع إسرائيل بالتوقف عن عملياتها ضد المجاهدين والمقاومين والقادة الفلسطينيين؟ وهل تستطيع السلطة الدفاع عن الأمن الفلسطيني إذا سكنت باقي التنظيمات؟ ثبت مع الزمن أن السلطة لا تستطيع القيام بأي من هذين الأمرين. هي تريد الصمت الفلسطيني مقابل لا شيء.

أما فكرة الوحدة الوطنية فلم تكن لب الحوار. الوحدة الوطنية الفلسطينية على المستوى السياسي مستحيلة ما دام التمسك بالاتفاقيات قائما، وثبت أن كل دعوات الوحدة لا تعني إلا ضرورة الانضواء تحت خيمة السلطة. تصدر تصريحات عن مختلف القيادات الفصائلية بأن همهم الأكبر

⁽³⁹⁴⁾ حبيب، هاني: مستلزمات الحوار الوطني الراهن 2005/6/3 www.alhayat-j.com/search.php?cid=221

⁽³⁹⁵⁾ البيادر السياسي، ع811، 2002/8/14

⁽³⁹⁶⁾ كيالي، ماجد: خلافت الساحة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها على هامش حوارات القاهرة، الوطن، العدد،

844 السنة3، الثلاثاء، 18 ذو القعدة، 1423هـ، 21/يناير/2003، ص1-3 موقع www.alwatan.com

هو الوحدة الوطنية، لكن نتائج الحوار لم تكن تعكس مثل هذه التصريحات، وإنما كانت تركز على مسائل أمنية تهتم بها إسرائيل بالدرجة الأولى مثل وحدانية سلاح السلطة ووقف إطلاق النار وتحقيق هدنة ونزع سلاح المقاومة.

ملاحظات حول الحوار

ينطلق الحوار الفلسطيني كل عدة أشهر لتتنشغل به وسائل الإعلام والمراقبون الذين ينقسمون عادة إلى مواقف متباينة ذات أطراف شتى. والملاحظ أن مواصفات هذا الحوار لا تتغير ولا يظهر من بين الفصائل من يتمرد عليها أو يطالب بتعديلها. يجري الحوار عادة بين فصائل لا تمثل إلا ما يقرب من نصف البالغين من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، ودون أن تبذل جهدا لاستطلاع آراء الناس. وقد صاحب هذا الحوار ظاهرتان هامتان وهما: غياب حوار الطرف المعارض للاتفاقيات بما في ذلك وحدة الموقف، وغياب جمهور الشعب الفلسطيني عن الساحة⁽³⁹⁷⁾. هذا فضلا عن ملاحظات أخرى أختصرها فيما يلي:

أولاً: تذهب في العادة السلطة وفصائل المعارضة إلى الحوار بدون الشعب الفلسطيني غير مختلفين في ذلك عن القادة العرب الذين لا يلتفتون إلى الشعوب. كان من الأولى أن يطرح المتحاورون فكرة الحوار جماهيريا لكي تتفاعل مما يساعد في اتخاذ القرار السليم⁽³⁹⁸⁾. ذهب المتحاورون إلى القاهرة غير عابئين برأي الناس، ودار الحوار دون اكتراث الجمهور. لقد تصرفت المعارضة كما تتصرف السلطة أو أي حكومة عربية. تنتقد المعارضة السلطة الفلسطينية في أنها لا تأخذ برأي الناس ولا تفتح الباب أمام الآراء المختلفة، لكنها هي ذاتها تناست أن هناك جماهير فلسطينية يجب أن يكون لها رأي في كل ما يتعلق بمستقبلها. لم نر دعوات فصائلية لعقد محاضرات وندوات ولخوض نقاش حول الموضوع، بل رأينا زحاما فصائليا للسفر إلى ساحة الحوار والتي في الغالب هي القاهرة. وقد بقى الجمهور الفلسطيني في كل مراحل الحوار عبارة عن كم يقع عليه الفعل دون احترام لحقه في المشاركة.

⁽³⁹⁷⁾ جلال عارف: أزمة الحوار الفلسطيني بين المرونة المطلوبة والتنازلات المرفوضة، صحيفة البيان الإماراتية

2003/2/2 موقع www.albayan-magazine.com

⁽³⁹⁸⁾ بشارة عزمي: الحوار ضروري، 16/8/2002 موقع اليكتروني www.amin.org ص 1-3.

ثانياً: من الملاحظ أن الحوار فقط هو الذي يجمع فصائل المعارضة الفلسطينية إما على طاولة السلطة التي تتبنى اتفاق أوسلو أو على طاولة مدير المخابرات المصرية الذي يرفع العلم الإسرائيلي في سماء القاهرة⁽³⁹⁹⁾. ترفض المعارضة الفلسطينية كلا من اتفاق أوسلو واتفاقيات كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل، لكنها تصر في كل مرة على جلب المغيبة لذاتها على اعتبار أن النضج السياسي غير وارد في هذا التناقض السلوكي. والملاحظة الأخرى تتمثل في أن جميع الفصائل الفلسطينية تذهب إلى الحوار بدون جدول أعمال⁽⁴⁰⁰⁾. يقف ممثل حماس أمام عدسة التصوير ليقول أن النقاش سيتمحور حول مواضيع معينة، فيأتي ممثل الجهاد ليسرد مواضيع أخرى، وهكذا. لا يوجد تنسيق مسبق بين المعارضين ولا يوجد اتفاق على جدول أعمال. طرح الداعون إلى الحوار فكرة ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية⁽⁴⁰¹⁾. وقد رددت مصادر المعارضة أنها تذهب إلى الحوار من هذا المنطلق وهي تصر على إصلاحات جذرية في منظمة التحرير. هذا ادعاء لا يعبر عن الحقيقة لأن المعارضة كانت دائماً ترفض التنسيق فيما بينها وتستجيب لدعوة السلطة للحوار. وأيضاً يصعب الأخذ بكلام المعارضة لأنها لا تصر على ترتيبات مسبقة من أجل فتح حوار.

سبق أن جرت محاولات كثيرة جداً داخل فلسطين وخارجها من أجل لم شعث المعارضة وجمعها ضمن برنامج واحد يشكل بديلاً لبرنامج أوسلو إلا أنها فشلت⁽⁴⁰²⁾. المعارضة تنتقد السلطة وترفض أوسلو لكنها لم تقدم للشعب الفلسطيني عنواناً أو برنامجاً بديلاً ينافس السلطة الفلسطينية ويستقطب الناس حوله. كانت تجلس فصائل المعارضة من أجل إصدار بيان لكنها لم تكن تجلس لصياغة برنامجها الخاص لتقول للشعب الفلسطيني أن أوسلو ليس الطريق الوحيد. حتى أن هذه

⁽³⁹⁹⁾ المصري، هاني: الحوار الوطني والمبادرة المصرية بانتظار الضمانات الإسرائيلية، 2004/9/21 مصدر سبق ذكره.

⁽⁴⁰⁰⁾ فايز أبو عون، افتتاح جلسات الحوار الوطني في القاهرة الرئيس يدعو الفصائل إلى تثبيت الهدنة وإلى تعزيز الوحدة في إطار منظمة التحرير، 2005/3/16 الحياة الجديدة موقع سبق ذكره.

⁽⁴⁰¹⁾ عمرو نبيل: اتفاق القاهرة مولود بين يدي الحذر والخطر. الموقف السياسي 2005/3/23، ص 1-2. www.alhayatj.com/details.php?opt=3&id=911

⁽⁴⁰²⁾ بشارة، عزمي: الحوار ضروري، 16/8/2002 موقع اليكتروني، www.amin.org ص 1-2

الفصائل كانت ترفض أحيانا الاجتماع لكنها كانت تسارع لتلبية دعوة رئيس السلطة للحوار كما حصل عام 1996 وتباعا بعد ذلك في القاهرة.

ثم أن المعارضة تقبل بحوار تحت مظلة رئيس مخابرات عربي متجاهلة بذلك سوء سمعة أجهزة المخابرات لدى الشعب العربي وكراهية الشعب الفلسطيني لمختلف الأجهزة الأمنية. ولماذا تنسى فصائل المعارضة أن العرب حشدوا بالتعاون مع أمريكا أكثر من ثلاثين دولة في شرم الشيخ لمقاومة يحيى عياش رحمه الله؟ ألا كان يجدر بالفصائل أن تصر على رعاية مدنية للحوار بدل الرعاية الأمنية؟

ثالثا: إسرائيل هي الغائب الحاضر على طاولة الحوار الفلسطيني. صحيح أن التصريحات في مواجهة إسرائيل كثيرة، لكن الحوار من الناحية العملية عبارة عن تفاوض غير مباشر بين مختلف الأقطاب الفلسطينية، وبالتحديد الحركة الإسلامية، وإسرائيل. هناك طلبات إسرائيلية من الحوار ومعززة أمريكيا وغربيا تحملها السلطة الفلسطينية أو يحملها الجانب المصري بطريقة أو بأخرى. للهدنة أو التهدة طرف آخر ينتظر على الخط ليقرر خطواته التالية.

رابعا: تتجاهل المعارضة مطالب إسرائيل الحاضرة دائما في الحوار وكأنها غير موجودة (403). فمثلا بالنسبة للحوار الأخير الذي جرى في القاهرة في آذار/2005، تتمسك إسرائيل بخريطة الطريق، على الأقل في هذه المرحلة التاريخية من الصراع، وكذلك رئيس السلطة الذي أعلن مرارا أنه يؤيد خريطة الطريق وتطبيقها (404). توصل الحوار في القاهرة إلى تهدة عسكرية ضد إسرائيل، لكن إسرائيل توقفت لتقول إن خريطة الطريق تنص على تفكيك البنى التحتية للإرهاب وليس على تهدة، وتحدث بعض مسؤوليها عما ينتظرونه من إجراءات فلسطينية ضد فصائل المقاومة (405). على الجانب الفلسطيني، لم يسمع أحد من السلطة أو المعارضة كيف سيحل هذه المشكلة أو التناقض بين التهدة وخريطة الطريق.

(403) العجرمي، أشرف: الحوار الوطني توقعات لا تعكس الواقع، 3/18/200. الأيام الإلكترونية www.al-ayyam.ps

(404) قزاز يوسف، حوار القاهرة على الدرب، الحياة الجديدة مصدر سبق ذكره، ص 1.

(405) شارون يستبق حوار القاهرة بإعلان رفضه إبرام وقف رسمي لإطلاق النار، الحياة الجديدة الإلكترونية

www.alhayat-j.com 2005/3/15

المشكلة هي أن الفصائل الفلسطينية انتهت من الحوار وغادرت الموقع دون الطلب من رئيس السلطة توضيح موقفه علنا من مسألة تنفيذ خريطة الطريق. يفشل المتحاورون في اتخاذ مواقف يصمدون عندها ويتركون التعبير عن أنفسهم للكواليس والمجالس الخاصة. ولم يتضح أيضا ما الذي سيؤول إليه موقف السلطة إن تجاوزت إسرائيل التهدة التي يظن الطرف الفلسطيني أنها طرف فيها. هل ستصطف السلطة مع فصائل المقاومة، أم ستبقى منحازة لصالح اتفاق أوسلو وتبعاته؟ هل ستحدث بصراحة مع الشعب الفلسطيني أم ستبقى مواقفها رهنا بالأموال التي تتلقاها من الخارج؟

في هذا الحوار الأخير، أدخل المتحاورون أنفسهم في أوهام حول التزام إسرائيل بالتهدة المعلنة. ما جرى حقيقة هو اتفاق بين الفصائل الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ولم تكن إسرائيل طرفا على الإطلاق. لم تكن هناك هدنة، وإنما كان هناك تهدة من طرف واحد⁽⁴⁰⁶⁾. ربما كان هناك تفاهات شفووية حول تهدة إسرائيل للأمور الأمنية، لكن هذه تبقى غير ملزمة وليست جزءا من اتفاق.

خامسا: ينسحب منطق الوهم بوجود اتفاقيات على قضايا أخرى يتناولها الحوار الفلسطيني. عبر المتحاورون مثلا عن رغبتهم في إحداث إصلاح فلسطيني، لكنهم لم يذكروا تفاصيل حول المسائل التي يجب أن يتناولها هذا الحوار ولا الوسائل والأساليب التي سيتم تبنيها واستعمالها. حتى أن قضية الإسمنت الذي تم شراؤه من قبل فلسطينيين من مصر وبيعه لإسرائيل التي استخدمته لبناء الجدار، لم يأت أحد على ذكرها كتابة. أما بخصوص الإصلاح الأمني، فلم يذكر المتحاورون موقفا لهم من الطلبات الأمريكية والإسرائيلية فيما يتعلق بتوحيد الأجهزة الأمنية، ولم يناقشوا سياسة أمنية من شأنها أن تجعل الشعب الفلسطيني أكثر أمنا أو أكثر قدرة على ردع التهديد الأمني الإسرائيلي.

الخلاصة

⁽⁴⁰⁶⁾ شبيب، سميح: الحوار الوطني، هل من جديد، 2005/3/14، الحياة الجديدة، مصدر سبق ذكره.

ما زالت الأوضاع في مختلف جوانبها التي تمت مناقشتها في هذا الفصل تراوح مكانها. العدوان الصهيوني مستمر على كافة الجبهات وبمختلف الوسائل. وافقت الفصائل الفلسطينية حتى تاريخ إعداد هذه الرسالة على التهدة المطلوبة من قبل السلطة الفلسطينية، وهذا أمر ينسجم مع مواقف فصائلية سابقة من حيث أن الفصائل لم تتزمت برأيها من ناحية استمرار المقاومة، وأعطت السلطة فترات من الهدوء عساها تستطيع تحقيق شيء جوهري للشعب الفلسطيني. ومن ناحية الحوار، ما زال الحوار مستمرا، والاجتماعات الفلسطينية لا تنقطع بهدف حل المشاكل التي تطرأ باستمرار نظرا لتواصل الاعتداء الإسرائيلي.

الملاحظ أن التهدة القائمة حاليا لا تختلف عن الهدن السابقة غير الموقعة من حيث أنها لا تستمر. هناك أحداث تحصل تجعل التهدة في حالة عدم استقرار. تقوم إسرائيل بعمليات عسكرية وأمنية في أماكن مختلفة من الضفة الغربية والقطاع وبغض النظر عما إذا كانت المنطقة خاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية أو الإسرائيلية. وأحيانا تقوم أطراف فلسطينية بعمليات عسكرية مثل العملية التي حصلت في تل أبيب في شهر شباط/2005. أي عمل عسكري يقوم به أي طرف يستدعي الردود من الطرف الآخر، وهكذا تسير الأمور.

المهم في كل هذا الوضع هو أن الفصائل الفلسطينية مصممة على عدم تطوير خلافاتها إلى اشتباكات أو حرب أهلية فلسطينية. الخلافات بين الفصائل حادة، لكن عنصر ضبط النفس ما يزال مهيمنا. حصلت اشتباكات محدودة بين عناصر من المقاومة وأخرى من الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لكن الجميع عمل على محاصرتها كيلا تتطور. ومن المحتمل أن تحصل اشتباكات أخرى بسبب الوضع غير السهل الذي يميز تباين المواقف بين الفصائل، لكن الإرادة قوية نحو منع حرب أو قتال واسع النطاق.

ما يمكن أن يشعل القتال هو الاستجابة للمطالب الأمريكية والإسرائيلية القاضية بضرورة نزع سلاح الفصائل المقاومة وتدمير بناها التحتية أو تحويلها إلى أحزاب. الضغط على السلطة قوي ومستمر، ويأخذ طابع التهديد المالي والأمني.

تعلن الفصائل مجتمعة ومنفردة أنها مع الوحدة الوطنية وتسعى حثيثا نحوها، بل هي تؤكد أن الوحدة قائمة. من الصعب للمراقب أن يرى وحدة فلسطينية حقيقية لأن مقومات هذه الوحدة غير موجودة حتى الآن والتي سأتي على ذكرها في الصفحات القادمة، لكن هناك استقرار بحيث يعرف كل فصيل الحدود التي يؤدي اجتيازها إلى الصدام مع الآخرين. هذا مختلف عن الوحدة الميدانية التي كانت تحصل أحيانا بين مقاتلين من مختلف الفصائل في سعيهم للإيقاع بالإسرائيليين، وعن الشعور الشعبي العام الذي يعاني من التشعب والانقسام.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

الفساد وأثره على الوحدة الوطنية

صحيح أنه كان للعوامل السياسية تأثير سلبي واضح على الوحدة الوطنية الفلسطينية، لكن يبدو أن تأثير الفساد السلبي كان أبعد مدى وأكثر خطورة من حيث أنه يؤثر مباشرة على النسيج الاجتماعي والأخلاقي للشعب. من الصعب أن تشق الشعوب طريقها نحو الرقي والتقدم إذا عانت من تفكك في نسيجها الأخلاقي والاجتماعي لما في ذلك من تأثير سيء للغاية على الروح المعنوية للأفراد واستعدادهم للعمل معا وجماعة من أجل تحقيق أهداف عامة. من شأن ذلك أن يثقل من الهمم، ويرفع من مستويات التكاثر والتواكل، ومن الرغبة في تحقيق المصالح الخاصة على حساب العامة.

استطاعت السلطة الفلسطينية أن تضرب أمثلة كثيرة في ميدان الفساد خلال سنوات قليلة من تواجدها في الضفة الغربية وغزة. لقد اتبعت سياسات إدارية ومالية بعيدة عن المنهج العلمي، واعتمدت أساليب ووسائل لا تختلف جذريا عما هو متبع في دول العالم الثالث، وبذلك وضعت نفسها موضع انتقادات كثيرة وواسعة من قبل الشارع الفلسطيني⁽⁴⁰⁷⁾. ساد الشارع الفلسطيني الكثير من الاستياء إلى درجة أن أعضاء من حركة فتح أخذوا يوجهون انتقادات للسلطة علنا بسبب أدائها غير الجيد. ووصل النقد إلى خارج فلسطين بحيث أخذت دول تقدم الدعم للشعب الفلسطيني تتوخى الحذر في دعمها وتتبع الكثير من صمامات الأمان حتى لا تتسرب مواد الدعم إلى جيوب الخاصة⁽⁴⁰⁸⁾. حتى أن إسرائيل وأمريكا المعنيتين أساسا بالفساد من أجل تمرير اتفاق أوسلو أخذتا تنتقدان أداء السلطة⁽⁴⁰⁹⁾. بالنسبة لهما، زاد الفساد عن حده وأصبحت هناك خشية

⁽⁴⁰⁷⁾ صلاحات، مهذب: الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية، الحوار المتمدن ع 874، 2004/6/24، ص 1

موقع الإلكتروني www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=19789

⁽⁴⁰⁸⁾ الحمادة، أنور: حاميتها حراميتها، جريدة الأيام 14-4-2005 www.alayam.com/ArticleDetail.asp

⁽⁴⁰⁹⁾ انظر: تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، برعاية مجلس العلاقات الخارجية ميشل روكار، رئيس الفريق، وهنري سيجمان، مدير المشروع، تأليف: يزيد الصايغ، خليل الشقاقي، ط1، 1999، ص 1-24. أيضا: تقرير فريق العمل المستقل لتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، الإصلاحات في السلطة الفلسطينية: ما الجديد؟ رئيس

الفريق: ميشيل روكار مدير الفريق: هنري سيجمان المؤلفان يزيد صايغ و خليل الشقاقي نيسان (إبريل) 2004

من أن ينقلب السحر على الساحر ويؤدي الفساد إلى تمرد على السلطة بدلا من أن يكون داعما لها.

صنع الفساد صورة غير جميلة للإنسان الفلسطيني، أو على الأقل للمسؤول الفلسطيني الذي لا يحرم ولا يحلل ولا يعرف معنى الانضباط والمسؤولية، وصنع جوا من الشك بين المواطنين والاستهتار بالمصالح العامة جعل من فكرة إقامة الدولة مادة للتندر والاستهزاء. نقلت مختلف وسائل الإعلام صورا مأساوية عن التصرفات اللامسؤولة للعديد من المسؤولين الفلسطينيين، ورسخت تجارب الآخرين صورة المسؤول الفلسطيني اللامسؤول الذي يعقر شعبه ويستغله وينهب ثرواته ويضله وينهك قواه⁽⁴¹⁰⁾. لقد كانت الصور غير الجميلة متوالية إلى درجة أن المعرفة بها لم تعد حكرا على المثقفين والمطلعين وإنما امتدت إلى الناس العاديين في الشارع العربي وفي الشارعين الأوروبي والأمريكي.

خلفية تاريخية

عندما يعود الفلسطيني بالذاكرة إلى الخلف سنين يرى أن النتيجة التي وصلت إليها الصورة الفلسطينية عبارة عن محصلة سياسة فلسطينية عامة اتبعتها القيادة الفلسطينية عبر سني قيادتها. فمثلا لم تكن سياسة هذه القيادة تجاه الشعب الأردني أثناء وجود المقاومة في الأردن مختلفة جذريا عن السياسة المتبعة حاليا في فلسطين. ما الذي كانت تجنيه القضية الفلسطينية مثلا من إهانة شيخ عشيرة أردني يحظى باحترام وافر في المجتمع الأردني، أو من التدخل في الشؤون الخاصة للناس؟ ولم تكن هذه السياسة مختلفة أيضا أثناء الوجود في لبنان⁽⁴¹¹⁾. كان في الأردن ولبنان من يريد الإيقاع بالفلسطينيين والقضية الفلسطينية، لكن التصرفات القيادية الفلسطينية كانت عوناً لهؤلاء المتربصين من حيث الاستهتار والتسيب والانفلات الأخلاقي والشعارات الثورية الخاوية الكاذبة. أتاحت تصرفات كثيرة غير جيدة الفرصة أمام الرافضين لفكرة المقاومة

⁽⁴¹⁰⁾ حقوق الناس: تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية يترك أثرا ايجابية في أوساط الشعب، رغم الشعور بالأسى من فداحة التجاوزات والمخالفات، مجلة صادرة عن جمعية القانون من أجل بناء دولة القانون في فلسطين، ع5، تموز 1997، ص9-16.

⁽⁴¹¹⁾ قاسم عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 248-252. و 237-242

الفلسطينية لحشد قواهم وتبرير هجماتهم ضد فصائل المقاومة⁽⁴¹²⁾. وأثرت كذلك على تماسك القوى الفلسطينية من حيث أن التسبب الأخلاقي يؤثر جدداً على البنية الداخلية ويهز أركانها.

كان من المطلوب أن يكون لدى القيادة الفلسطينية برنامج أخلاقي عام أو منظومة أخلاقية سامية يتم تطبيقها بدقة بهدف الحرص على تماسك البناء الداخلي وكسب ود المجتمعات العربية التي يتواجد الفلسطينيون والمقاومون بين ظهرانيها⁽⁴¹³⁾. إنه من بدهيات العمل الناجح أن يحاول المرء النجاح في محيطه ويكسب تأييد الناس الذين يتفاعل معهم والذين يمكن أن يشكلوا سنده. واضح أن القيادة الفلسطينية عملت العكس، وأن المنظومة الأخلاقية التي اتبعتها كانت مصممة سهواً أو عمداً لإثارة الكراهية والبغضاء ضد الفلسطينيين والمقاومة⁽⁴¹⁴⁾. لم يكن هناك انضباط فلسطيني في صفوف المقاومة ولم تكن هناك محاسبة أو محاكمات أو تحميل مسؤوليات⁽⁴¹⁵⁾. بل حظي الذين لا يحترمون المجتمعات التي تواجدوا فيها بالمباركة والترقيات وبتولي مناصب رفيعة. أصبح هؤلاء ناطقين باسم فلسطين والمقاومة وقيادات يهاب جانبها.

سببت القيادة سمعة غير طيبة للفلسطينيين في الأردن خاصة في أوساط الناس من أصل شرق أردني، وأثرت بذلك سلباً على حشد الدعم الشعبي للمقاومة. كان من بين الأردنيين من وقف ضد المقاومة وحرص ضدها، وحاول مع الملك منذ البدء للقضاء عليها، لكن اللوم الأكبر يقع على الذين يعملون على التحرير ولا يتخذون الإجراءات اللازمة لاستقطاب التأييد⁽⁴¹⁶⁾. من المعروف أن في كل البلدان العربية هناك من يعادي المقاومة، ومن يصادق إسرائيل ويدافع

⁽⁴¹²⁾ المصدر السابق، ص 241-242.

⁽⁴¹³⁾ هيرست، ديفيد: المانشتر جاردان، 2005/4/27، فساد كيف ومتى سيوقف النزيف، مجلة حقوق الناس، ع4،

حزيران 1997، السنة الأولى، ص 19-20

⁽⁴¹⁴⁾ بشارة، عزمي: حول الوضع الداخلي الفلسطيني بعد العدوان، www.amin.org 5/17/2005، ص 1-3.

⁽⁴¹⁵⁾ الفيشاوي، خالد: ندوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الأزمة الفلسطينية الراهنة أحد صور استئراء الفساد والاسـتبداد فـي المجتمعـات العربـيـة: 9/19/2004، ص1، موقع اليكتروني

www.kefaya.org/reports/040819feesh.htm

⁽⁴¹⁶⁾ قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 242.

عنها، ومن المفروض أن تكون سياسة القيادة الفلسطينية اتخاذ سياسات تبقى على أصدقاء إسرائيل في حرج، لا أن تقوم بما يدعم توجهاتهم⁽⁴¹⁷⁾.

هكذا فعلت القيادة في تونس. أحب الشعب التونسي شعب فلسطين وصنع عنه في الذهن انطباعات جيدة ولكن إلى حين انتقال القيادة إلى تونس. لم يكن يتخيل أهل تونس أن الأخلاق الثورية للقيادة الفلسطينية يمكن أن تصل إلى ذلك المستوى الذي وصلت إليه. تصرفات قيادات كثيرة بطرق غير لائقة ولم تعمل قيادة المنظمة على التصحيح أو الضبط⁽⁴¹⁸⁾. أما في الكويت التي شهدت تواجدا فلسطينيا مكثفا فلم يكن الأمر مختلفا.

ينتهي المنتبع لسياسة القيادة الفلسطينية إلى أنها سياسة لا تقوم على رسم صورة جيدة للفلسطيني، وهي ليست سياسة جهل أو غياب حسابات. يستنتج المرء بناء على استمرارها وتجذرها أنها سياسة مقصودة وممنهجة وواضحة المعالم والأهداف. المخطئ يتراجع، والغبي يحسن من أدائه الذهني والسلوكي مع الأيام، لكن الساحة الفلسطينية لم تشهد تراجعا أو تعديلا وإنما شهدت تعميقا لنهج الفساد حتى مع انتقال القيادة إلى فلسطين حيث من المفروض أنها أتت لبناء دولة. لقد انتهجت القيادة الفلسطينية سياسة فساد على أوسع نطاق حتى ضج المؤيدون لها وللاتفاقيات التي وقعتها مع إسرائيل⁽⁴¹⁹⁾. لم تعد المسألة فقط من اهتمام المعارضة وإنما من اهتمام عامة الناس ومن أبناء حركة فتح الموصوفة بأنها حزب السلطة.

انتشار الفساد

انتشر الفساد في فلسطين منذ قدوم السلطة الفلسطينية ليصل إلى كل ركن وزاوية⁽⁴²⁰⁾. تفاعل الناس بداية بقدوم سلطة منهم تحل محل الاحتلال وتتفد ما وعدتهم به، فتدافعوا نحوها مبجلين ومستبشرين، وقدموا لها الكثير من العون والمساعدة آملين بالغد المشرق الجميل. لكن الأمور

⁽⁴¹⁷⁾ هيرست، ديفيد: المانشتر جارديان، 2005/4/27، فساد كيف ومتى سيوقف النزيف، مجلة حقوق الناس، ع4،

حزيران 1997، مصدر سبق ذكره، ص 19

⁽⁴¹⁸⁾ المصدر السابق، 19-20

⁽⁴¹⁹⁾ نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 182-185.

⁽⁴²⁰⁾ مجلة حقوق الناس: ع5، 1997، مصدر سبق ذكره ص 9-16.

سارت على غير ما هو متوقع بحيث انتشرت المفساد والمحسوبيات والوساطات، وتقدمت المصالح الخاصة على العامة، واستأثر المسؤول بمسؤوليته واستخدمها لأغراض تخدمه هو بعيداً عن منطق التحري وإقامة الدول. لقد بهت كثير من الناس وظنوا أن الرسالة التي أتت بها السلطة هي رسالة الفساد الذي يفرق بين الناس ويقلب الحق وباطلاً والباطل حقاً، ويأتي على حقوق الناس وآمالهم وطموحاتهم. وبدا للناظر أن البرنامج الوحيد المتكامل الذي اتبعته السلطة وبإصرار هو برنامج الفساد.

أشرح فيما يلي عدداً من مواقع الفساد والأساليب المتبعة:

أولاً: التفرد

حصل على المستوى السياسي أن تفرد رئيس السلطة الفلسطينية باتخاذ القرار بخاصة أنه ملك الأموال بين يديه واستعملها بطريقة تؤدي إلى مركزة القرار واجتذاب الراغبين بالتأييد⁽⁴²¹⁾. لقد كان هو الأمر الناهي، وصاحب القرار النهائي على الرغم من أنه كان يلجأ أحياناً للمجلس التشريعي للمصادقة على ما كان قد قرره مسبقاً⁽⁴²²⁾. سار في هذا الأمر على النمط القيادي الذي اتبعه في منظمة التحرير حيث أنه كان يستخدم المجلس الوطني الفلسطيني بالطريقة التي يراها مناسبة من أجل المصادقة على سياساته. بهذا الأسلوب، لم يحرم رئيس السلطة مشاركة حقيقية لأعضاء حركة فتح فقط، وإنما حرم مختلف القوى والفصائل الفلسطينية⁽⁴²³⁾. وبذلك يكون قد ساهم في عملية الغربة السياسية واستثناء الجهود من عملية صناعة القرار⁽⁴²⁴⁾. بالتأكيد كان لهذا الأثر السلبي الذي نلمسه في مختلف دول الاستبداد والتفرد. لم يقد هذا إلى وحدة العمل السياسي لأنه بالتعريف متفرد.

(421) أسامة العيسى: الفساد في السلطة الفلسطينية، 2005/3/14، ص 1-2 موقع الإلكتروني www.elaph.com/elaphweb/Politics/2005/3/47740.htm

(422) خريشة، حسن: الرقابة العامة على السلطة التنفيذية، وقائع الندوة الخاصة بمناقشة تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية المنعقدة بتاريخ 1997/6/16، المداخلات: جرار القدوة، احمد الخالدي، حسن خريشة، عدنان عمرو، القدس، تشرين ثاني، 1997، الملتقى الفكري العربي، ص 55-56.

(423) صلاحات، مهند: الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 1-2

(424) أسامة العيسى: الفساد في السلطة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 1.

ثانياً: النواحي الاجتماعية والأخلاقية

أثر عدد من نشاطات السلطة الفلسطينية وسياساتها على النسيج الأخلاقي والاجتماعي للشعب الفلسطيني من حيث أنها لم تقم العدالة وفرفت بين الناس وميزت بينهم ليس على أسس الاستحقاق وإنما بناء على معايير تخرج عن المصلحة العامة. أذكر من هذه ما يلي:

أ- سعت القيادة نحو الاستعانة بأناس لم تعرف عنهم الإنجازات الكبيرة ولا التواصل الحميد مع جمهور الناس، بل ومنهم من عرف بعدم جديته وضعف قدراته وجنوحه للاستجابة لشهوته بإفراط⁽⁴²⁵⁾. من هؤلاء من وجهت له تهمة، سواء بحق أو غير حق، بأنهم متعاملون مع الاحتلال، أو أنهم يلهون في مراكز اللهو في إسرائيل. بالتأكيد لم يكن جميع من استعانت بهم القيادة على مستوى واحد، لكن الانطباع الشعبي إجمالاً لم يكن إيجابياً.

ب- بما أن القيادة متفردة أصلاً فهي بالتأكيد لا تبحث عن مشاركين في صناعة القرار شأنها في ذلك شأن أي قيادة متفردة في العالم، وإنما تبحث عن معاونين في تنفيذ القرار⁽⁴²⁶⁾. هذا ما فعلته، فركزت على الاستزلام، أي تعيين من لديه الاستعداد ليكون محسوباً على الحاكم، وليس بالضرورة محسوباً على الوطن. ولهذا كان دور الكفاءة ثانوياً مقارنة بدور الولاء السياسي.

⁽⁴²⁵⁾ القدس العربي: 2005/4/9 كشف مصدر فلسطيني في السلطة الوطنية، للمجموعة الفلسطينية للأعلام عن أربعة أشخاص متورطين بالفساد واختلاس الأموال وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أحال ملفاتهم للنائب العام بتهمة الفساد وهم من كبار المسؤولين في وزارة المالية بينهم الوكيل المساعد "محمد جرادة" والمدير العام "سامي رملوي" ومسؤول ثالث يدعى "أبو يوسف محمد، والرابع هو محمد يوسف مدير عام المالية في مكتب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات ومتواجد حالياً في الأردن. لمزيد من المعلومات انظر:

www.palmedia.ps/news_details.asp?news_no=2440, 2005/4/4

⁽⁴²⁶⁾ مجموعة باحثين: الرقابة العامة على السلطة التنفيذية، وقائع الندوة الخاصة بمناقشة تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية المنعقدة بتاريخ 1997/6/16، الملتقى الفكري العربي، القدس، تشرين ثاني، آب 1997، ص42.

ت- استهترت السلطة بالقضاء الفلسطيني وجبرته لصالح السلطة التنفيذية، فاستقوى القوي على الضعيف⁽⁴²⁷⁾. لم تركز السلطة على نزاهة القضاء، وإنما عملت على تعيين قضاة ضمن رؤية سياسية، ولا يحكمون وفق موازين العدل والحق وإنما وفق ما يرى المنتفذ⁽⁴²⁸⁾. ولهذا غرق القضاء بالفساد وغرق الناس بالمرارة.

ث- وعليه لم يكن الموظف الجيد هو ذلك الذي يقوم بواجبه خير قيام، وإنما ذلك الذي يقدم الولاء الشخصي أو الفئوي⁽⁴²⁹⁾. وحيث أن التفرد هو العنوان الأول لممارسة السياسية، فإن الفئوية والشخصية تملو على العامة والوطنية. أي أن الموظف الجيد هو ذلك الذي لا يضع المصلحة العامة في المقدمة وإنما الذي يحرص على ضيق الأفق وليّ القواعد والتعليمات والنظم لصالح ذويه. أي أن الفساد عبارة عن شرط مسبق للحصول على الوظيفة والاستمرار، وربما للترقية أيضا⁽⁴³⁰⁾ وقد حصل أن افتضح فساد عدد من المسؤولين، وبديل معاقبتهم، كان يتم نقلهم إلى أماكن أخرى وترقيتهم وتحسين رواتبهم⁽⁴³¹⁾.

ج- عمل عدد من المسؤولين الكبار في السلطة الفلسطينية على التلاعب بالشكاوى التي يقدمها مواطنون ضد مسؤولين أقل شأنًا حيث كانوا يرسلونها إلى المشتكى عليهم. بدل البحث في الشكاوى وتشكيل لجان التحقيق، كانت الشكاوى تصل المتهمين ليقوموا بأعمال انتقام ضد المشتكين. هذا كان أمرا مرعبا من حيث المشاكل التي يصنعها بين الناس.

(427) عز الدين، صلاح: هناك خلل في هذا الجهاز ودون الإصلاح سنبقى في حالة من الفوضى وانعدام الأمن، ندوة لمنندى الفكر والحوار الوطني حول إصلاح جهاز القضاء، الحياة الجديدة، 2004/7/21، ص9.

(428) دور المجلس التشريعي الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالقضاء، فريق العمل: جهاد حرب، محمد الرابي، هيفاء العيسى، سناء حسين، سمير دويكات، ختام محسن، إشراف ومراجعة، إبراهيم البرغوتي، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة، بالتعاون مع مركز كوراد أديناور، تشرين ثاني، 2003، ص12-13.

(429) مجلة حقوق الناس، ع5، حزيران 1997، مصدر سبق ذكره، ص17.

(430) المصدر السابق، ص19.

(431) في مكالمة هاتفية أجراها- إباد خليفة من عمان بتاريخ 17-09-2002 مع حسام خضر عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، واصفا المجلس التشريعي المنتخب من قبل الشعب برؤوس الفساد في السلطة لمزيد من المعلومات انظر

الموقع www.samidoon.com/general/documents/material/7usam_khader_for_albawwabah.htm

ح- لم تكن السلطة تسمح بسهولة للمستثمرين بممارسة نشاطاتهم الاقتصادية، وإنما عمل عدد من أقطابها على إدخال أنفسهم شركاء في الاستثمار دون دفع أي مقابل⁽⁴³²⁾. عدد من القادة والمتنفذين صنعوا ثروة من خلال هذه الشراكة الظالمة، وعدد من المستثمرين اضطروا لمغادرة البلاد للاستثمار في أماكن أخرى⁽⁴³³⁾.

خ- على النمط الميكافيللي ومن أجل تبرئة الذات، عمدت السلطة في أحيان كثيرة إلى معاقبة بعض المخلين الصغار بقواعد العمل⁽⁴³⁴⁾. فمثلا كان يلحق مراسلا في مدرسة عقاب لأنه حصل على بضعة قروش لقاء عمل غير مشروع قام به، لكن لصوص الملايين لم يكونوا يلاقون المتاعب. وكانت تعتمد السلطة إلى نشر عقاب الصغار لتقول للناس إنها تطبق القانون. هذا ينطبق على بعض صغار الجواسيس الذين أودعوا السجن، أما الذين ثارت حولهم شبهات من كبار المسؤولين بأنهم يتعاونون مع العدو فكانوا يصعدون في مناصبهم.

د- شجع رئيس السلطة معاونيه والناس أصحاب النفوذ في مختلف المواقع على مد اليد له طالبين العون المادي، وذلك بالاستجابة لهم. كانت عطايا رئيس السلطة كثيرة وسخية ودون أن تكون هناك أسس أو مؤسسية في تقديم المساعدات المالية. شجع هذا عددا كبيرا على السعي نحو المال الذي يكون ثمنه في العادة الولاء السياسي، أو على الأقل تنذيل العيون.

ذ- أيضا في ظل هذا الوضع من المتوقع أن يبحث المسؤول عن مساعدين أو معاونين يعملون كتابعين أو منافقين وليس كأناس أصحاب كفاءة ومبادرة ورأي. هذا النمط يبدو سائدا في مختلف المؤسسات بحيث أن المؤسسة تُعرف شعبيا باسم رئيسها أ، مديرها

⁽⁴³²⁾ نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 197. أيضا انظر: الفساد يضع السلطة الفلسطينية في مأزق، صــــــــــــــــوت الشــــــــــــــــعب، ع 231، 2004 / 9/13، www.albadil.org/article.php3?id_article=279

⁽⁴³³⁾ صلاحات، مهند: الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، 2.

⁽⁴³⁴⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام، 2004، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2004، ص168 و ص 178

وليس باسم الوظيفة التي تؤديها⁽⁴³⁵⁾. ويبدو أن المؤسسية بصورة عامة قد اصططغت بأداء الرئاسة الفلسطينية وأصبحت شخصية.

ر- على النمط العربي عموماً، نشرت السلطة الفلسطينية العيون في كل مكان لاستراق السمع والرقابة وكتابة التقارير. انتشرت الأجهزة الأمنية في وانتشر المخبرون، وكثرت التقارير وازدادت التهديدات ضد المعارضين والمنتقدين. أخذ يشعر الناس بأنهم مراقبون ومن المحتمل أن يتعرضوا للأذى. والأهم من ذلك أن الناس أخذت تشك ببعضها على اعتبار أن الطرف الآخر قد يكون عينا لأحد الأجهزة الأمنية. أشاعت الأجهزة الأمنية ذات الأجواء التي يعاني منها المواطن في البلدان العربية.

ثالثاً: الناحية الاقتصادية

كان من المتوقع أن تقوم السلطة الفلسطينية بتطوير برنامج اقتصادي يساعد المواطنين على كسب العيش والإنتاج والاستثمار. البناء الاقتصادي عبارة عن دعامة أساسية من دعائم بناء الدولة، وحيث أن السلطة تردد دائماً أنها تسير نحو إقامة دولة فلسطينية فإن المراقب يتوقع الانهماك في عملية البناء الاقتصادي. صحيح أن السلطة لا تستطيع أن تدعم نفسها بطرق ذاتية، لكن كان من المتوقع أن يتم استخدام جزء من أموال الدعم للاستثمار، وأن يتم استغلال الأرض وتشجيع الحرفية من أجل تقليص الاعتماد على الآخرين. كان من المتوقع، من الناحية العلمية، أن تعمل السلطة على تقليص الاستهلاك وتخفيض مستوى المعيشة والعمل ليل نهار على رفع المستوى الإنتاجي.

من الملاحظ أن هذه التوقعات لم تحصل واستمر الفلسطينيون في الضفة وغزة يستهلكون أكثر مما ينتجون، ويغطون العجز من أموال الدعم. طبعاً هذا يشير بقوة إلى فشل ذريع وإلى تدني الطموح في الاستقلال والعزة. يلمس المنتبغ أن السلطة الفلسطينية نهجت نهجاً غير علمي ومغاير لتوصيات الاقتصاديين، وفيما يلي أبرز الخطوات الاقتصادية التي قامت بها:

⁽⁴³⁵⁾ مجلة حقوق الناس: ع42، أب، أغسطس، 2000، السنة الرابعة، مصدر سبق ذكره، ص16

أ- لم تعمل السلطة على تطوير القطاع الزراعي الذي هو الأرض موضوع الصراع مع الإسرائيليين⁽⁴³⁶⁾. هناك مساحات واسعة من الأرض غير مستغلة وكان من الممكن توفير الأموال اللازمة للاستصلاح ودعم الفلاح وتشجيعه على الاستمرار في استغلاله لما تيسر من الأرض الزراعية. ما حصل هو أن ميزانية وزارة الزراعة لا تكفي إلا لدفع رواتب مئات الموظفين الذين في أغلبهم لا يعملون شيئاً، وذلك مقارنة بميزانية الأجهزة الأمنية التي تراوح حوالي 30% من الميزانية العامة⁽⁴³⁷⁾. وإذا كان هناك من دعم تم تقديمه للمزارعين فذلك عن طريق مؤسسات أجنبية تعمل على رفع دخل الفلاح.

ب- كما أشرت سابقاً، أقحمت السلطة نفسها شريكاً في الكثير من الاستثمارات دون أن تساهم برأس المال. بالخاوة كانت تفرض نفسها، وكان على كل من يرفض شراكتها أن يتوقف عن الاستثمار أو أن يحمل حقيقته ويرحل. عدد من المسؤولين الذين يعطون الإذن بممارسة الاستثمار عبارة عن شركاء غصبا⁽⁴³⁸⁾.

ت- شجعت السلطة الاستثمار في مشاريع ذات نمط استهلاكي مثل إقامة المطاعم والمتنزهات واستيراد المطربين والمطربات⁽⁴³⁹⁾. وكما يبدو أن اللهو يشكل أحد المحاور الرئيسية لاقتصاد السلطة الفلسطيني، وربما في ذلك ما يخدم تطبيق الاتفاقيات

⁽⁴³⁶⁾ كرز، جورج: آفاق البديل الاقتصادي الفلسطيني المعتمد على الذات، السياسة الفلسطينية، السنة السادسة ع22، ربيع 1999، ص 36-37 وص45.

⁽⁴³⁷⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني: عام 2004، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2004، ص، 124. حيث أشار قانون الموازنة العامة لعام 2004 إلى وجود 127609 موظف في القطاعين المدني والأمني، إضافة إلى 3500 وظيفة مستحدثة، عدا عن عدد العاملين الذين يتقاضون رواتبهم على بند البطالة الموازية، وعقود خاصة، وهؤلاء يدخلون ضمن الموازنة العامة.

⁽⁴³⁸⁾ ذياب، عيوش: فوضى السلاح وأمن المجتمع الفلسطيني أمن المجتمع فوق امن الجميع، منشورات وزارة الإعلام وقائع الندوة التي عقدتها وزارة الإعلام الفلسطينية في رام وغزة، الطبعة الأولى، حزيران، 1995، كتاب رقم (15) ص16-18. حيث فقدت السلطة سيطرتها وقدرتها على الأمن الاجتماعي والسياسي والاقتصادي منذ اتفاق أوسلو فمثلاً على المستوى الاجتماعي أصبح التواصل مريب لدرجة الخوف عند الناس، وعلى المستوى الاقتصادي ظهرت تسريبات أموال، و تحول قطاعات معدومة إلى رأسمالية، وبرزت فئات لا علاقة لها بالاقتصاد والتعاون المباشر مع إسرائيل، وعلى المستوى السياسي أصبحت شريعة الغاب هي القانون الأقوى.

⁽⁴³⁹⁾ المركز الفلسطيني للإعلام 16/ 8/ 2004 حماس تستهجن حملة وزارة الثقافة وشركتي الاتصالات وجوال لدعم برامج خليعة بدّل دعم الأسرى ومنكوبي بيت حانون ورفح

www.palestineinfo.net/arabic/palestoday/dailynews/2004/aug04/16_8/details3.htm

مع إسرائيل. وقد استثمرت السلطة في بناء مرفق للعب القمار في أريحا، وقالت بأنه يدر عليها دخلا جيدا يخدم المصلحة الوطنية⁽⁴⁴⁰⁾. لم تتخل السلطة عن سياسة التسول من الدول الأخرى، بل ازدادت حدته. لم يكن يتوقع أحد من السلطة تغطية النفقات، لكن الخطير في الأمر أنها رفعت من النفقات بخاصة أنها وظفت أناسا كثيرا لا عمل لهم، وكان عليها زيادة مستوى التسول للتغطية⁽⁴⁴¹⁾. بهذا عمقت السلطة الفلسطينية سياسة اليد السفلى التي تنزع من أي شعب يمارسها روع المبادرة ومشاعر العزة الضرورية لتحقيق الترابط والاندفاع نحو العمل الجماعي. إنها سياسة إلغاء الذات وفقدان الهوية، والتبعية للذين يدفعون المال.

ث- أثارت السلطة حفيظة المواطنين بتوظيفها لأعداد هائلة من الناس دون أن يقوموا بأعمال لقاء الرواتب التي يتقاضونها⁽⁴⁴²⁾. رواتبهم تصرف من أموال تأتي كمساعدات للشعب الفلسطيني، وفي أغلبهم أناس لا يتمتعون بكفاءة، وكانت الوساطة هي المؤهل الأكبر الذي يحملونه. هناك مئات من المدراء العامين والعقلاء والعمداء والألوية الذين لا يتقنون عملاً، وهناك آلاف من موظفي الأجهزة الأمنية⁽⁴⁴³⁾. المواطن يرى ويشعر ويقدر، ويعرف أنه مغبون وأن العديد من حقوقه ضائعة ويسلبها هذا القطاع الواسع غير المفيد.

ج- ضاع جزء كبير من أموال الشعب الفلسطيني في تقديم العطايا والهبات لهذا وذاك دون تمحيص أو تدقيق وبغياض تام للعمل المؤسسي⁽⁴⁴⁴⁾. لماذا يحصل هذا، ولماذا يحرم ذاك؟ ما هي المعايير، ومن هو الذي يحمل عصا السحر ليقرر؟ العديد حصلوا على أموال ليست من حقهم وسرقوا بذلك الشعب الفلسطيني. الاستياء من هذه التصرفات

⁽⁴⁴⁰⁾ عرب تايمز: عميلة لا فض فوك www.arabtimes.com/O.F/osama/Doc20.html سحبت 2005/10/9

⁽⁴⁴¹⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني: 2004، مصدر سبق ذكره، ص126.

⁽⁴⁴²⁾ مجلة حقوق الناس: ع5، تموز1997، مصدر سبق ذكره، ص19.

⁽⁴⁴³⁾ المصدر السابق، ص17-18.

⁽⁴⁴⁴⁾ أبو ديه، احمد: مؤتمر أمان السنوي الثاني، لا للواسطة والمحسوبية والمحاباة، فندق ألبست ايسترن، رام الله، 28/3/2005 المحور الرابع: الواسطة والمحسوبية في توزيع المساعدات والإغاثات الاجتماعية، الجلسة الثانية ص4.

عام. وصل بعض المال للذين يستحقون مثل أسر الشهداء أو الذين تضررت بيوتهم، لكن مقابل ذلك كم من الناس حصلوا على مساعدات دون أن يمسمهم الاحتلال، وكم من الموتى حصلوا على رتبة شهادة وهم قد توفوا على فراش المرض؟ هذا فضلا عن أن تحيز لصالح الفتحاويين، وليس جلهم، كان واضحا. وقف أبناء الفصائل الأخرى ينظرون إلى النعم المجانية كما ينظر اليتيم على مائدة اللئيم.

رابعاً: القضايا الأمنية

الأمن عبارة عن موضوع حيوي وأساسي بالنسبة للشعب الفلسطيني وذلك بسبب الصراع الدائر من أجل استرداد الحقوق، وبسبب العدوان الإسرائيلي المستمر. يتعرض الشعب بكافة فصائله وقياداته إلى الكثير المآسي والأحزان على أيدي الإسرائيليين الذي يوظفون طاقاتهم الأمنية لمتابعة النشاطات الفلسطينية. تستخدم إسرائيل المخترعات الحديثة لمتابعة الفلسطينيين، وجواسيسها المنتشرين في أغلب الأماكن، وتستعمل آليتها العسكرية لضرب الفلسطينيين كلما رأت ذلك مناسباً⁽⁴⁴⁵⁾. لهذا فإن على الشعب الفلسطيني أن يكون حريصاً ودقيقاً في تحركاته حتى لا تتسرب أخبار نشاطاته للعدو، وحتى لا يكون عرضة للاختراق الأمني.

دفع الشعب الفلسطيني ثمناً غالياً لقاء الاختراقات التي أحرزتها إسرائيل في صفوفه الأمنية، وكلفه العملاء والجواسيس والتخلف العلمي الكثير من التضحيات الجسام، ومن المتوقع من كل الهيئات المعنية بهذه الأمور أن تطور برامج أمنية تقيها من مخاطر الاختراق، ومن الحري بالسلطة الفلسطينية كونها تقول أنها تمثل الشعب وتحرص على إقامة الدولة أن تكون رائدة في هذا المجال. لقد سببت الاختراقات الأمنية الكثير من الشروح على مستوى النسيج الاجتماعي والأخلاقي، وتحقيق وحدة وطنية بمظلة من الرعاية الأمنية يتطلب أداء أفضل مما قامت به الفصائل الفلسطينية. لكن الملاحظ أن السلطة أخفقت في هذه المهمة وذلك بسبب ما يلي:

(445) قاسم، عبد الستار: هموم الأمن الفلسطيني، تشرين الثاني، 2003، ص 24-25.

أ- ارتضت السلطة الفلسطينية منذ البدء أن تصف النضال الفلسطيني بالإرهاب، وأن تعتبر أولئك المناضلين والمجاهدين إرهابيين يعطلون مسيرة السلام⁽⁴⁴⁶⁾. لقد وقعت على اتفاقيات مع إسرائيل تعهدت بها ملاحقة فصائل المقاومة وأعضائها. هذا يعني أن السلطة ستكون شريكا في الكشف عن الأسرار الأمنية الفلسطينية مما يعني مساهمتها بتوسيع الاختراق الأمني⁽⁴⁴⁷⁾. كان يواجه الشعب الفلسطيني مكر إسرائيل، لكنه في ظل السلطة كان عليه أن يتخذ تدابير إضافية للتنويه على السلطة.

ب- بسبب تعهداتها الأمنية، كان على السلطة أن تتسق أمنيا مع إسرائيل وأن تقدم لها معلومات أمنية حول النشاطات الفلسطينية⁽⁴⁴⁸⁾. يقدم قادة الأجهزة الأمنية الكثير من المعلومات لأجهزة الأمن الإسرائيلية، الأمر الذي يزرع الثقة الداخلية بين أبناء الشعب الفلسطيني⁽⁴⁴⁹⁾.

ت- كما أشرت سابقا، انشغلت السلطة بمتابعة أخبار المواطنين حتى نشأت ثقافة "الحيطان لها آذان". هذا تصرف يمزق ولا يوحّد، ويبعث الشك على حساب الثقة، ويربي الكراهية والبغضاء بين الناس.

ث- قامت السلطة الفلسطينية باعتقال عدد من المناضلين الفلسطينيين بالأخص من حركتي حماس والجهاد الإسلامي⁽⁴⁵⁰⁾. مئات من الفلسطينيين قُبِعوا في سجون فلسطينية وفي ذات المكان الذي كان يعتقلهم فيه الاحتلال الإسرائيلي. قضى العديد منهم سنوات في السجن دون توجيه تهم ودون محاكمات. كيف يمكن أن يصنع هذا وحدة وطنية؟ إنه بالتأكيد يخرب كل محاولة من أجل لم شمل الناس في أسرة واحدة، ويشتتهم فرقا متصارعة.

⁽⁴⁴⁶⁾ عزمي بشارة: توازن النقائص بعد عرفات، 2004/11/20، www.binjibeil.com

⁽⁴⁴⁷⁾ قاسم، عبد الستار: هموم الأمن الفلسطيني مصدر سبق ذكره، 15-16.

⁽⁴⁴⁸⁾ المصدر السابق، ص5.

⁽⁴⁴⁹⁾ الشقائي، خليل: الأبعاد الأمنية للاتفاق، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، آفاق الحاضر والمستقبل، مصدر سبق ذكره، ص، 27-31.

⁽⁴⁵⁰⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني: خلال عام، 2004، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2004، ص167 وص181.

ج- التزمت السلطة الفلسطينية في الاتفاقيات بعدم مساءلة الجواسيس والمتعاونين مع إسرائيل⁽⁴⁵¹⁾. تبدلت الأدوار فأصبح المناضل مخربا والجاسوس ضحية⁽⁴⁵²⁾. ليس هذا فحسب، بل أن بعض العملاء والجواسيس حصلوا على وظائف، ووصل بعضهم إلى مناصب رفيعة داخل السلطة الفلسطينية. وكم من جاسوس اعتقل فلسطينيا وذكره بالأيام الغابرة عندما كان الجاسوس موضوع ملاحقة⁽⁴⁵³⁾. وإذا كان للوحدة الوطنية أن تتحقق في ظل معنويات عالية، فأين هي تلك المعنويات التي يمكن أن تبقى مع هذا الإحباط؟

ح- جعلت من الأجهزة الأمنية مرتعا لأناس جهلة وزعران وسافهين⁽⁴⁵⁴⁾. استخدم هؤلاء نفوذهم لإرهاب المواطنين وابتزازهم، واستخدموا سلاحهم لبث الذعر ولتصفية حسابات شخصية⁽⁴⁵⁵⁾. إنهم هناك موجودون في مختلف القرى والمدن يمارسون أعمالا مشينة تجعل المواطن يكفر بالوطن وإخوته المواطنين⁽⁴⁵⁶⁾. هؤلاء هم الذين يمارسون الانفلات الأمني الآن ويقضون مضاجع المواطنين ويعتدون على ممتلكاتهم.

خامسا: النسيج الثقافي

أ- إقامة الدولة تحتاج إلى أدب ملتزم يهتم بهوم الناس ويعالج قضاياهم ذلك لأن الأدب يخاطب المشاعر ويشدز الهمم ويحشد الأمة من أجل تحقيق الهدف، وهو يوضح الطريق نحو الصواب ويوجه نحو الأعمال التي يمكن أن تحقق الأهداف. في عهد السلطة، لم يلمس المواطن الفلسطيني العادي أن هناك أدبا من أشعار وقطع أدبية

⁽⁴⁵¹⁾ مجموعة مؤلفين: سلام أوصلو بين الوهم والحقيقة، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط1/ أيلول،

1998 الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واشنطن، 28/9/1995. ص169-186.

⁽⁴⁵²⁾ انظر المادة السادسة عشر من الملحق، تدابير بناء الثقة، البند رقم (2) ص178-179، المصدر السابق. أنظر أيضا،

عبد الستار قاسم، الطريق إلى الهزيمة، مصدر سبق ذكره، ص 138-139.

⁽⁴⁵³⁾ قاسم، عبد الستار: هموم الأمن الفلسطيني، تشرين الثاني، 2003، ص24.

⁽⁴⁵⁴⁾ يوسف، نصر: فوضى السلاح وأمن المجتمع الفلسطيني، مصدر سبق ذكره، ص، 11

⁽⁴⁵⁵⁾ الوادية، سليم: الرئيس والمرحلة، جريد الصباح يومية سياسية، موقع من الانترنت www.alsbh.com.

⁽⁴⁵⁶⁾ الربيعي، أحمد: القيادة الفلسطينية أولا، الشروق الأوسط، ط، الأحد

www.mettransparent.com/testahmad-robii-plo-leaders-ship.htm 2004/7/18

وروايات، وإذا وجد الأدب فبقي بين الأدباء أنفسهم ونقادهم⁽⁴⁵⁷⁾. ظهرت بعض القصائد التي كانت موضوع تناول المثقفين، وفي أغلبها حرصت على تبجيل القيادات وتأييد مسيرة الحل السلمي. أما ذلك الأدب الذي يحرك الجمهور ويمده بالوعي حول ما يجب أن يكون فبقي غائبا. ومن الملاحظ أن اتحاد الكتب الفلسطيني لم يتحرر من الأبعاد السياسية، وكثيرون تم قبول عضويتهم ليس أنهم أدباء وإنما لأنهم من الموالاة السياسية للسلطة الفلسطينية. حتى أن عددا من الأدباء من المطبعين مع إسرائيل الأمر غير المقبول على الساحة العربية عموما.

ب- لم تطور السلطة الفلسطينية برنامجا ثقافيا وفق أهداف واضحة معلنة، ولم تقم نشاطات ثقافية بعيدة عن الفئوية السياسية والتعصب الفصائلي⁽⁴⁵⁸⁾. كان يقوم نشاط معين مثلا حول قضية معينة ويغيب عنه المتخصصون لأنهم ليسوا من الحاشية السياسية. التمييز بين هذا وذاك واضح في نشاطات السلطة، وكان لذلك دورا في إحداث الشروخ داخل صفوف المثقفين.

ت- أخذ البعد الثقافي الوطني حيزا كبيرا على حساب البعد الثقافي العربي والإسلامي، وهذا ما يفسر غياب القوميين والإسلاميين عن البرامج الثقافية. التعصب الوطني هو عنوان التربية الثقافية، وكذلك التعصب الفصائلي والتنظيمي. طبعا هذا ينسجم مع عقلية التفرد السياسي الذي لا يستطيع بالتعريف الانفتاح على المجتمع الأوسع ولا يطبق المعارضين.

ث- طالت أجهزة الرقابة الأمنية الصحف والمجلات وخطب الجمعة والندوات والمحاضرات، وامتدت إلى المجالس الخاصة، وبث عيونها في كل مكان. هكذا نشرت السلطة ثقافة الحيطان لها آذان، وثقافة اللي "بجوز إمي هو عمي". هذه ثقافة تمزق ولا توحد، وتميز بين فلسطيني وآخر، وتبعث إلى الاشمئزاز والكراهية والبغضاء.

(457) قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 252-253.

(458) نخلة، خليل: اسطورة التنمية في فلسطين، مصدر سبق ذكره، ص 198.

سادسا: الناحية التعليمية

أ- من حيث أن التعليم هو العماد الرئيسي لبناء الدولة فإنه كان من المتوقع أن تحاط التربية والتعليم بالرعاية الواسعة من قبل السلطة الفلسطينية⁽⁴⁵⁹⁾. كان من المتوقع رعاية المعلمين والمعلمات وبالذات من ناحية الراتب حيث أن الراتب متدن بصورة إجمالية. حصل في الآونة الأخيرة، وبالتحديد في شهر آب/2005 أن رفعت الرواتب، لكن ذلك غير كاف بخاصة في الظروف المعيشية الصعبة⁽⁴⁶⁰⁾. كما أن نصاب المعلم/ة لا يزال كبيرا، ويصعب أن تكون هناك فترات استراحة خلال ساعات الدوام الرسمي.

ب- بسبب وجود الوساطات والمحسوبيات؛ حصل العديد من المعلمين غير الأكفاء على وظائف ودون أن يكون ذلك من حقهم. هناك من لم يحصل على وظيفة إلا بعد عناء بسبب عدم وجود الوساطة، بينما وجد الميسورون وظائف بسهولة⁽⁴⁶¹⁾. فضلا عن أن عددا من هؤلاء أصبحوا مدراء مدارس في حين أن خبرتهم ضعيفة جدا. كما أن عددا من المدرسين يعملون أصلا في الأجهزة الأمنية، ويعملون على رقابة مختلف النشاطات في المدارس. أحدثت هذه الأمور أجواء من الشكوك والريبة في الأوساط المدرسية.

ت- لم تعمل السلطة الفلسطينية على توفير الأموال الكافية لبناء المدارس وتوظيف الأعداد اللازمة من المدرسين.⁽⁴⁶²⁾ عدد الطلاب يتزايد بصورة أسرع من بناء المدارس. جزء لا بأس به من الطلاب والطالبات يدرسون في الفترة المسائية التي لا تثير إعجاب الأهالي والطلبة على حد سواء⁽⁴⁶³⁾.

⁽⁴⁵⁹⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني: خلال عام، 2004، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 2004، ص111

⁽⁴⁶⁰⁾ قريع احمد: في حديث لوسائل الأعلام المحلية، لقد تم تطبيق قانون الخدمة المدنية منذ تموز/2005 بشقيه الإداري والمالي 2005/7/4 <http://www.alquds.com/inside.php?opt=3&id=19089>، جريدة القدس 2005/7/4، ص1

⁽⁴⁶¹⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني، 2004، مصدر سبق ذكره، ص125

⁽⁴⁶²⁾ التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير السنوي الخامس، القدس/أيار/2003، الملتقى الفكري العربي، ص 47.

أيضا انظر حالة حقوق المواطن الفلسطيني، 2004، مصدر سبق ذكره، ص111.

⁽⁴⁶³⁾ حالة حقوق المواطن الفلسطيني، 2004، مصدر سبق ذكره، ص111.

ث- تستخدم السلطة الفلسطينية طلاب وطالبات المدارس في الاحتفالات الخاصة والعامة على حد سواء. فإذا صدف أن حضر مسؤول فإن مديرية التربية والتعليم تطلب إخراج الطلاب للاستقبال، وإذا وجد قائد أنه يريد تأييدا فإن المديرية تقوم بذات العمل وبأمر من وزارة التربية والتعليم، الخ. الطلاب يستعملون لأغراض سياسية لا تخدمهم هم ولا تخدم المصلحة الوطنية.

ج- أما النقطة الهامة جدا أن السلطة الفلسطينية تعمل على وضع مناهج دراسية تلبي المتطلبات الإسرائيلية والأمريكية خاصة في مواضيع الجغرافيا والمجتمع والتاريخ والتربية الوطنية⁽⁴⁶⁴⁾. فمثلا أصبح جبل يونس في الخليل هو أعلى جبال فلسطين بدلا من جبل الجرمق، ومدن فلسطين أصبحت غزة ونابلس وطولكرم بدون حيفا وصفد واللد. كما أنه من الوارد التركيز على آيات قرآنية وأحاديث دون أخرى وذلك لتجنب الحديث عن الجهاد وعن أخلاقيات اليهود غير الطيبة. هذا كفيل بحد ذاته أن يهبط بالمعنويات وبالتقدير الذاتي، وأن يحدث نوعا من الهروب من الواقع الذي يمزق القاعدة الشعبية.

الخلاصة

ربما يظن أحد أن الوحدة الوطنية هي وحدة فصائل، لكن هذا لا يكفي. الوحدة الوطنية هي وحدة الشعب بحيث ينطلق الناس فرادى وجماعات لخدمة المصالح العامة وفق معايير أخلاقية معروفة وأهداف بيئة أمام الجميع. الوحدة الوطنية هي العمل الجماعي والتعاون المتبادل والتنافس على الإنجاز ورفع العلم والعلماء، وهي أيضا الاستثمار والإنتاج ورعاية الكبير والصغير والتعامل الأديب بين الناس، الخ. إنها أمانة المنصب ونظافة اليد، وإقامة العدل بين الناس والشعور لدى الجميع بأنه من هذا الوطن وله.

الفساد يخرب النسيج الاجتماعي والأخلاقي، ويؤدي إلى الترهل الثقافي والانحدار العلمي، وإلى خيانة الأمانة واستغلال المنصب وسرقة الأموال العامة واستعمال مختلف أساليب الاحتيال

⁽⁴⁶⁴⁾ من يحكم الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره، ص 10.

والتضليل. الفساد يعني الكذب والدجل والنفاق، وهذا قيم مناقضة تماما لعوامل البناء، ومناقضة تماما لفكرة الوحدة الوطنية. إنها تفرق ولا توحد وتباعد بين الناس وتجعل من المصلحة الخاصة فوق كل اعتبار.

الفساد بنشر الكراهية والبغضاء والشك بين الناس. إنه يقتل روح المبادرة ويثبط المعنويات ويضعف الهمم ويجعل الأمة مطية للغير ويحولها إلى صفوف المتسولين اليائسين. فما هي فائدة البيانات التي تشيد بالوحدة الوطنية إذا كان الأخ ضد أخيه، والبائع يغش المشتري، والطالب يغش والمدرس لا يريد أن يدرس، والجاهل يريد أن يكون عالما والفاشل مديرا؟ الوحدة الوطنية هي وحدة شعب بكافة أطيافه وفئاته، وليس مجرد بيان يصدر بين الحين والآخر.

الفصل السادس

الفصل السادس

استنتاجات وتوصيات

خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات حول مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وهي على قدر كبير من الأهمية ومن الممكن أن تساعد صانع القرار الفلسطيني في عملية التخطيط والتنفيذ. هناك أبعاد جوهرية لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الوحدة الوطنية الفلسطينية، في حين أن إغفالها يؤثر بدرجة كبيرة على وضع العلاج الصحيح للمشاكل التي يمكن أن تعترض الطريق. وهنا أنوه أنه لا بد من العودة بداية إلى عملية تعريف الوحدة الوطنية الوارد في بداية هذه الرسالة، وهو التعريف الذي ينص على أن الوحدة هي وحدة شعب من أجل الدفع بعجلة التقدم والبناء والتحرير إلى الأمام. إنها وحدة لا تلغي الاختلاف، وهي لا تلغي أيضا العمل الجماعي والتعاون المتبادل.

أضع أدناه أهم هذه الاستنتاجات:

أولاً: من الصعب جدا أن يتحدث الدارس عن وحدة وطنية فلسطينية في حالة الاستقرار، أي في غياب مواجهة واضحة ضد الاحتلال الإسرائيلي. شهدت أوقات الاستقرار نوعا من الترهل الفلسطيني، وأحيانا منافسات فصائلية بثت الكثير من الفرقة والتمزق في الساحة الشعبية الفلسطينية. وقد لوحظ أن فترات غياب المواجهة الواضحة ضد العدو الصهيوني قد تميزت بنوع من التلهي بمشاكل داخلية ثانوية جدا كان من شأنها التفتيت لا التجميع. أذكر مثلا مرحلة ما بعد حرب عام 1982 وحتى قيام الانتفاضة عام 1987؛ ومرحلة هبو انتفاضة الأقصى الحالية عامي 2003 و 2004.

ثانياً: شهدت فترات التوتر الحاد مع الاحتلال الإسرائيلي أعلى مشاعر الوحدة الوطنية الجماهيرية والفصائلية. واضح أن الشعب الفلسطيني يلتزم ويرتفع مستوى التعاون بين صفوفه كلما اشتد التحدي الإسرائيلي، أو كلما قرر الفلسطينيون تصعيد التحدي في مواجهة الاحتلال. فمثلاً، ارتفعت درجة التعاون بين الناس بصورة كبيرة عام 1978 على إثر الغزو الإسرائيلي

للجنوب اللبناني، وكذلك كان الأمر عام 1982؛ وأيضاً خلال السنة الأولى لانتفاضة عام 1987، والسنتين الأولى والثانية من انتفاضة الأقصى.

تشهد فترة التحدي تقارباً فصائلياً كبيراً وتعاوناً بين الفصائل على مختلف الصعد، وتشهد أيضاً نوعاً من التلاحم الشعبي بحيث تنهوى الكثير من الخلافات التي كانت تنشأ. تتناسى الفصائل الفلسطينية مشاكلها الخاصة وتقرر خوض المعركة ضد الاحتلال، ويتناسى الناس الكثير من مشاكلهم اليومية لصالح الهم المشترك. والأمر ليس محصوراً فقط بالتناسي، وإنما يمتد ليشمل التنسيق في مختلف المجالات. الفصائل تتسق على صعيد المواجهات ورسم السياسات، والناس ينسقون نشاطاتهم الخاصة بالأعمال المدنية مثل مساعدة المحتاجين ومواساة الجرحى وأهالي الشهداء.

ثالثاً: تشكل الفصائل سبباً هاماً في إحداث الشروخ الداخلية الفلسطينية في زمن الاستقرار. كل فصيل يحاول أن يثبت وجوده من خلال أعمال خاصة قد تتصادم مع اهتمامات الفصائل الأخرى، ويعمل كل فصيل على جمع أكبر عدد من المناصرين ولو بالرشوة وشراء الذمم. والمشكلة الأكبر تتمثل في التنقيف التعصبي الذي تبثه الفصائل مما يقود إلى كراهية متبادلة بين أبناء الفصائل، وإلى إضعاف الثقة المتبادلة. تظهر في هذه الأوقات الشعارات الفئوية، وتصدر البيانات التي تبدي نوعاً من العدائية تجاه فصائل أخرى أو انتقادات حادة واتهامات. وبهذا تجر الفصائل الفلسطينية جمهور الناس إما إلى الانقسام أو الاغتراب. ينقسم بعض الناس فيما بينهم، بينما يعبر قسم آخر عن استيائه وعزوفه عن الحياة العامة.

تجري أحياناً صدامات بين الفصائل أو مشاجرات قد تؤدي إلى القتل أو وقوع جرحى. هذا يؤثر سلباً على التلاحم الجماهيري وعلى معنويات الجمهور. هكذا حصل عام 1994 عندما ساد توتر كبير بين فتح وحماس.

رابعاً: تساهم الفصائل في إفساد حدة المواجهة ضد العدو بسبب منافساتها الفصائلية مما يؤثر على الوحدة الوطنية. لوحظ أن الفصائل تحاول القيام بأعمال ضد الاحتلال كنوع من إبراز الذات، والإثبات للجماهير بأنها صاحبة الحق في الحصول على التأييد الجماهيري. تتغلب الفئوية

أحيانا في زمن المواجهة على مسألة الوحدة، وتبادر فصائل إلى أعمال انفرادية تضعها في صدارة الإعلام، وتجعل منها أداة لاستقطاب التأييد الجماهيري. هذا يؤدي إلى نشوب حرب تنافسية تخرج جمهور الناس من دائرة الصراع. حصل هذا بعد عدة أشهر من اندلاع انتفاضة عام 1987، وتحولت الانتفاضة إلى بؤر فصائلية بدون امتداد جماهيري.

هناك تناقض بين الحس الوطني والتعصب الفصائلي. يندفع الناس عادة إلى مواجهة الاحتلال بحسهم الوطني، وقد قدم جمهور الناس الكثير من التضحيات في مواجهة الاحتلال، لكن أغلب الناس يتراجعون إلى الخلف عندما يقدرون أن البعد الفصائلي آخذ بالزحف على البعد الوطني. يحدث هذا في مختلف الانتفاضات منذ بداية الاحتلال عام 1967. كأن جمهور الناس يريد القول أنه لا يريد تقديم تضحيات من أجل فصيل بحد ذاته، وإذا اختلط البعد الفصائلي بالبعد الوطني فإنه يفضل البقاء في البيت.

خامسا: من الملاحظ أن وحدة ميدانية فصائلية تتحقق في أوقات المواجهات ضد إسرائيل. على مستوى المظاهرات ومواجهات الحجارة، تخرج عناصر من مختلف الفصائل لتعمل معا ضد الاحتلال دون أن يبدو عليها الانحياز الفصائلي. يتفق مختلف الأفراد على رفع شعارات وطنية وأعلام فلسطينية فقط، ويتخلون عن شعاراتهم الخاصة وراياتهم. أما على مستوى العمل العسكري، فقد قام نشطاء من مختلف الفصائل بعمليات عسكرية موحدة ضد أهداف إسرائيلية. نجد أن مجاهدين من فتح قد اشتركوا مع مجاهدين من حماس، آخرون من الجبهة الديمقراطية مع الجهاد، وهكذا. المواجهة مع إسرائيل توحد القوى المقاتلة الفلسطينية، لكنها لم ترتقي حتى الآن لعمل غرفة عمليات عسكرية مشتركة.

بقي العمل العسكري الموحد بين الفصائل الفلسطينية ظرفيا ومحدودا وخاضعا لظروف المنطقة والمرحلة. لم يتوسع لكي يصبح ظاهرة، ولم يتعمق ليتحول إلى استراتيجية عسكرية. بالرغم من العمل المشترك، إلا أنه ما زال كل فصيل يعمل على إبراز اسمه ومشاركته في أي عملية عسكرية يتم تنفيذها. المعنى أن وحدة العمل المشترك ما زالت هامشية.

سادسا: واضح أن عرقلة الوحدة الوطنية الفلسطينية الحقيقية تأتي من المستوى السياسي والقيادي وذلك للأسباب التالية:

لا زالت القيادة الفلسطينية تستأثر بالسلطة وتحول دون مشاركة الفصائل الفلسطينية في القرار إلا إذا دارت حول رؤيتها لما يجب أن تكون عليه الأمور. أي أن منطق القيادة الفلسطينية ما زال ضمن "إن لم تكن معي فلا مقعد لك." هذا السلوك واضح في مختلف جلسات الحوار التي تمت بين الفصائل والقيادة داخل البلاد وخارجها. إنها تريد أن تسحب كل الفصائل الفلسطينية معها إلى مسيرة التفاوض مع إسرائيل، الأمر الذي لا يبدو أنه سيتحقق في المستقبل المنظور.

تتطوي ممارسات السلطة الفلسطينية الداخلية على تحيز واضح لصالح أبناء حركة فتح وبالتحديد فيما يتعلق بالوظائف العامة. نصيب فتح من هذه الوظائف كبير جدا ولا يتناسب مع حجمها في الشارع الفلسطيني. في هذا درب من دروب العنصرية الذي يمزق ولا يوحّد.

تتصرف قيادات الفصائل الفلسطينية بأبعاد فئوية وليس ببعيد وطني، والدليل على ذلك أنها لا تعمل على طرح الأمور بوضوح وصراحة أمام الشعب الفلسطيني. إنها قيادات تفضل الإنغلاق والهمس، إنما دون أن تتخلى عن شعاراتها الجماهيرية الرنانة التي لم تعد تجد آذانا صاغية. الحوار بين الفصائل الفلسطينية يشكل دليلا على ذلك من حيث أن قيادات الفصائل لا تطرح المسائل المتعلقة بالحوار أمام الناس، فقط تحمل القيادات نفسها إلى الحوار دون الالتفات إلى الناس.

لم تتفق قيادات الفصائل حتى الآن على برنامج وطني شامل يعالج مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، الخ. هنا أركز على قيادات المعارضة التي ما زالت مبعثرة، ويحاول كل منها كسب تأييد الشارع. لم تستطع المعارضة الفلسطينية حتى الآن تقديم بديل للشعب الفلسطيني عما تطرحه السلطة الفلسطينية، وما زالت عبارة عن معارضات وليس معارضة واحدة.

عدد من الفصائل المعارضة الفلسطينية تضع رجلا عند السلطة الفلسطينية ورجلا خارجها. في الليل لها موقف، وفي النهار لها موقف آخر. لأنها تجتمع مع السلطة الفلسطينية وتنسق، وفي

وقت آخر تتحدث عن اتفاق أوسلو أنه خيانة. في وقت هي ضد الانتخابات لأنها منبثقة، حسب قولها، عن اتفاق أوسلو، وفي وقت آخر هي مع الانتخابات. تقول أن أوسلو قد انتهى وأصبح وراعا، ولكنها لا تكف عن هجو أهل أوسلو. هذا يمزق الشارع الفلسطيني.

لا تتردد الفصائل الفلسطينية بإصدار بيانات متتالية تؤيد فيه الوحدة الوطنية وتحرم الاقتتال الداخلي. في الواقع العملي، لا تتم ترجمة البيانات إلى سلوك، ويتم الاكتفاء بالصراخ الإعلامي حول أهمية الوحدة الوطنية. حتى أن بعض الفصائل فتحت النار على بعضها البعض. ومن الملاحظ أن هناك سطحية في طرح فكرة الوحدة الوطنية ظانين أن الوحدة يمكن أن تكون فصائلية فقط دون جمهور الناس، وأنها مجرد عدم الشجار والاقتتال. الوحدة الوطنية بحقيقتها التي تعني التلاحم بين الناس والتراحم والتعاون وارتفاع المستوى الأخلاقي وعدم التمييز بين مواطن وآخر والمساواة أمام القانون ما زالت غائبة عن ذهن الفصائل.

السلطة ما زالت غير قادرة على فهم أخطار الفساد الإداري والمالي على الوحدة الوطنية، وعلى الأوضاع النفسية للناس والعلاقات فيما بينهم. عجزت ممارساتها في مختلف مجالات الحياة عن تعزيز التلاحم الجماهيري، وعن إثبات قدرة قيادية يمكن تشكل أسوة يحتذى بها.

أما التوصيات فيمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: يبدو أن قيادات الفصائل الفلسطينية قد اعتادت على نمط معين من العلاقات الثنائية، ومستوى معين في التعامل مع الجمهور. أغلب هذا القيادة مر عليها زمن طويل وهي في القيادة، وليس من المتوقع أن تقدم جديدا للشعب الفلسطيني. ترى الباحثة أن التجديد القيادي يضخ دما جديدا في أوصال الفصائل الفلسطينية مما قد يبعدها عن التعصب الذي بات يشبه التعصب القبلي. من المهم جدا لدى كل شعوب الأرض أن يحصل تجديد قيادي بين الحين والآخر، وإذا أدركت قيادات الفصائل هذه المعادلة فإنها بالتأكيد ستصير على التغيير.

ثانياً: ترى الباحثة أن على الفصائل عدم الخلط بين مهمات التحرير ومهمات استقطاب الجماهير والمؤيدين. يجب عدم استخدام النضال الوطني لأهداف سياسية داخلية لما في ذلك من تفتيت

للفصوف الفلسطينية. وعليها أيضا ألا تستخدم الأموال لاستقطاب الناس لأن ذلك يؤدي إلى تربية النفوس على التسول ومدّ اليد والدنو. يتطلب التحري نفوسا قوية وشامخة، أما النفوس التي تباع وتشتري فتشكل عقبة أمام التحرير.

ثالثا: من الضروري جدا وقف الفساد في السلطة الفلسطينية لأن في ذلك ما يبعث الكراهية والأحقاد، ويؤدي إلى الاستهتار بحقوق الناس والإساءة إليهم وإلى مصالحهم وممتلكاتهم. هذا الفساد يسري في الأوصال الآن ويسبب ضعف الهمم والتواكل والاستهتار بالمصلحة العامة. الفساد هو الأخطر على معنويات الناس، وعلى تماسكهم واصطفافهم، وربما يدفع البعض إلى القيام بأعمال تهدد أمن الوطن والمواطنين.

رابعا: يجب عدم الخلط بين الأمن الوطني والأمن المدني. على الفصائل ألا تتدخل في الأمن المدني وأن تترك المسألة للشرطة فقط، على أن يسار إلى تنصيب قيادة مهنية للشرطة وليس قيادة فصائلية. الأمن الوطني هو من اختصاص الفصائل التي من المفروض أن تكون حارسا يعمل على دفع العدوان الإسرائيلي والقيام بالردود المناسبة عليه.

خامسا: لا مفر من تحديث الإدارة الفلسطينية إذا كان للشعب أن يتوحد. النظام الإداري القائم الآن متخلف ويعزز التخلف. الإدارة القائمة حاليا تشبه الإدارات العربية التي تعتمد الوساطات والمحسوبيات على حساب الكفاءات.

سادسا: هناك خطر داهم تعاني منه الساحة الفلسطينية الآن وهو العشائرية. بينت الانتخابات المحلية الفلسطينية أن هناك توجهات عشائرية تتغذى على التوجهات الوطنية، وأن المجتمع الواسع ينقلص ليتحول إلى عائلة أو عشيرة. الناس يظنون الآن أن أمنهم ومصالحهم تكمن في البعد العشائري، وذلك تقديرا منهم أن البعد الوطني أصبح للتجارة وليس للانتماء. يجب إعادة ترتيب الساحة الفلسطينية بطريقة ترسخ البعد الوطني والمجتمع الأوسع على حساب الأبعاد الاجتماعية الضيقة. هناك خشية أن انتخابات المجلس التشريعي ستأخذ أيضا البعد العشائري والتكتلات العشائرية. هذا تخلف وتراجع، وسيلحق ضررا بالغ بالقضية الفلسطينية.

سابعاً: الاتفاقيات مع إسرائيل عبارة عن مصدر هام جدا للفرقة الفلسطينية وتمزيق الصفوف الفلسطينية. على القيادة الفلسطينية وقيادات الفصائل أن توازن بين محاسن الوحدة الوطنية ومحاسن التفاوض مع إسرائيل، لترى أي الطريقين تختار. من هذا البحث، واضح أن الناس لا يطمئنون لعدوهم، وأن التفاوض معه كان عملاً بعيداً عن فكرة الوحدة الوطنية. اتفاق أوسلو وما أعقبه من اتفاقيات عبارة ينبوع للخلافات الفلسطينية، ولا يمكن أن تتحقق وحدة فلسطينية بوجوده. ترى الباحثة أنه من الضروري أن تبحث القيادة الفلسطينية عن وسائل للتخلص من هذا الاتفاق.

ثامناً: من المطلوب تطوير برامج تربوية وتعليمية وفق رؤية أو فلسفة واضحة ومعروفة ومنشورة أمام جمهور الشعب الفلسطيني. هذه الفوضى القائمة حالياً والتي تتسم بضياح الهدف وغمامية الرؤية لن تخدم المصلحة الوطنية الفلسطينية ولن تقود إلى وحدة وطنية.

في النهاية أقول، يجب ألا تضع الوحدة الوطنية في الشعارات والتصريحات الإعلامية. هناك خلل كبير في الشارع الفلسطيني فيما يخص الوحدة الوطنية يتميز في الاستئثار على حساب الإيثار، وتعلق في غياب العدل بين الناس لحساب التمييز على أسس ذاتية ومصالحية. من المفروض أن نعترف بهذا الخلل ونعمل على إصلاحه، لا أن نطلق الشعارات حول ضرورة إصلاحه. نحن لسنا بحاجة إلى جعجة وإنما إلى طحين.

المراجع والمصادر

الكتب العربية

- أبراش، إبراهيم: **فلسطين في عالم تغير**، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي، سلسلة القضية الفلسطينية، رام الله - فلسطين، ط1، 2003.
- إبراهيم، داود: **الرقم الصعب**، ياسر عرفات، خفايا وأسرار في حياة القائد، مؤسسة الوعي للنشر والتوزيع، الخليل - فلسطين، ط1، 2005.
- أبو عمرو، زياد: **الحركة الإسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة**، عكا، دار السوار، 1989.
- اتفاقية أوسلو: **النتائج والتطورات**، بالتعاون مع مؤسسة التنمية السويسرية، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم، بتاريخ 18-19/5/1997، القدس تشرين الثاني، 1997، الملتقى الفكري العربي، معهد الأبحاث التطبيقية.
- الأشهب، نعيم: **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**، دار التنوير للنشر والترجمة - فلسطين 2003.
- البرغوتي، مصطفى: **القضية الفلسطينية، على ماذا يدور الصراع**، والطريق إلى المستقبل، المبادرة الوطنية الفلسطينية، القدس 2003.
- بغدادى، عبد السلام إبراهيم: **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا**، سلسلة دراسة الاطروحات الدكتوراة (23) مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، آب 1993.
- جرباوي، علي: **تحليل نقدي للاتفاق ومستقبله**، إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي آفاق الحاضر والمستقبل، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، وقائع المؤتمر الدراسي، 1993/12/17، منشورات جامعة بيرزيت.
- الجعفري، محمود: **التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية: واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس - رام الله، آب 2000.

حرب، أسامة الغزالي: **الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع114، أكتوبر 1993.

حسن، خالد: **الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك**، عمان 1985/2/11، في ضوء القواعد الأساسية للقرار والتحرك السياسي، عمان، دار الجليل للنشر.

الحمد، جواد: **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، ط1، 1994، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث.

حواتمة، نايف: **اوسلو والسلام الآخر المتوازن**، دار الأهالي للطباعة والنشر، ط1، 1998.

الحوت، شفيق: **عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية**، أحاديث ذكريات، 1964-1984، دار الاستقلال للدراسات والنشر بيروت، ط1، 1986.

حوراني، فيصل، **الفكر السياسي الفلسطيني، 1964-1974**، دراسة للمواثيق الأساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1980.

خلف، صلاح: (أبو إياد) **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، أريك رولو، نقلها إلى العربية، نصير مروة، نشر وتوزيع مؤسسة صيام للدعاية والنشر، الكويت، بلا تاريخ.

خورشيد، غازي: **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت مركز الأبحاث، م.ت.ف، 1971.

دور المجلس التشريعي الرقابي على أعمال السلطة التنفيذية المتعلقة بالقضاء، فريق العمل: جهاد حرب، محمد الرابي، هيفاء العيسى، سناء حسين، سمير دويكات، ختام محسن، إشراف ومراجعة، إبراهيم البرغوتي، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء مساواة، بالتعاون مع مركز كونراد أديناور، تشرين ثاني، 2003.

راشد حميد: **مقررات المجلس الوطني الفلسطيني 1964-1974**، بيروت، مركز الأبحاث، 1975.

روبي، انطونيو: **مع عرفات في فلسطين**، تاريخ العلاقات الفلسطينية الإيطالية، ترجمة، مجير الأحمد عوده منشورات وزارة الثقافة الفلسطينية، ط1، 1998، رام الله.

- سعيد، ادوارد: إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الآداب - بيروت، ط1، 2004.
- سيمور مارتن ليست: رجل السياسية، ترجمة صبري حماد، دار الأوقاف الجديدة، بيروت، ورت.
- شاهين، أحمد: التنسيق الأردني الفلسطيني انقطاع أم قطيعه، شؤون فلسطينية، ع156-157، آذار، نيسان، 1986
- الشريف، ماهر "الجنود وتطور انتفاضة كانون المجيدة" صوت الوطن، نيقوسيا، ع4، ك1، 1989.
- الشريف، ماهر: البحث عن كيان دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، شركة، F.K.A المحدودة للنشر، نيقوسيا-قبرص، ط1، 1995.
- الشقيري، أحمد: من القمة إلى الهزيمة مع الملوك والرؤساء، دار العودة، ط1، بيروت، 1971
- صادق، نداء مطشر، التخلف والتحديث والتنمية، دراسة نظرية، جامعة قاربونس، بنغازي، 1998.
- صايغ، أنيس: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات الخاصة في 6 مجلدات، مج5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990.
- عباس، أبو مازن: طريق أوسلو، موقع الاتفاق يروي الأسرار الحقيقية للمفاوضات، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1994.
- عبد الرحمن، أسعد، النضال الفلسطيني، في إطار م.ت.ف. الموسوعة الفلسطينية، ق2، الدراسات الخاصة في ست مجلدات، مج5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990
- عبد المطلب غانم: دراسات في التنمية السياسية، مكتبة النهضة الشرقية، جامعة القاهرة، 1981.

غنايم، محمد حمزة: ما بعد الانهيار، مسيرة اوسلو النجاحات والفشل، سلسلة أوراق
إسرائيلية(11) صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ك1/2002

فلسطين، تاريخها، قضيتها: ط1، 1983، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

القاسم، أحمد محمود: انتفاضة الأقصى واحتمالات المستقبل، ط1، بلا سنة نشر.

قاسم، عبد الستار: الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة، مركز البحوث والدراسات
الفلسطينية، نيسان 1996، المحاضرات العامة (9).

قاسم، عبد الستار: الطريق إلى الهزيمة، نيسان، 1998.

قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، ط1، أيار، 2002 الناشر المكتبة الجامعية.

الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، لعام 1969، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
1972.

كلوداي بارت: تحليل قانوني للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول بناء الجدار
الفاصل، في الأراضي المحتلة، ترجمه، قيس جبارين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق
المواطن، سلسلة تقارير القانونية (37)

كوبان، هيلينا: المنظمة تحت المجهر، ترجمة وتقديم، سليمان الغزالي، بالتعاون مع جامعه
كامبردج، ط1.

مجموعة باحثين: أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني _ الإسرائيلي، تحرير عمر عبد الرزاق،
هاني سلمان، إعداد بسام الساكت، محمد صقر، تيسر عبد الجابر، مركز دراسات الشرق
الأوسط، ط1، 1994، حلقات بحث (7) دار البشير للنشر والتوزيع، عمان_الأردن.

مجموعة باحثين: الأبعاد الأمنية للاتفاق، إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي، آفاق الحاضر
والمستقبل، وقائع المؤتمر الدراسي، 1993/12/17، منشورات جامعة بيرزيت، مركز
دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني.

مجموعة باحثين: الرقابة العامة على السلطة التنفيذية، وقائع الندوة الخاصة بمناقشة تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية المنعقدة بتاريخ 1997/6/16، المداخلات: جرار القدوة، احمد الخالدي، حسن خريشة، عدنان عمرو، القدس، تشرين ثاني، 1997، الملتقى الفكري العربي.

مجموعة باحثين: الطريق الوعر، نظرة على المفاوضات الفلسطينية_الإسرائيلية من مدريد إلى أوسلو، ط1، أيلول، 1997، الناشر، دار التقدم العربي، للصحافة والنشر.

مجموعة باحثين: المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد أحمد، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان، 1997، دراسات(21).

مجموعة باحثين: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم، خليل الشقاقي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة التحليل الاستراتيجي، مارس 1995.

مجموعة باحثين: فوضى السلاح وأمن المجتمع الفلسطيني أمن المجتمع فوق امن الجميع، منشورات وزارة الإعلام وقائع الندوة التي عقدتها وزارة الإعلام الفلسطينية في رام وغزة، ط1، حزيران، 1995، كتاب رقم (15).

مجموعة باحثين: ما بعد ألأزمة التغيرات البنيوية الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، وقائع المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن، 22-23، تشرين1، 1998.

مجموعة باحثين: ما بعد اوسلو، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دار التحليل الاستراتيجي، ترجمة، محمد فياض صلاحات، تشرين2/2001

مجموعة مؤلفين: سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، ط1/ أيلول، 1998.

مذكرات: جيمس بيكر: وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، سياسة الدبلوماسية، المترجم، مجدي شرشر، الناشر، مكتبة مدبولي-القاهرة، ط1، 1999.

مذكرات: رياض، محمود: 1948-1978، البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، 1985.

مهام المرحلة الجديدة: التقرير السياسي لمؤتمر الوطني الثالث للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، 1972/3، منشورات لجنة الإعلام المركزية، ط2، 1975.

نجيب الرئيس، رياض، ودينا حبيب نحاس: المسار الصعب، المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها، علاقاتها، بيروت، منشورات دار النهار، ط1، ك2، 1976.

نخلة، خليل: أسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة، تعريب، البرت أغازريان، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - القدس، 2004.

نوفل، ممدوح: قصة اتفاق اوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة (طبعة اوسلو) الأهلية للتوزيع والنشر_عمان ط1، 1995.

هلال، جميل: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ط1، 1998.

هرشفلد، يائير: أوسلو صيغة السلام، مركز اسحق رابين لأبحاث السلام، إسرائيل، ط1، 2000

الكتب باللغة الأجنبية

After Oslo: New Realities Old Problems. Edit by George Giacaman & Dag Jorund Lonning, Pluto, Prees London, Chicago, 1998

Lucian w. Pye: Aspects of Political. Development, Boston, 1966

Mark Perry: A fire in Zion, the Israeli_Palestinian search for peace, Author of eclipse & for star, first edition, 1994.

Gresh Alain: PLO: Histoire Strategies Vers L'etat Palestinian, French S.P.A.G. papyrus, January 1983.

Lorans Henri: **The big game, East, West, and the competitors of an internationalism from 1945**, Paris , Arman kolan , 1991

Rondo Philippe: **The Middle East in the search from the peace, 1973-1982**, Paris , the university print papers in France , 1982

بيانات

بيان الإرهاب باسم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 7/11/1985.

بيان الجبهة الشعبية الرافضة للحلول الاستسلامية، في الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974.

البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي، شؤون فلسطينية، ع183، حزيران، 1988.

البيان السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الهدف،
1981/5/16

البيان السياسي، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة20، دورة القدس والشهداء، الجزائر،
ايلول1991.

البيان الصحفي الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: حول انسحابها من اللجنة
التنفيذية، ل. م. ت. ف.

بيان الفصائل العشر المعارضة لمؤتمر مدريد1991/10/24

بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين: حول قرارات مؤتمر القمة العربي الأول، بيروت،
1964/1/24، الحياة، بيروت، 1964/1/25، الوثائق العربية لعام 1964، بيروت،
الجامعة الأمريكية.

بيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشر، المجلس الوطني الفلسطيني، شؤون فلسطينية، ع
87-88، شباط، آذار، 1979.

بيان م. ت. ف. حول أزمة الخليج: تونس، 1990/8/18، شؤون فلسطينية، ع210، ايلول1990.

بيان مؤتمر القمة العربي التاسع، بغداد، 1978/11/5، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1978

بيان مؤتمر القمة العربي الثاني، الإسكندرية، 1964/9/11، الوثائق العربية لعام 1964

بيان: حبش، جورج: الأمين العام للجنة الشعبية لتحرير فلسطين، حول المؤتمر الوطني الثالث للجنة، بيروت، 1972/3/14، الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1972.

التقارير:

التقرير السنوي التاسع خلال العام 2003، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2003/2-ك1 2003/3-ك1.

التقرير السنوي الثالث، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 1998 2-ك1 1997-31-ك1 1997

التقرير السنوي الخامس، التحول الديمقراطي في فلسطين، القدس/أيار/2003، الملتقى الفكري العربي.

التقرير السنوي الخامس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 2000، 2-ك1 1999-31-ك1 1999.

التقرير السنوي السابع، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2-ك1 2001-31-ك1 2001، ط1 رام الله - آذار، 2002.

التقرير السنوي السادس، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، ط1، رام الله - شباط 2001، 2-ك1 2000-31-ك1 2000.

التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب تموز، 1967، الثورة العربية أمام معركة المصير.

التقرير السياسي الصادر عن الدورة الموسعة للجنة المركزية للجنة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مهمات الثورة الفلسطينية بعد غزو لبنان ومعركة بيروت: منشورات الإعلام المركزي، ك1، 1982.

التقرير الشهري الصادر عن المركز القانوني لدفاع عن الأرض والذي يرصد الانتهاكات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، المحرر عن شهر، ك2/ 2005سلام عليك أيتها الأرض الأسيرة

التقرير الصحفي: قضية الجدار في محكمة العدل الدولية، مرفق رقم (info-17-ج.م.و-14) صادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية، مجلس الوزراء الأمانة العامة، ص8 الجلسة الثانية، الثلاثاء، 2004/2/24.

تقرير اللجنة الخاصة المكلفة من المجلس التشريعي الفلسطيني حول تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة للعام 1996.

تقرير فريق العمل المستقل لتقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، الإصلاحات في السلطة الفلسطينية: ما الجديد؟ رئيس الفريق: ميشيل روكار مدير الفريق: هنري سيغمان المؤلفان يزيد صايغ و خليل الشقاقي، 4/ 2004.

تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، برعاية مجلس العلاقات الخارجية ميتشل روكار، رئيس الفريق، وهنري سيغمان، مدير المشروع، تأليف: يزيد الصايغ، خليل الشقاقي، ط1، 1999.

تقرير لجنة ميتشل لتقصي الحقائق 10/ 2000 لبحث أسباب اندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين أواخر شهر أيلول.

حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2004، حالة حقوق المواطن الفلسطيني، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن 2004.

المراقب الاجتماعي: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) ع8 أيار/ 2005.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ع1، نيسان 2005.

المركز الوطني للدراسات الاقتصادية: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 1996، حزيان 1997.

من يحكم الضفة الغربية: الإدارة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، تقرير ICG، رقم (32) للمجموعة الدولية لمعالجة أزمات الشرق الأوسط، 2004/9/28.

رسائل ماجستير

محمود، خالد سليمان فايز: اثر حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) 1987-2004، إشراف الدكتور عبد الستار قاسم، أجازت في 2004/5/18.

خلف شحادة محمد، سهيل: حرية الصحافة في عهد السلطة الفلسطينية من عام 1994 الى عام 2000 واثرها على التنمية السياسية في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة، بإشراف د. عبد الستار قاسم، اجازت بتاريخ، 2005/10/19.

مؤتمرات:

مؤتمر الخبراء لقضايا الحل الدائم، الموقف الإسرائيلي من قضايا الحل الدائم، الذي نظمته "مفتاح" أيلول 1999 في محافظة رام الله.

المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، رام /أيار/ 1998، القطاع الحكومي الفلسطيني، واقعه، مشكلاته، آفاق نموه، ومتطلبات إصلاحه.

مؤتمر أمان السنوي الثاني، لا للواسطة والمحسوبية والمحاباة، فندق ألبست أيسترن، رام الله، 28/3/2005.

مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة" تقييم التجربة ورؤية المستقبل " 14- 17/2005، قصر رام الله الثقافي.

الصحف:

الحياة الجديد، 2003/10/8

الحياة الجديدة، 2005/3/14،

الحياة الجديدة، 2004/7/21

الحياة 1999/12/17م

الحياة الجديدة 2005/3/16

الأيام 2002/11/10.

الأيام 2002/11/4.

مصادر عبرية: الأحد 2002/2/3

المجلات:

البيادر السياسي: ع811، 2002/8/14

حقوق الناس: مجلة شهرية تعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، تصدر عن " القانون " الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة من اجل بناء دولة القانون في فلسطين ع42، أب، اغسطس، 2000، السنة الرابعة.

حقوق الناس: تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية يترك أثارا ايجابية في أوساط الشعب، رغم الشعور بالأسى من فداحة التجاوزات والمخالفات، مجلة صادرة عن جمعية القانون من أجل بناء دولة القانون في فلسطين، ع5، تموز 1997

حقوق الناس: مجلة شهرية تعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، تصدر عن جمعية القانون من اجل بناء دولة القانون في فلسطين، ع5، تموز 1997، السنة الأولى.

حقوق الناس: مجلة شهرية تعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، تصدر عن جمعية القانون من اجل بناء دولة القانون في فلسطين، ع4، حزيران 1997، السنة الأولى.

الزمرة المرتدة وقضية التحالفات الحقيقة: السنة 23، ع2، نيسان 1972.

السياسة الفلسطينية: السنة الرابعة، ع14، ربيع 1997.

السياسة الفلسطينية: ع3و4 صيف، خريف، 1994.

السياسة الفلسطينية: السنة 4، ع14، ربيع 1997.

- السياسة الفلسطينية: السنة 5، ع20، خريف 1998.
- السياسة الفلسطينية: السنة 6، ع22، ربيع 1999.
- السياسة الفلسطينية: ع19، السنة الخامسة، صيف 1998
- السياسة الفلسطينية: السنة 4، ع14، ربيع 1997.
- السياسة الفلسطينية: السنة 6، ع21، شتاء 1999.
- السياسة الفلسطينية: السنة 7، ع 25، شتاء 2000
- شؤون فلسطينية: بيروت، ع 7، آذار 1972
- شؤون فلسطينية: ع 87-88، شباط، آذار، 1979
- شؤون فلسطينية: ع15، تشرين 2، 1972
- شؤون فلسطينية: ع154-155، ك2 شباط 1986
- شؤون فلسطينية: ع156-157، آذار، نيسان، 1986
- شؤون فلسطينية: ع158-159، أيار - حزيران، 1985
- شؤون فلسطينية: ع183، حزيران 1988
- شؤون فلسطينية: ع193، نيسان 1989.
- شؤون فلسطينية: ع210، ايلول 1990.
- شؤون فلسطينية: ع217-218، نيسان-أيار 1991
- شؤون فلسطينية: ع221-222، آب-ايلول 1991
- شؤون فلسطينية: ع28، ك1، 1973.
- شؤون فلسطينية: ع30، شباط 1974

- شؤون فلسطينية: ع4، أيلول، 1971
- شؤون فلسطينية: ع40، ك1، 1974.
- شؤون فلسطينية: ع46، حزيران، 1975
- شؤون فلسطينية: ع5، تشرين2، 1971
- شؤون فلسطينية: ع90، أيار، 1979.
- صوت الوطن، نيقوسيا، ع4، ك1، 1989.
- فلسطين: كنفاني، غسان: سلسلة مقالات، الجدار الأردني أمام فلسطين، ع44، 1966/6/30
- قراءات سياسية: السنة2، ع1، شتاء1412هـ، 1992، مركز دراسات الإسلام والعالم
- مجلة الباحث العربي: ع9، 1983.
- مجلة الدراسات الفلسطينية: ع8، 1991.
- مجلة السياسة الدولية: ع114، أكتوبر، 1993.
- المستقبل العربي: ع177، تشرين2/1993
- الموجز السياسي: صادرة عن المنتدى السياسي الفلسطيني عدد(65) 24 ذو الحجة 1424 الموافق 2004/2/15.
- الهدف: ع764، نيسان، 1985.
- أحاديث، خطب، مذكرات
- حديث، الحسن، خالد: عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قطر، الرأي العام، الكويت، 3-1974/4/5
- الخلاف داخل حركة فتح: المطلوب من أجل تصليب بنيان الثورة وضمان إستمراريتها، الوطن، السنة16، ع3، 1983/7/15.

مجموعه خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، ق3، فبراير 1962م، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة،

مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى اللجنة التنفيذية، ل م.ت.ف. الهدف، 1973/11/17.

مذكره الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: الموجهة إلى اللجنة التنفيذية حول، ما تراه الجبهة في طبعة المنظمة 1968/4/22، الوثائق العربية لعام 1968

مشروع السلام الفلسطيني، " إعلان الاستقلال" القاهرة، شركة الفجر للطباعة، ك2، 1989.

وثائق ومخطوطات

ملف وثائق فلسطين، ج2، القاهرة، وزارة الإرشاد القومي، بلا تاريخ.

الموسوعة الفلسطينية، القسم العام في أربعة مجلدات، مج3، دمشق، 1984.

الوثائق العربية لعام 1964، بيروت، الجامعة الأمريكية.

الوثائق العربية لعام 1965، بيروت، الجامعة الأمريكية.

الوثائق العربية لعام 1966، بيروت، الجامعة الأمريكية.

الوثائق العربية لعام 1970

الوثائق العربية لعام 1973

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1973

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1974.

الوثائق الفلسطينية العربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1974

وثائق معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، 1979.

الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970.

مواقع اليكترونية:

أسامة العيسى: الفساد في السلطة الفلسطينية،

2005/3/14www.elaph.com/elaphweb/Politics/2005/3/47740.htm

الوادية، سليم: الرئيس والمرحلة، جريد الصباح www.alsbh.com.

بشارة، عزمي: لكي لا نتحول إلى قطيع، جريدة البيان، الأربعاء 1 ذو الحجة،

www.albayan.co.ae 2002/2/13، 1422

: أسئلة لنقاش فلسطيني، جريدة السفير، لبنان، 11/5/2002 www.bintjbeil.com

: حول الوضع الداخلي بعد العدوان، الحياة، 17/5/2002، www.amin.org

: الحوار ضروري، 16/8/2002 www.amin.org

: توازن النقائض بعد عرفات، 20/11/2004، www.binjibeil.com

بن أفرات، روني: الانتفاضة الثانية أعادت القضية إلى الراء، الصبار نصف شهرية سياسية

وثقافية مستقلة، 14/11/142 www.hanitzotz.com / alsabar/180/roni.htm

جلال عارف، أزمة الحوار الفلسطيني بين المرونة المطلوبة والتنازلات المرفوضة، صحيفة

البيان الإماراتية 2/2/2003 www.albayan-magazine.com

حبيب، هاني: مستلزمات الحوار الوطني الراهن 3/6/2005

www.alhayat-j.com/search.php?cid=221

الحمايدة، أنور: حاميتها حراميتها، جريدة الأيام 14/4/2005 www.alayam.com/ArticleDetail.asp

حوارني، عبد الله: شعار الوحدة الوطنية هل هو قابل للتحقيق؟ جريدة البيان، 16/7/1999

www.albayan.co.ae

الحوت، شفيق: التعديل المطلوب للميثاق الوطني الفلسطيني يعني إلغاء منظمة التحرير،

جريدة البيان، الأربعاء، 22 رجب 1419، 11 نوفمبر 1998 www.albayan.co.ae

الحياة الجديدة الإلكترونية: شارون يستبق حوار القاهرة بإعلان رفضه إبرام وقف رسمي

لاطلاق النار، 2005/3/15 www.Alhayat-j.com

خالد، تيسير: الدفاع عن الطبقة العاملة والصناعة الوطنية، 2005/5/8. www.alhourriah.org

خضر، محسن: النفاق الأوروبي تجاه المسألة الفلسطينية،

www.alwatan.com/graphics/2001/Dec/27.12/heads/ot6.htm

رأي الوطن: (عوفر) نموذج للسجن الكبير

www.alwatan.com/graphics/2003/01jan/4.1/heads/ft14.htm

الربيعي، احمد: القيادة الفلسطينية أولاً، الشرق الأوسط، الأحد 2004/7/18

www.metransparent.com/testahmad-robii-plo-leaders-ship.htm

رميح، طلعت: التهدة في فلسطين تكتيك وليس استراتيجية، 2005/2/9،

www.almoslim.net/Moslim_Files/sharm/art_list_main.cfm

الريماوي، عبد الرحيم: قياديون فلسطينيون يحصرون نتائج زيارة كلينتون في إلغاء الميثاق،

جريدة البيان، الخميس، 28/ شعبان 1419هـ 17/ 12/ 1998

www.albayan.co.ae/albayan/1998/12/17/sya/18.htm

صلاحات، مهند: الفساد الإداري والمالي في السلطة الفلسطينية، [الحوار المتمدن ع874](#)،

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=1978920042/6/24

صوت الشعب: الفساد يضع السلطة الفلسطينية في مأزق، ع231، 2004/9/13،

www.albadil.org/article.php3?id_article=279

طنطاوي، معين: الحوار بين الفصائل، 2005/2/5،

www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_8.htm

عامر، راشد: جولة الحوار الفلسطيني الجديدة في القاهرة 2003/6/1، www.arabs48.com

عبيد، أكرم: المنظمات غير الحكومية والقضية الفلسطينية، مشاريع متعددة والهدف، شطبُ

وتصفية قضية اللاجئين وحقهم بالعودة،

<http://www.al-moharer.net/moh222/akram-obeid222.htm>

العجرمي، أشرف: الحوار الوطني: توقعات لا تعكس الواقع. 3/18/2005 الأيام الإلكترونية

www.al-ayyam.ps

عرب تايمز: عميلة لا فض فوك www.arabtimes.com/O.F/osama/Doc20.htm

عمرو نبيل: اتفاق القاهرة مولود بين يدي الحذر والخطر. الموقف السياسي 2005/3/23،

www.alhayatj.com/details.php?opt=3&id=911

الفيشاوي، خالد: ندوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الأزمة الفلسطينية الراهنة أحد صور استئراء الفساد والاستبداد في المجتمعات العربي: 2004 /9/19

www.kefaya.org/reports/040819feesh.htm

القدس العربي: الكشف عن أربعة أشخاص متورطين بالفساد واختلاس الأموال، 2005/4/9

2005/4/4، www.palmedia.ps/news_details.asp?news_no=2440

قريع احمد: تطبيق قانون الخدمة المدنية بشقيه الإداري والمالي 2005/7/4 جريدة القدس.

<http://www.alquds.com/inside.php?opt=3&id=19089>

كيالي، ماجد: خلافت الساحة الفلسطينية والتحديات التي تواجهها على هامش حوارات القاهرة، الوطن، العدد، 844 السنة 3، الثلاثاء، 18 ذو القعدة، 1423هـ

21/يناير/2003، www.alwatan.com.

كيالي، ماجد: مباحثات القاهرة وإشكالية الوحدة الوطنية الفلسطينية، جريدة البيان، الثلاثاء

26/شوال/1423هـ-2002/12/31 www.albayan.co.ae

كيالي، ماجد، من اتفاق مدريد إلى أوسلو إلى خريطة الطريق. وماذا بعد،

www.amin.org. 2003/9/20

اللاوندي، سعيد: وراء الأحداث: بعد قرار الاتحاد الأوروبي اعتبار حماس منظمة إرهابية، شكوك حول دور أوروبا كوسيط محايد في عملية السلام، الأربعاء، 27/رجب/1424هـ،

2003/9/24، السنة 127، ع 42660،

www.ahram.org.eg/Archive/2003/9/24/REPO3.HTM

مجدلاني، أحمد: إشكاليات استئناف حوار القاهرة، 2004/9/022، الحياة الجديدة،

www.alhayat-j.com

المركز الصحافي الدولي: الاتحاد الأوروبي يطالب إسرائيل بسحب قواتها من أراضي السلطة ووقف اعتداءاتها وتدميرها للمنشآت، 2002/12/29،

www.ipc.gov.ps/ipc_a/ipc_a-1/a_News/ipc_news1-2002/ipc-a_news1053.htm

مركز العودة الفلسطيني: المعتقلون الفلسطينيون، قراءة فيما يسمى اتفاقيات السلام،

ع123 www.prc.org.uk، 2004/5/13

المركز الفلسطيني للإعلام: التطوير النوعي لسلح المقاومة الفلسطينية 2003/4/25

<http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/glory/tatwer.htm>

المركز الفلسطيني للإعلام: حماس تستهجن حملة وزارة الثقافة وشركتي الاتصالات وجوال

لدعم برامج خليعة بدل دعم الأسرى ومنكوبي بيت حانون ورفع 2004/8/16

www.palestineinfo.net/arabic/palestoday/dailynews/2004/aug04/16_8/details3.htm

المركز الفلسطيني للإعلام: وحدة الإعلام المقاوم حركة المقاومة الإسلامية حماس،

التطوير النوعي لسلح المقاومة الفلسطينية 2003/4/25

<http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/glory/tatwer.htm>

المسلم: عبد العزيز الرنتيسي في سطور،

www.almoslim.net/figh_wagi3/print_R.cfm?id=356*27/2/1424

مكانة حقوق الإنسان في دولة فلسطين، ع3، حزيران، 1997، www.phrmg.org

نادين، بيكودو: المجتمع الفلسطيني من الانتفاضة إلى انتفاضة بين التحرر الوطني وبناء

الدولة، 2004/12/14. www.mondiploar.com

نوفل، ممدوح: حصار عملية السلام في عشر سنوات، 1991-2001، 2004/10/28،

الملاحق

الملحق رقم (1) الرسائل المتبادلة بين رئيس م.ت.ف (عرفات) ورئيس الحكومة الإسرائيلية (رابين) ووزير الخارجية النرويجي (هولست) تونس_ القدس 9/9/1993.

الخطاب الأول

من الرئيس ياسر عرفات إلى إسحاق رابين رئيس وزراء إسرائيل

السيد رئيس الوزراء

إن التوقيع على إعلان المبادئ يرمز لعصر جديد في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمان راسخ، أحب أن أؤكد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلام وأمن جديد وتقبل المنظمة قرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338 .

إن المنظمة تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكل حدثاً تاريخياً ويفتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك من أجل تأكيد التزامهم، ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات .

وفي ضوء إيدان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن 242 و 338 فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول وبالتالي فإن منظمة التحرير تتعهد بأن تقدم إلي المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني .

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الخطاب الثاني

من إسحاق رابين

إلى الرئيس ياسر عرفات

السيد الرئيس

رداً على خطابكم المؤرخ في 9 سبتمبر 1993، فأنتني أحب أن أؤكد لكم، في ضوء التزامات منظمة التحرير الفلسطينية المتضمنة في خطابكم، فإن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وستبدأ مفاوضات مع منظمة التحرير في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط .

إسحاق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

الخطاب الثالث

من الرئيس ياسر عرفات

إلى يوهان هولست - وزير خارجية النرويج

عزيزي الوزير هولست

أرغب في أن أكد لكم أنه بمقتضي التوقيع علي إعلان المبادئ فإنني سوف أضمن المواقف التالية في بياناتي العلنية :

في ضوء العصر الجديد الذي رمز إليه التوقيع علي إعلان المبادئ فإن منظمة التحرير تشجع وتدعو الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة إلي الاشتراك في الخطوات المؤدية إلي تطبيع الحياة ومعارضة العنف والإرهاب والمساهمة في السلام والاستقرار والمشاركة بفاعلية في إعادة البناء والتنمية الاقتصادية والتعاون .

المخلص

ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

الملحق رقم (2) اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو" أو اتفاق " غزة - أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني والموقع عليه في 13/9/1993
إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

(المسودة النهائية المتفق عليها في 19/8/1993)

أن حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط) ممثلاً الشعب الفلسطيني، يتفقان على أن الوقت حان لإنهاء عقود من المواجهات والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية :

المادة الأولى: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الحالية في الشرق هو بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية. (المجلس المنتخب) المجلس للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338.

من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلام بمجملها وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338 .

المادة الثانية: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا .

المادة الثالثة: الانتخابات

من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفقاً لمبادئ الديمقراطية، ستجري انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة للمجلس في إشراف متفق ومراقبة دوليين متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كالملحق رقم (1) بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ .
ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية تمهيدية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة الرابعة: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية .

المادة الخامسة: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي.

تبدأ فترة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة .

يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة السادسة: النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس .

وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية التعليم والثقافة والصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه .

المادة السابعة

سينتاقض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية "الاتفاقية الانتقالية. ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبيق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.

من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحياتها ومسؤولياتها .

بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة الثامنة: النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام .

المادة التاسعة: القوانين والأوامر العسكرية

سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه. سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية .

المادة العاشرة: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة:

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات.

المادة الحادية عشر:

التعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق برامج محددة، في البروتوكولات المرفقة كالملاحق الثالث والملاحق الرابع بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

المادة الثانية عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن.

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتَي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك .

المادة الثالثة عشر: إعادة تموضع القوات الإسرائيلية.

بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر .

وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية .

سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن .

المادة الرابعة عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول المرفق كالملاحق رقم (2) .

المادة الخامسة عشر: تسوية المنازعات

سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر .

يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.

يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

المادة السادسة عشر: التعاون الفلسطيني - الإسرائيلي فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية:

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال" برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق كالملاحق رقم أربعة .

المادة السابعة عشر: بنود متفرقة

يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه .
جميع البروتوكولات الملحق بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزء
لا يتجزأ من الاتفاق.

نص ملحق الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي:

في ما يأتي ترجمة عن النص الإنكليزي لملاحق الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الأربعة حول
ترتيبات الحكومة الفلسطينية الانتقالية الذاتية والذي من المتوقع أن يتم التوقيع عليه في واشنطن حيث بدأت
جولة المفاوضات العربية الإسرائيلية الحادية عشرة :

الملحق الأول بروتوكول حول روح وشروط الانتخابات:

حق لفلسطينيي القدس الذين يعيشون فيها المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً لاتفاقية بين الطرفين
وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.
أ - نظام الانتخابات.

ب - صيغة الإشراف المتفق عليه والمراقبة الدولية وتركيباتها الفردية.

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بحملة الانتخابات، بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الإعلام وإمكانية
ترخيص محطة بث إذاعي وتلفازي.

لن يتم الإجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين (النازحين) الذين كانوا مسجلين يوم 4 حزيران
يونيو 1967 بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في عملية الانتخابات لأسباب عملية .

الملحق الثاني: بروتوكول حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا .

سيتم فصل الطرفان ويوقعان في خلال فترة شهرين من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ اتفاقية
حول انسحاب قوات إسرائيلية من قطاع غزة. وتشمل هذه الاتفاقية ترتيبات شاملة تطبق على قطاع غزة
ومنطقة أريحا عطفًا على الانسحاب الإسرائيلي.

تتخذ إسرائيل انسحاباً مبرمجاً وسريعاً لقوات عسكرية إسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور
التوقيع على اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وتستكمل خلال فترة لا تتعدى الأربعة أشهر من توقيع هذه
الاتفاقية.

وتشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه إضافة إلى أمور أخرى :

أ - ترتيبات لانتقال هادئ وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين
الفلسطينيين .

ب - تركيبة وصلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية في هذه المناطق ما عدا الأمن الخارجي،
والمستوطنات، والإسرائيليين، العلاقات الخارجية ومسائل أخرى متبادلة ومتفق عليها.

ج - ترتيبات تولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المكونة من ضباط شرطة
مجندين محلياً ومن الخارج (حملة جوازات سفر أردنية ووثائق سفر صادرة من مصر). وأولئك الذين
سيشاركون في الشرطة الفلسطينية وهم من الخارج يجب تدريبهم كشرطة وضباط .

د - وجود دولي أو أجنبي مؤقت، حسب ما يتفق حوله.

هـ - تشكل لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية إسرائيلية مشتركة لأهداف أمنية متبادلة .

و - برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي، يتضمن إنشاء صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي. ينسق ويتعاون الطرفان بشكل مشترك ومنفرد مع الأطراف الدولية والإقليمية لدعم هذه الأهداف .

ز - ترتيبات لضمان مرور أمن للأشخاص والمواصلات بين قطاع غزة ومنطقة أريحا .
4- تشمل الاتفاقية المشار إليها أعلاه ترتيبات للتنسيق بين الطرفين بخصوص المعابر أ: غزة - مصر، ب: أريحا - الأردن

5- المكاتب المسؤولة عن تنفيذ السلطة والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية بموجب الملحق رقم 2 وبند رقم 6 من إعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة وفي منطقة أريحا حتى إنشاء المجلس.
6- إضافة إلى هذه الترتيبات المتفق عليها، يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير في الفترة الانتقالية .

الملحق الثالث: بروتوكول التعاون الإسرائيلي - الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية.

ينفق الجانبان على تشكيل "لجنة إسرائيلية - فلسطينية دائمة للتعاون الاقتصادي تركز عملها، من بين أمور أخرى، على ما يأتي :

1-تعاون في حقل الماء يشمل " برنامجاً لتنمية الموارد المائية" يعده خبراء من كلا الجانبين ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويتضمن مقترحات لإجراء دراسات وخطط حول حقوق كل جانب في المياه إضافة إلى استخدام عادل للموارد المائية المشتركة، على أن يطبق في المرحلة الانتقالية وما بعدها .

2-تعاون في حقل الكهرباء يشمل "برنامجاً لتنمية الموارد الكهربائية" ويحدد أيضاً إجراءات التعاون في إنتاج الموارد الكهربائية والحفاظ عليها وشرائها وبيعها .

3-تعاون في حقل الطاقة يشمل "برنامجاً لتطوير الطاقة" يتعلق باستغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خصوصاً في قطاع غزة وفي النقب ويشجع على استغلال مشترك لموارد الطاقة الأخرى. ويمكن لهذا البرنامج أيضاً أن يتضمن بناء تجمع صناعي ببتروكيميائي في قطاع غزة وبناء أنابيب نفط وغاز .

4-تعاون في حقل المال يشمل "برنامجاً للتطوير المالي" و "برنامج عمل" لتشجيع الاستثمارات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي إسرائيل وكذلك تأسيس "بنك فلسطيني للتنمية ."

5-تعاون في مجال النقل والاتصالات مع إعداد برنامج يحدد الخطوط العريضة لإنشاء "منطقة مرفأ غزة" وينص على إقامة خطوط نقل واتصالات من وإلى الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل وإلى دول أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن البرنامج سينص على بناء ما هو ضروري من الطرقات والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات الخ ...

6-تعاون في مجال التجارة بما في ذلك إعداد دراسات و"برامج لتشجيع التجارة" بهدف تشجيع التجارة المحلية والإقليمية وبين دول المنطقة. إضافة إلى دراسة حول إمكانية إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي إسرائيل مفتوحة أمام الجانبين وتعاون في المجالات الأخرى المرتبطة بالتجارة .

7-تعاون في مجال الصناعة بما في ذلك إعداد "برنامج لتطوير الصناعة" تنص على إقامة مراكز إسرائيلية - فلسطينية للبحث الصناعي والتنمية وتشجع على تشكيل شركات فلسطينية - إسرائيلية وتحدد

الخطوط العريضة للتعاون في صناعات النسيج والأغذية والأدوية والإلكترونيات والماس والكومبيوتر وغيرها من الصناعات ذات الأساس العلمي.

8- برنامج للتعاون في حقل العمل وتنظيم العلاقات في هذا المجال وتعاون في المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

9- خطة لتنمية الطاقات البشرية والتعاون تنص على تنظيم محترفات وندوات إسرائيلية - فلسطينية وعلى إقامة مراكز تأهيل مشتركة ومراكز أبحاث وبنوك للمعلومات .

10- خطة لحماية البيئة تنص على تدابير مشتركة (و - أو) منسقة في هذا المجال .

11- برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصال ووسائل الإعلام .

12- أي برامج أخرى ذات اهتمام مشترك .

الملحق الرابع: بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي-الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية.

1- يتعاون الجانبان في إطار مساعي السلام المتعددة الأطراف للتشجيع على وضع برنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة، تطلقه مجموعة السبع (مجموعة الدول الصناعية السبع). ويطلب الجانبان من مجموعة السبع أن تسعى إلى مشاركة دول أخرى مهتمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والدول العربية في المنطقة ومؤسسات عربية إضافة إلى القطاع الخاص .

2- يتضمن "برنامج التنمية" عنصرين:

أ- برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- برنامج تنمية اقتصادية إقليمي.

أ برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة يتضمن النقاط التالية :

1. برنامج إعادة تأهيل اجتماعي يتضمن "برنامجاً للإسكان والبناء.

2. خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة.

3. برنامج لتطوير البنية التحتية ماء وكهرباء ونقل واتصالات إلخ ...

4. برنامج للموارد البشرية

5. برامج أخرى .

ب - برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي يمكن أن يتضمن النقاط التالية :

(1) تأسيس "صندوق للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة أولى و"بنك للتنمية في الشرق الأوسط" كخطوة ثانية .

(2) وضع "برنامج إسرائيلي - فلسطيني - أردني" مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت

(3) البحر المتوسط (غزة) - قناة البحر الميت.

(4) مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائية

(5) برنامج إقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحريك إقليمي للوقاية من التصحر .

(6) ربط الشبكات الكهربائية.

(7) تعاون إقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى واستغلالها صناعياً .

(8) برنامج إقليمي للسياحة والنقل والاتصالات .

(9) تعاون إقليمي " في مجالات أخرى.

3- سيعمل الجانبان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وينسقان تحركهما بهدف إنجاحها. يحث الطرفان على مواصلة النشاطات بين الجولة والأخرى وعلى إعداد دراسات حول إمكانية تطبيق ما يتم الاتفاق عليه داخل مختلف مجموعات العمل المتعددة الأطراف .

يلي الملحقات الأربعة ثلاث صفحات تتضمن ملاحظات تحدد نقاط التفاهم والاتفاقات الخاصة بالبنود السابقة .

الجدول الزمني لتطبيق الاتفاق

في ما يأتي الجدول الزمني المقرر لتطبيق الاتفاق بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة :

يبدأ تطبيق إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد شهر من توقيعه الذي يتوقع أن يتم خلال الأيام المقبلة في واشنطن في إطار مفاوضات السلام .

في الشهرين اللذين يعقبان دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ يبرم الطرفان اتفاقاً حول انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا في الضفة الغربية.

- ما إن يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ تقوم إسرائيل في المقابل بنقل محدود للسلطات إلى الفلسطينيين.
- فور التوقيع على الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة أريحا، تقوم إسرائيل بسرعة وفق برنامج محدد بسحب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. ويتم هذا الانسحاب في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر بعد توقيع الاتفاق .

- تجري انتخابات مباشرة لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي في الأراضي المحتلة بعد تسعة شهور على الأكثر من دخول إعلان المبادئ حيز التنفيذ. وبعد تشكيل المجلس الفلسطيني على الحكم العسكري الإسرائيلي الانسحاب .

- تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة في باقي الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات. وتجري عمليات إعادة انتشار أخرى للقوات الإسرائيلية في مواقع محددة مسبقاً، وبشكل تدريجي جنباً إلى جنب مع تولي الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام والأمن الداخلي .

- تبدأ المرحلة الانتقالية لخمسة أعوام مع الانسحاب من قطاع غزة ومن منطقة أريحا .
- تبدأ المفاوضات حول الوضع النهائي للأراضي المحتلة في أسرع وقت ممكن وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية.

مكان التوقيع: البيت الأبيض الأميركي

عن الوفد الفلسطيني

محمود عباس

الفيدرالية الروسية

اندرية كوزريف

ابرم في واشنطن يوم 1993/9/13

الموقعين: عن حكومة إسرائيل

شمعون بيريس

الشاهدان الولايات المتحدة الأمريكية.

وارن كريستوفر

الملحق رقم (3) اتفاق تنفيذ الحكم الذاتي في قطاع غزة ومنطقة أريحا القاهرة،

1994/5/4

الطرفان: حكومة دولة إسرائيل و م.ت.ف ممثلة الشعب الفلسطيني.

الديباجة

يؤكد الطرفان في إطار مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد في تشرين الأول [أكتوبر] 1991 ما يأتي:

عزمها على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

يؤكدان عزمهما على التعايش السلمي والعيش في ظل الكرامة والأمن المتبادلين مع الاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة.

يؤكدان رقيتهما في تحقيق سلام عادل وشامل من خلال العملية السياسية المتعلقة عليها. ويؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والتعهدات الواردة في الرسائل التي تبادلها ووقعها رئيس وزراء إسرائيل ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية في 9 أيلول (سبتمبر) 1993.

ويؤكدان أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام برمتها وأن المفاوضات في شأن الوضع النهائي ستقضي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 و 238.

ويرغبان في تجسيد إعلان المبادئ في شأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الذي وقع في واشنطن في أيلول (سبتمبر) 1993 وأيضا محاضر الجلسات (المسماة في ما بعد جميعا «إعلان المبادئ») وبوجه خاص البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا. يتفق الطرفان على الترتيبات الواردة أدناه في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا:

المادة الأولى: تنفيذ لهذا الاتفاق:

- أ. تم رسم حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا في الخريطين 1 و 2 المرفقتين بهذا الاتفاق.
- ب. «المستوطنات» تعني غوش قطيف ومناطق مستوطنات إريتر وكذل بقية المستوطنات في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم 1.
- ج. «منطقة المنشآت العسكرية» تعني منطقة المنشآت العسكرية الإسرائيلية على طول الحدود المصرية في قطاع غزة على النحو المبين في الخريطة الرقم 1.
- د. تعبير «الإسرائيليون» يتضمن أيضا الوكالات الإسرائيلية القانونية والمؤسسات المسجلة في إسرائيل.

المادة الثانية: الجدول الزمني لانسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية

- 1- تبدأ إسرائيل تنفذ جدول زمني سريع لانسحاب قواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة أريحا فور توقيع هذا الاتفاق. وتنتهي إسرائيل هذا الانسحاب في غضون ثلاثة أسابيع اعتبارا من تاريخ التوقيع.
- 2- يتضمن انسحاب إسرائيل اخلاء كل القواعد العسكرية وأية منشآت عسكرية ثابتة تسلم إلى الشرطة الفلسطينية التي ستشكل طبقا للمادة التاسعة (والمسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية») في إطار

الترتيبات الواردة في البروتوكول الذي يتعلق بانسحاب القوات الإسرائيلية العسكرية والموقف بهذا الاتفاق في الملحق رقم 1.

3- يتزامن انسحاب إسرائيل مع إعادة انتشار بقية قواتها العسكرية عند المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق تنفيذاً لمسؤولية إسرائيل عن الأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويتعين أن تكون إعادة الانتشار هذا تنفيذاً كاملاً للمادة الثالثة عشرة من إعلان المبادئ في ما يتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا فقط.

4- وتنفيذاً لهذا الاتفاق يمكن أن تتضمن «القوات العسكرية الإسرائيلية» الشرطة الإسرائيلية وقوى الأمن الإسرائيلية الأخرى.

5- للإسرائيليين بما في ذلك القوات الإسرائيلية العسكرية أن يستخدموا بحرية الطرق الواقعة داخل حدود قطاع غزة ومنطقة أريحا. وللفلسطينيين أن يستخدموا بحرية الطرق العامة التي تجتاز المستوطنات كما ينص على ذلك الملحق الرقم 1.

6- تنتشر الشرطة الفلسطينية وتنهض بمسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين طبقاً لهذا الاتفاق وللملحق الرقم 1.

المادة الثالثة

1- تقوم إسرائيل بنقل السلطات حسبما ينص هذا الاتفاق من القيادة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى السلطة الفلسطينية التي ينص الاتفاق على إقامتها طبقاً للمادة الخامسة من هذا الاتفاق باستثناء السلطة التي ستستمر إسرائيل في ممارستها حسبما ينص هذا الاتفاق.

2- في ما يتعلق بنقل السلطات وممارستها في المجالات المدنية تم نقل الصلاحيات والمسؤوليات والنهوض بها على النحو الذي حدده البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون المدنية والموافق بهذا الاتفاق في الملحق رقم 2.

3- يحدد الملحق الرقم 2 الترتيبات الرامية إلى نقل الصلاحيات والمسؤوليات المتفق عليها في هدوء وسلام.

4- عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي ونقل الصلاحيات والمسؤوليات على النحو المفصل في الفقرتين 1 و 2 أعلاه وفي الملحق الرقم 2 يتم حل الإدارة الإسرائيلية المدنية في قطاع غزة ومنطقة أريحا ويتم انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية. ولا يحول انسحاب القيادة العسكرية الإسرائيلية دون استمرار هذه الإدارة المدنية في ممارسة الصلاحيات والمسؤوليات التي ينص عليها هذا الاتفاق.

5- يتم تشكيل لجنة مدنية مشتركة للتنسيق والتعاون ولجنتين فرعيتين إقليميتين للشؤون المدنية في غزة ومنطقة أريحا على التوالي للنهوض بالتنسيق والتعاون في الشؤون المدنية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على النحو المفصل في الملحق الرقم 2.

6- تقع مقرات مكاتب السلطة الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا إلى حين بدء عمل المجلس الذي سينتخب طبقاً لإعلان المبادئ.

المادة الرابعة: بنية السلطة الفلسطينية وتشكيلها.

- 1- تتألف السلطة الفلسطينية من هيئة تضم 24 عضوا تمارس جميع السلطات التشريعية والتنفيذية وتهض بالمسؤوليات التي تنقل إليها بموجب هذا الاتفاق طبقا لهذه المادة وستكون مسؤولة عن ممارسة الوظائف القضائية طبقا للفقرة 1، ب من المادة السادسة من هذا الاتفاق.
- 2- تتولى السلطة الفلسطينية إدارة المصالح التي تنقل إليها ولها أن تنشئ في حدود اختصاصها إدارات أخرى وتلحق بها وحدات إدارية على النحو الذي يقتضيه تنفيذ مسؤولياتها. وعليها أن تحدد الإجراءات الداخلية الخاصة بها.
- 3- على منظمة التحرير الفلسطينية أن تبلغ إلى حكومة إسرائيل أسماء أعضاء السلطة الفلسطينية وأي تغيير في أعضائها. ويسري أي تغيير في عضوية السلطة الفلسطينية بموجب رسائل متبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل.
- 4- بمجرد تنفيذ الخطوات المنصوص عليها في الفقرة السابقة يبدأ كل عضو في السلطة الفلسطينية ممارسة مهام وظيفته.

المادة الخامسة: الولاية القانونية

- 1- تشمل صلاحيات السلطة الفلسطينية كل الشؤون التي تدخل في نطاق اختصاصها الإقليمي والوظيفي والشخصي كما يأتي:
أ. يشمل نطاق الاختصاص الإقليمي قطاع غزة ومنطقة أريحا على النحو المحدد في المادة الأولى باستثناء المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية.
و يدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية طبقا لنصوص هذا الاتفاق.
ب. يشمل الاختصاص الوظيفي جميع السلطات والمسؤوليات المنصوص عليها في هذا الاتفاق. ولا تتضمن هذه الولاية العلاقات الخارجية والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي.
ج. تمتد الولاية على الأشخاص إلى جميع الأفراد الكائنين في نطاق الاختصاص الإقليمي المشار إليه أعلاه باستثناء الإسرائيليين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذا الاتفاق.
- 2- تخول السلطة الفلسطينية في حدود صلاحياتها سلطات ومسؤوليات قانونية والتشريعية وتنفيذية وقضائية حسبما ينص هذا الاتفاق.
- 3- أ. تملك إسرائيل سلطة على المستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والأمن الخارجي والأمن الداخلي والأمن العام للمستوطنات ومنطقة المنشآت العسكرية والإسرائيليين والصلاحيات والمسؤوليات الأخرى المتفق عليها والمنصوص عليها في هذا الاتفاق.
ب. تمارس إسرائيل سلطتها من خلال قيادتها العسكرية التي ستظل في هذا السبيل تحتفظ بالصلاحيات التشريعية والقضائية والتنفيذية والمسؤوليات الضرورية طبقا للقانون الداخلي. ولا يحد هذا النص من تطبيق القانون الإسرائيلي على أي شخص من الإسرائيليين.
- 4- تمارس السلطات التي تتعلق بالمجال الكهربائي والمغناطيسي والمجال الجوي طبقا لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

- 5- تخضع أحكام هذا المادة للترتيبات القانونية المحددة والمفصلة في البروتوكول الذي يتعلق بالشؤون القانونية والوارد في الملحق الرقم 3 المرفق بهذا الاتفاق. ولإسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تتفاوضا في شأن أية ترتيبات قانونية أخرى.
- 6- تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية في الأمور التي تتعلق بالاستشارات القانونية في المجالين الجنائي والمدني من خلال اللجنة الفرعية المختصة المشتركة.

المادة السادسة: صلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها

- 1- للسلطة الفلسطينية الصلاحيات الآتية طبقاً لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه:
- أ. الصلاحيات القانونية المحددة في المادة السابعة من هذا الاتفاق وأيضاً الصلاحيات التنفيذية .
- ب. تتولى مسؤولية القضاء من خلال سلطة قضائية مستقلة.
- ج. تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سياسات والإشراف على تنفيذها واستخدام موظفين وإنشاء إدارات ومصالح وهيئات ومؤسسات وإقامة دعاوى على الغير والتناضي في مواجهة الغير وإبرام العقود.
- د. تكون لها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر صلاحية وضع سجلات وملفات للسكان وإصدار شهادات وتراخيص ومستندات.
- 2- أ. طبقاً لإعلان المبادئ لا يكون للسلطة الفلسطينية أية صلاحيات أو مسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية الذي يتضمن فتح سفارات أو قنصليات أو أي نوع آخر من البعثات والمكاتب في الخارج أو السماح بإقامتها في قطاع غزة أو منطقة أريحا أو تعيين موظفين دبلوماسيين أو قنصلين وممارسة وظائف دبلوماسية.
- ت. مع عدم الإخلال بأحكام هذه الفقرة لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري مفاوضات وتوقع اتفاقات مع حكومات أو منظمات دولية لمصلحة السلطة الفلسطينية في الحالات الآتية فقط.
- (1) اتفاقات اقتصادية على النحو المحدد في الملحق الرقم 4 لهذا الاتفاق.
- (2) اتفاقات مع بلدان مانحة للمعونات بغرض تنفيذ الترتيبات الرامية إلى تقديم العون إلى السلطة الفلسطينية.
- (3) الاتفاقات الرامية إلى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية المفصلة في الملحق الرقم 4 لإعلان المبادئ أو الاتفاقات التي تسري في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف.
- (4) الاتفاقات الثقافية والعلمية والتعليمية.
- ج. لا تعد من العلاقات الخارجية المعاملات بين السلطة الفلسطينية وممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية وأيضاً إنشاء مكاتب تمثيلية خلاف تلك المنصوص عليها في الفقرة 2-أ أعلاه بغرض تنفيذ الاتفاقات المشار إليها في الفقرة 2 - ب أعلاه.

المادة السابعة: الصلاحيات القانونية للسلطة الفلسطينية

- 1- للسلطة الفلسطينية ضمن حدود ولايتها سلطة إصدار قوانين بما في ذلك القوانين الأساسية والعادية واللوائح وأية قوانين أخرى.
- 2- يجب أن تكون القوانين التي تصدرها السلطة الفلسطينية مطابقة لنصوص هذا الاتفاق وأحكامه.

- 3- يتم إبلاغ لجنة فرعية قانونية تنشئها اللجنة المشتركة المختصة أية قوانين تصدرها السلطة الفلسطينية. ولإسرائيل أن تطلب في مهلة ثلاثين يوما من إبلاغ اللجنة المذكورة أن تقرر ما إذا كانت هذه القوانين تجاوز اختصاص السلطة الفلسطينية أو تخالف أحكام هذا الاتفاق.
- 4- وعند استلام الطلب الإسرائيلي تفصل اللجنة الفرعية التشريعية مبدئيا في دخول هذه القوانين حيز التنفيذ إلى حين صدور قرار منها في شأن الموضوع.
- 5- في حال عجز اللجنة الفرعية القانونية عن التوصل في غضون 15 يوما إلى قرار في شأن دخول أي قانون حيز التنفيذ يحال الموضوع على هيئة لإعادة النظر تتألف من قاضيين سواء من القضاة المتقاعدين أو كبار القانونيين (يسميان في ما بعد «القاضيين») بحيث يكون هناك قاض عن كل طرف يتم تعيينه من قائمة من ثلاثة قضاة يقترحها كل من الطرفين.
- يتولى القاضيان وضع قواعد وإجراءات خطية غير رسمية تسهلا للإجراءات في هيئة إعادة النظر.
- 6- تسري القوانين المحالة على هيئة إعادة النظر إذا ما قررت الهيئة أنها لا تتناول مسألة أمنية تدخل في إطار مسؤولية إسرائيل وإنها لا تهدد بصورة خطيرة مصالح إسرائيلية كبرى يحميها هذا الاتفاق وأن سريان هذه القوانين لا يسبب أضرارا لا يمكن إصلاحها.
- 7- على اللجنة الفرعية القانونية أن تسعى إلى التوصل إلى قرار في شأن موضوع القانون المعروف عليها في مهلة 30 يوما من تقديم الطلب الإسرائيلي. فإذا عجزت عن التوصل إلى قرار في هذه الفترة يحال الموضوع على لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة المشار إليها في المادة 15 أدناه (المسماة في ما بعد «لجنة الارتباط») وتبحث لجنة الارتباط في الموضوع على الفور وتعمل على بنائه في غضون 30 يوما.
- 8- في حال عدم سريان أي قانون بموجب الفقرة 5 أو 7 أعلاه يبقى الوضع على ما هو إلى حين صدور قرار عن لجنة الارتباط في شأن الموضوع ما لم تقرر خلاف ذلك.
- 9- تبقى القوانين والأوامر العسكرية السابقة لتوقيع هذا الاتفاق سارية في قطاع غزة ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها طبقا لهذا الاتفاق

المادة الثامنة: ترتيبات الأمن والنظام العام

- 1- تنشئ السلطة الفلسطينية شرطة فلسطينية قوية حسبما تنص المادة التاسعة أدناه وذلك لضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في قطاع غزة ومنطقة أريحا. وتستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية بما في ذلك المسؤولية عن حماية الحدود المصرية وخط الهدنة الأردني والدفاع في مواجهة التهديدات الخارجية من البحر والجو وأيضا المسؤولية عن أمن الإسرائيليين والمستوطنان بصفة عامة حفاظا على أمنهم الداخلي والنظام العام وتكون لها الصلاحية الكاملة لاتخاذ الخطوات اللازمة للاضطلاع بهذه المسؤولية.
- 2- ينص الملحق الرقم 1 على الترتيبات الأمنية المتفق عليها وسبل التنسيق.
- 3- ينص الملحق الرقم 1 على إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق والتعاون بغرض الحماية الأمنية المتبادلة وأيضا ثلاثة مكاتب مشتركة للتنسيق الإداري في دائرة غزة ودائرة خان يونس ودائرة أريحا.
- 4- يجوز إعادة النظر في الترتيبات الأمنية التي ينص عليها هذا الاتفاق والملحق الرقم 1 بناء على طلب أي من الطرفين ويجوز تعديلها باتفاق بين الطرفين ويتضمن الملحق الرقم 1 ترتيبات إعادة النظر.

المادة التاسعة: المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة

- 1- تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطة قوية هي المديرية الفلسطينية لقوة الشرطة (المسماة في ما بعد «الشرطة الفلسطينية»). وتنص المادة الثالثة من الملحق الرقم 1 على واجبات الشرطة الفلسطينية ووظائفها وبنيتها وانتشارها وتشكيلها والأحكام التي تتعلق بعتادها وعملياتها. وتنص المادة الثامنة من الملحق الرقم 1 على القواعد السلوكية التي تحكم نشاطات الشرطة الفلسطينية.
- 2- باستثناء الشرطة الفلسطينية المشار إليها في هذه المادة والقوات العسكرية الإسرائيلية لا يجوز إنشاء أو استخدام أية قوات مسلحة أخرى في قطاع غزة أو منطقة أريحا.
- 3- وباستثناء الأسلحة والذخيرة وعتاد الشرطة الفلسطينية على النحو المبين في المادة الثالثة من الملحق الرقم 1 وأيضا أسلحة القوات العسكرية الإسرائيلية وذخيرتها وعتادها لا يجوز لأية منظمة أو لأفراد في قطاع غزة ومنطقة أريحا تصنيع أو بيع أو شراء أو حيازة أو استيراد أو ادخل أية أسلحة نارية أو ذخيرة أو أسلحة أخرى أو متفجرات أو بارود أو أي عتاد آخر غالى قطاع غزة ومنطقة أريحا ما لم ينص على خلاف ذلك في الملحق الرقم 1.

المادة العاشرة: الممرات

ترتيبات التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول المعابر بين قطاع غزة ومصر وبين أريحا والأردن إلى أي معابر تعتبر دولية، مدرجة في الملحق الرقم 1، المادة العاشرة.

المادة الحادية عشرة: العبور بين قطاع غزة ومنطقة أريحا

ترتيبات العبور الآمن للأشخاص والنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا مدرجة في الملحق الرقم 1، المادة التاسعة.

المادة الثانية عشرة: العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية

- 1- تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى تعزيز التفاهم المتبادل التسامح في ضوء ذلك عليهما الامتناع عن أي تعرض بما فيه الحملات الدعائية أحدهما ضد الأخرى وتتخذان من دون الانحراف عن مبدأ حرية التعبير الإجراءات القانونية اللازمة لمنع مثل هذا التحريض من جانب أي منظمات أو مجموعات أو أشخاص خاضعين لولايتيهما القانونية.
- 2- من دون الانحراف عن الموجبات الواردة في هذا الاتفاق تتعاون إسرائيل والسلطة الفلسطينية على محاربة النشاطات الإجرامية التي قد تؤثر على الجانبين بما فيها التعديلات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والمنشطات والتخريب والاعتداءات على الأملاك فيها الاعتداء على السيارات.

المادة الثالثة عشرة: العلاقات الاقتصادية

إن العلاقات الاقتصادية بين الجانبين مدرجة في البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية الموقع في باريس في 19 نيسان (أبريل) 1994. وقد جمعت النسخ الموقعة في الملحق الرقم 4 وهي خاضعة لبنود هذا الاتفاق وملحقاته.

المادة الرابعة عشرة: حقوق الإنسان وحكم القانون

تماس إسرائيل والسلطة الفلسطينية صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذا الاتفاق آخذتين في الاعتبار الأعراف الدولية المتفق عليها وحقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة الخامسة عشرة: لجنة الارتباط الإسرائيلية - الفلسطينية المشتركة

- 1- على لجنة الارتباط التي أنشئت بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ أن تعمل على تطبيق هذا الاتفاق بمرونة. وتتعامل مع قضايا تحتاج إلى تنسيق ومع قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ومع النزاعات.
- 2- تتألف لجنة الارتباط من عدد متساو من الأعضاء من كلا الجانبين. وفي استطاعتها أن تضيف فنيين آخرين وخبراء إذا دعت الحاجة.
- 3- تقرر لجنة الارتباط أسلوب عملها بما فيه وتيرة اجتماعاتها ومكانها أو أماكنها.
- 4- تتخذ لجنة الارتباط قراراتها بالتوافق.

المادة السادسة عشرة: العلاقات والتعاون مع الأردن ومصر

- 1- بموجب المادة 12 من إعلان المبادئ يدعو الطرفان حكومتي الأردن ومصر إلى المشاركة في إقامة علاقة أوثق وترتيبات تعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وكل من حكومتي مصر والأردن من جهة أخرى وذلك من أجل تطوير التعاون بينهم. وتتضمن هذه الإجراءات إنشاء لجنة متابعة.
- 2- تقرر لجنة المتابعة بالاتفاق إجراءات قبول الأشخاص المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وذلك مع اتخاذ التدابير الضرورية لمنع الإخلال بالأمن وشيوع الفوضى.
- 3- تعالج لجنة المتابعة قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

المادة السابعة عشرة: تسوية الخلافات والنزاعات

- أي خلاف يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق يحال على هيئات التنسيق والتعاون المختصة التي أنشئت بموجب هذا الاتفاق. وتطبق أحكام المادة 15 من إعلان المبادئ على أي خلاف لا تتم تسويته من هيئة التنسيق ولا تعاون المختصة أي:
- 1- الخلافات الناجمة عن تطبيق تفسير هذا الاتفاق أو أي اتفاق فرعية تتعلق بالمرحلة الانتقالية تسوي بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط.
 - 2- الخلافات التي لا تسوى بالتفاوض يمكن تسويتها من خلال آلية للمصالحة يتفق عليها الجانبان.
 - 3- يستطيع الجانبان أن يخضعا للتحكيم الخلافات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها بالتوافق. لهذه الغاية، وباتفاق الجانبين ، ينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة الثامنة عشرة: منع الأعمال العدائية

يتخذ الجانبان الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم والاعتداءات احدهما ضد الآخر وضد الأفراد الموجودين تحت سلطة الطرف الآخر وضد أملاكهم ويتخذان الإجراءات القانونية الضرورية ضد

المعتدين. إلى ذل يتخذ الجانب الفلسطيني جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدوانية ضد المستوطنات ضد المنشآت التابعة لها وللمنطقة العسكرية ويتخذ الجانب الإسرائيلي جميع الإجراءات الضرورية لمنع الأعمال العدائية الصادرة عن المستوطنين والموجهة ضد الفلسطينيين.

المادة التاسعة عشرة: الأشخاص المفقودون

على السلطة الفلسطينية أن تتعاون مع إسرائيل عبر تقديم كل المساعدة اللازمة للبحث عن إسرائيليين مفقودين في قطاع غزة ومنطقة أريحا وكذلك عبر تقديم المعلومات عن إسرائيليين مفقودين. على إسرائيل أن تتعاون مع السلطة الفلسطينية في البحث عن مفقودين فلسطينيين وأن تقدم المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

المادة العشرون: تدابير تعزيز الثقة

بهدف إيجاد مناخ ايجابي وموات لتطبيق هذا الاتفاق، وبهدف إقامة قاعدة صلبة للثقة المتبادلة والإرادة الطيبة يوافق الطرفان على اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة كما يأتي:

- 1- لدى توقيع هذا الاتفاق تقوم إسرائيل بالإفراج عن، أو تسليم السلطة الفلسطينية في مهلة خمسة أسابيع، نحو خمسة آلاف معتقل وسجين فلسطين، من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة. والأشخاص الذين سيتم الإفراج عنهم سيكونون أحراراً في العودة إلى منازلهم في أي مكان من الضفة الغربية أو قطاع غزة. والسجناء الذين يتم تسليمهم إلى السلطة الفلسطينية سيكونون ملزمين البقاء في قطاع غزة أو منطقة أريحا طوال المدة المتبقية من مدة عقوبتهم.
- 2- بعد تطبيق هذا الاتفاق يواصل الجانبان التفاوض للإفراج عن عدد إضافي من السجناء والمعتقلين الفلسطينيين على أسس متفق عليها.
- 3- تطبيق هذه التدابير المدرجة أعلاه يتم بموجب الإجراءات التي ينص عليها القانون الإسرائيلي للإفراج عن السجناء والمعتقلين ونقلهم.
- 4- يتعهد الطرف الفلسطيني حل مشكلة الفلسطينيين الذين كانوا على اتصال مع السلطات الإسرائيلية. وإلى حين التوصل إلى حل متفق عليه يتعهد الطرف الفلسطيني عدم ملاحقة هؤلاء الفلسطينيين قضائياً أو إيدائهم في أي شكل.
- 5- فلسطينيو الخارج الذين تمت الموافقة على دخولهم قطاع غزة ومنطقة أريحا طبقاً لهذه الاتفاق، والذين تنطبق عليهم أحكام هذه المادة، لن يتعرضوا للملاحقة القضائية لمخالفات ارتكبت قبل 13 أيلول (سبتمبر) 1993.

المادة الحادية والعشرون: الوجود الدولي المؤقت

- 1- يوافق الجانبان على وجود دولي أو أجنبي مؤقت في قطاع غزة ومنطقة أريحا (وجود دولي مؤقت لاحقاً) طبقاً لأحكام هذه المادة.
- 2- يتألف الوجود الدولي المؤقت من 400 شخص مؤهل بمن فيهم مراقبون وموجهون وخبراء آخرون من خس أو ست دول مانحة.
- 3- على الطرفين أن يطلبوا من الدول المانحة إنشاء صندوق خاص لتمويل «الوجود الدولي المؤقت».
- 4- يمارس «الوجود الدولي المؤقت» مهمته مدة ستة أشهر ويمكن أن يمدد هذه الفترة أو يغير هدف العملية التي يقوم بها بموافقة الطرفين.

5- يتمركز «الوجود الدولي المؤقت» ويعمل بين المدن والقرى الآتية: غزة وخان يونس ورفح ودبير البلح وجباليا وعيسان وبيت حانون وأريحا.

6- تتفق إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بروتوكول خاص لتطبيق هذه المادة بهدف إنجاز المفاوضات مع الدول المانحة المساهمة في عناصر (الوجود الدولي المؤقت) في غضون شهرين.

المادة الثانية والعشرون: الحقوق والمسؤوليات والالتزامات

- 1- أ. إن نقل جميع السلطات والمسؤوليات إلى السلطة الفلسطينية، كما هو مبين في الملحق الرقم 2 ، يتضمن جميع ما ينص لها من حقوق ومسؤوليات والتزامات تنشأ عن عمل أو امتناع عن عمل قبل (عملية) نقل السلطات . تكف إسرائيل عن تحمل أي مسؤولية مالية تتعلق بمثل هذه الأعمال أو الامتناع عن أعمال وتحمل السلطة الفلسطينية كل المسؤولية المالية عن ذلك وعن سير عملها.
 - ب. أي دعوى مالية تقام في هذا الصدد ضد إسرائيل ستحال على السلطة الفلسطينية.
 - ج. تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية ما لديها من معلومات عن شكاوى عاقلة أو سابقة أحيلت على إحدى المحاكم ضد إسرائيل في هذا الإطار.
 - د. في حال وجود دعوى قضائية متعلقة بهذه الشكاوى تبلغ إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية وتمكنها من المشاركة في الدفاع عن القضية وتقديم أي حجج لمصلحتها.
 - هـ. إذا قررت أي محكمة أو جهة قضائية تقديم تعويض من إسرائيل في إطار مثل هذه القضية يتعين على السلطة الفلسطينية أن تسدد هذا التعويض كاملاً لإسرائيل.
 - و. مع عدم الإخلال بما ورد أعلاه وفي حال استخلاص المحكمة المعنية بهذه القضية أن المسؤولية تقع فقط على عاتق موظف أو وكيل تجاوز نطاق صلاحياته أو تعمد الإساءة، لا تتحمل السلطة الفلسطينية أي مسؤولية مالية.
- 2- إن نقل السلطة في ذاته ينبغي ألا يؤثر على الحقوق والواجبات والمسؤوليات لي شخص أو هيئة اعتبارية موجودة حتى تاريخ توقيع الاتفاق.

المادة الثالثة والعشرون: البنود النهائية

- 1- يصير هذا الاتفاق نافذا بمجرد توقيعه.
- 2- الأحكام التي نص عليها هذا الاتفاق تبقى سارية حتى يحل محلها الاتفاق الانتقالي الذي ورد في اتفاق إعلان المبادئ أو أي اتفاق آخر بين الطرفين.
- 3- تبدأ المرحلة الانتقالية التي تمتد خمس سنوات والتي نص عليها اتفاق إعلان المبادئ اعتباراً من تاريخ توقيع هذا الاتفاق.
- 4- يتفق الطرفان على أنه ما دام هذا الاتفاق نافذاً، فإن الحاجز الأمني الذي إقامته إسرائيل حول قطاع غزة يبقى قائماً، كما أن الخط الذي يحدده هذا الحاجز، كما هو مبين في الخريطة الرقم 1، لا يكون له أي معنى خارج إطار هذا الاتفاق.
- 5- ينبغي ألا يسيء أي بند في هذا الاتفاق في أي شكل أو يؤثر على نتيجة المفاوضات المتعلقة بالاتفاق الانتقالي أو الوضع النهائي الذي سيتم تحديده كما ينص عليه إعلان المبادئ. في ضوء هذا الاتفاق لا يمكن اعتبار أي من الطرفين تراجع أو تخلى عن أي من حقوقه أو مطالبه أو مواقفه.
- 6- يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحده جغرافية واحدة، يجب المحافظة على سلامتها ووحدتها في الفترة الانتقالية.

- 7- يبقى قطاع غزة ومنطقة أريحا جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة وألا يتغير وضعها أثناء فترة تطبيق هذا الاتفاق ولا شيء من هذا الاتفاق يمكن أن يغير هذا الوضع.
- 8- إن ديباجة الاتفاق وكل ملاحقه وإضافاته والخرائط الملحقة به تعتبر جزءا لا يتجزأ منه.
- وضع في القاهرة اليوم الرابع من أيار (مايو) 1994.**

عن منظمة التحرير الفلسطينية
ياسر عرفات

عن حكومة إسرائيل
يتسحاق رابين

الشهود

جمهورية مصر العربية
حسنى مبارك

روسيا الاتحادية
أندريه كوزيريف.

الولايات المتحدة الأمريكية
وارن كريستوفر

الملحق رقم (4) الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني الانتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة _
واشنطن 1995/9/28.

أن حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والمشار إليها م.ت.ف ممثل الشعب الفلسطيني.
الدياجة

في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في تشرين الأول أكتوبر 1991.
إذ تؤكدان العزم على وضع حد لعقود من التصادم وعلى التعايش السلمي، مع الحفاظ على أمن وكرامة
الفريقين والإقرار بحقوقها الشرعية والسياسية المتبادلة.
وإذ تؤكدان الرغبة في تحقيق تسوية سلمية عادلة شاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السلمية
المتفق عليها؛

وإذ تقرر أن العملية السياسية والعهد الجديد الذي أوجدته ومثلها العلاقة الجديدة التي أقيمت بين الفريقين
كما هو مبين أعلاه أمور غير قابلة للعكس، إضافة إلى عزم الفريقين على صون العملية السلمية وحفظها
والاستمرار فيها.

وإذ تدركان أن غاية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط هي، في
جملة ما هي، إقامة سلطة فلسطينية انتقالية للحكم الذاتي، أي المجلس المنتخب، والمشار إليه لاحقاً بالمجلس
الفلسطيني، والرئيس المنتخب للسلطة التنفيذية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية
لا تتجاوز الخمس أعوام منذ تاريخ توقيع الاتفاق على قطاع غزة ومنطقة أريحا المشار إليها لاحقاً باتفاق
غزة أريحا في 4 أيار 1994 تؤدي إلى حل دائم يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242، 338.

وإذ تؤكدان ادراكهما أن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المتضمنة في هذا الاتفاق جزء لا يتجزأ من عملية
السلام بأكملها وإن المفاوضات بشأن الوضع النهائي التي ستبدأ في أقرب وقت ممكن قبل الرابع من أيار
1996/ ستؤدي إلى تطبيق قراري 242 و338 وان الاتفاق الانتقالي سيحل جميع قضايا الفترة الانتقالية وإن
هذه القضايا لن يؤجل منها شيء ليُدْرَج في جدول مفاوضات الوضع النهائي؛

وإذ تؤكدان تمسكهما بالاعتراف المتبادل والالتزامات المعرب عنها في الرسائل المؤرخة في 9 أيلول 1993
التي وقعها رئيس حكومة إسرائيل ورئيس م.ت.ف وتبادلاها؛

وإذ ترغبان في أن تضعاً موضع التنفيذ " إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي الموقع في
1993/9/13 ومحاضر الجلسات المتعلقة به والمتفق عليها والمشار إليها لاحقاً (بإعلان المبادئ) ولا سيما
المادة الثالثة والملحق الأول المتعلقين بإجراء انتخابات سياسية مباشرة حرة عامة لاختيار المجلس ورئيس
السلطة التنفيذية كي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من أن يختار على نحو
ديمقراطي ممثلين مسؤولين.

وإذ تدركان أن هذه الانتخابات ستشكل خطوة انتقالية تمهيدية مهمة في سبيل تحقيق الحقوق الشرعية للشعب
الفلسطيني ومتطلباته العادلة وتتيح قاعدة ديمقراطية لإنشاء مؤسسات فلسطينية؛

وإذ تؤكدان التزاميهما المشترك العمل الفوري الفعال وبمقتضى هذا الاتفاق ضد أي أعمال أو تهديدات
إرهابية أو أعمال عنف أو تحريض سوء جاءت من الفلسطينيين أو من الإسرائيليين؛

وعقب اتفاق غزة _ أريحا والاتفاق التمهيدي بشأن نقل السلطات والمسؤوليات الموقعة في 1994/8/29،
والمشار إليه لاحقاً بعبارة اتفاق النقل التمهيدي والبروتوكول الخاص بنقل المزيد من السلطات والمسؤوليات

والموقع في القاهرة في 1995/9/27 والمشار إليه لاحقاً ببروتوكول المزيد من النقل، وهي الاتفاقات الثلاثة التي سيحل هذا الاتفاق محلها. تتفقان على ما يلي:

الفصل الأول المجلس: المادة الأولى نقل السلطة:

1. ستنتقل إسرائيل صلاحيات ومسؤوليات كما هو محدد في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس بموجب هذه الاتفاقية، وسوف تستمر إسرائيل في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها التي لم يتم نقلها.
2. لحين تنصيب المجلس، فإن الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إلى المجلس سيتم ممارستها من قبل السلطة الفلسطينية المشكلة بموجب اتفاقية (غزة- أريحا) والتي سوف يكون لها أيضاً جميع الحقوق والمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق المجلس في هذا الخصوص، وعلى هذا فإن مصطلح "المجلس" في جميع أماكن هذه الاتفاقية سوف يفسر ولحين تنصيب المجلس على أنه يعني السلطة الفلسطينية.
3. نقل الصلاحيات والمسؤوليات لقوات الشرطة المشكلة من قبل المجلس الفلسطيني، بموجب المادة الرابعة عشر أدناه، (يشار إليها من الآن "الشرطة الفلسطينية") سيتم بشكل مرحلي، كما هو مفصل في هذه الاتفاقية وفي البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن وإعادة الانتشار الملحق بهذه الاتفاقية (يشار إليه من الآن فصاعداً "بالملحق الأول").
4. بالنسبة إلى نقل وتولي السلطة في المجالات المدنية، سيتم نقل وتولي الصلاحيات والمسؤوليات كما نص عليها في بروتوكول العلاقات المدنية المرفق لهذه الاتفاقية كملحق "3" (وفيما يلي "ملحق 3").
5. بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية في الضفة الغربية وستسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية، لن يحول انسحاب الحكومة العسكرية من ممارستها الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.
6. ستشكل لجنة مشتركة للتعاون والتنسيق في الشؤون المدنية (فيما يلي الـ "C.A.C") ولجنتان فرعيتان للعلاقات المدنية المشتركة لقطاع غزة والضفة الغربية بالتوالي ومكاتب إقليمية للارتباط المدني لأجل توفير تنسيق وتعاون في الأمور المدنية بين المجلس وإسرائيل، كما هو مفصل في "الملحق 3".
7. ستقام مكاتب المجلس ومكاتب رئيسه وسلطته التنفيذية واللجان الأخرى الواقعة في المناطق تحت الولاية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المادة الثانية: الانتخابات:

1. حتى يحكم الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرّة للمجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في بروتوكول الانتخابات المرفق كملحق "2" (وفيما يلي ملحق 2).
2. هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية مهمة باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة وستوفر قاعدة ديمقراطية لإقامة المؤسسات الفلسطينية.

3. بإمكان فلسطينيي القدس والذين يعيشون هناك المشاركة في عملية الانتخابات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق وفي المادة السادسة للملحق الانتقالي الثاني في "ترتيبات الانتخابات بخصوص القدس".
4. سيعلم رئيس السلطة الفلسطينية عن الانتخابات مباشرة بعد توقيع هذه الاتفاقية والتي ستنفذ في أقرب توقيت عملي بعد إعادة انتشار القوات الإسرائيلية وفقاً للملحق "1" ومتوافق مع متطلبات الجدول الزمني للانتخابات كما هو موضح في الملحق "2"، قانون الانتخابات، كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الملحق "2"

المادة الثالثة: بنية المجلس الفلسطينية:

1. المجلس الفلسطيني ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيشكلان سلطة الحكومة الذاتية الانتقالية للشعب الفلسطيني والتي سيتم انتخابها من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، القدس، وقطاع غزة للفترة الانتقالية المتفق عليها في الملحق "1" من إعلان المبادئ.
2. سيحصل المجلس على صلاحيات تشريعية وتنفيذية وفقاً للمادة "7 و 9" من إعلان المبادئ، وسيكون مسؤولاً عن جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والمسؤوليات المنقولة إليه بموجب هذه الاتفاقية، ممارسة صلاحيات تشريعية ستكون وفقاً للمادة "18" لهذه الاتفاقية (الصلاحيات التشريعية للمجلس).
3. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا مباشرة وفي آن واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة بموجب أحكام هذه الاتفاقية وقانون وأنظمة الانتخابات والتي لن تكون مخالفة لأحكام هذه الاتفاقية.
4. المجلس ورئيس السلطة التنفيذية للمجلس سينتخبوا لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاقية غزة- أريحا الموقعة في 4 أيار >5. 1994.
5. بعد تصويبه مباشرة، سينتخب المجلس من بين أعضائه متحدثاً "Speaker" سيرأس المتحدث اجتماعات المجلس، ويديره ويدير لجانته، يقر جدول أعمال كل اجتماع ويضع أمام المجلس اقتراحات للتصويت وإعلان النتائج.
6. ولاية المجلس ستكون كما هو محدد في المادة "17" من هذه الاتفاقية (الولاية).
7. أن تنظيم بنية ووظيفة المجلس ستحدد بموجب هذه الاتفاقية وبموجب القانون الأساسي لسلطة الحكم الذاتي الانتقالي الفلسطيني والذي سيتبناه المجلس. القانون الأساسي وأي أنظمة تقام من خلاله لن تكون خلافاً لأحكام هذه الاتفاقية.
8. سيكون المجلس مسؤولاً من خلال صلاحياته التنفيذية عن المكاتب، الخدمات والدوائر المنقولة له وباستطاعته تأسيس، وفق ولايته، وزارات وهيئات فرعية، بناءً على احتياجاته لتنفيذ مسؤولياته.
9. يعرض رئيس المجلس على المجلس للموافقة الأصول الإجرائية الداخلية التي تنظم، فيما تنظم، عمليات صنع القرار في المجلس.

المادة الرابعة: حجم المجلس:

المجلس الفلسطيني سيشكل من 82 ممثل ورئيس السلطة التنفيذية والذي سيتم انتخابهم مباشرة وبوقت واحد من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة .

المادة الخامسة: السلطة التنفيذية للمجلس:

1. سيكون للمجلس لجنة تمارس السلطات التنفيذية للمجلس وستشكل بموجب البند الرابع أدناه (من الآن فصاعداً السلطة التنفيذية).
2. ستعطى السلطة التنفيذية الصلاحيات التنفيذية للمجلس وستمارسها بالنيابة عن المجلس وستحدد إجراءاتها الداخلية وعمليات اتخاذ القرار بنفسها.
3. سينشر المجلس أسماء أعضاء اللجنة/ السلطة التنفيذية مباشرة بعد تعيينهم الأولي وآلية تغييرات لاحقة.
- 4 / أ - سيكون رئيس السلطة التنفيذية بحكم وظيفته عضواً في السلطة التنفيذية.
ب- جميع الأعضاء الآخرين في لجنة/ السلطة التنفيذية، باستثناء ما ورد في الفقرة الفرعية "ج" أدناه، سيكونوا أعضاء في المجلس، وسيتم اختيارهم واقتراحهم للمجلس من قبل رئيس السلطة التنفيذية وبقرار من قبل المجلس.
ج- سيكون لرئيس السلطة التنفيذية الحق في تعيين بعض الأشخاص، على أن لا يتعدى عددهم 20% من مجمل أعضاء السلطة التنفيذية، والذين ليسوا أعضاء في المجلس من أجل ممارسة سلطات تنفيذية وفي المشاركة في الأعمال الحكومية ليس للأعضاء المعيّنين حق التصويت في اجتماعات المجلس
د- يكون أعضاء السلطة التنفيذية غير المنتخبين عنواناً صحيحاً في منطقة تحت ولاية المجلس.

المادة السادسة: لجان المجلس الأخرى:

1. بإمكان المجلس أن يشكل لجان صغرى لتسهيل إجراءات عمل المجلس والمساعدة في السيطرة على نشاط السلطة التنفيذية .
2. ستضع كل لجنة إجراءاتها الخاصة في اتخاذ القرار وذلك ضمن الإطار العام لتنظيم وهيكلية المجلس .

المادة السابعة علانية الحكم:

1. جميع جلسات المجلس ولجانها باستثناء اجتماعات السلطة التنفيذية ستكون مفتوحة أمام الجمهور، إلا إذا قرر المجلس أو اللجنة المعنية غير ذلك على خلفية أسرار أمنية، أو تجارية، أو شخصية.
2. المشاركة في نقاشات المجلس ولجانها ونقاشات السلطة التنفيذية ستكون محدودة فقط لأعضاء كل منها بالإمكان دعوة خبراء لتمثل هذه الاجتماعات للحديث عن قضايا محددة ومن أجل الغرض المذكور.

المادة الثامنة: المراجعة القضائية:

أي شخص أو منظمة تأثرت من أي نشاط أو قرار صادر عن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس أو من أي عضو من السلطة التنفيذية، ويعتقد أن مثل هذا النشاط أو القرار يتعدى سلطة رئيس المجلس أو العضو، أو أنه غير صحيح من الناحية القانونية أو الإجرائية، بإمكانه التقدم إلى المحكمة العدلية الفلسطينية المختصة من أجل مراجعة مثل هذا النشاط أو القرار.

المادة التاسعة: صلاحيات ومسؤوليات المجلس:

1. استناداً إلى أحكام هذه الاتفاقية فإن للمجلس ضمن ولايته صلاحيات تشريعية كما نص عليها في المادة الثامنة عشر من هذه الاتفاقية بالإضافة إلى صلاحيات تنفيذية.

2. ستعطى الصلاحيات التنفيذية للمجلس الفلسطيني جميع الأمور ضمن ولايتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاق مستقبلي بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية، ستشمل هذه الصلاحيات صلاحية رسم وعمل سياسات فلسطينية والإشراف على تنفيذها والمصادقة على أي لوائح وأنظمة ضمن الصلاحيات المناطة من خلال تشريع مصادق عليه أو من خلال قرارات إدارية ضرورية لتحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، صلاحيات التوظيف ورفع قضايا أو أن تقاضى، وإبرام عقود وصلاحيات حفظ وإدارة سجلات وقيود السكان، وإصدار الشهادات والرخص والوثائق.
3. القرارات والمشاريع التنفيذية للمجلس الفلسطيني يجب أن تتوافق مع أحكام هذه الاتفاقية.
4. بإمكان المجلس الفلسطيني اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل فرض القانون وأي من قراراته، وتقديم إجراءات أمام المحاكم وهيئات التحكيم الفلسطينية
- 5-أ بناءً على إعلان المبادئ لن يكون للمجلس صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الدولية والتي تشمل تأسيس سفارات أو قنصليات أو أي ممثلات أو ملحقيات في الخارج أو السماح بتأسيسها في الضفة الغربية أو غزة، أو تعيين أو قبول موظفين دبلوماسيين أو ممارسة مهام دبلوماسية.
- ب- بالرغم من أحكام هذا البند، فبإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تجرى في مفاوضات توقع اتفاقيات مع دول أو منظمات دولية لمصلحة المجلس في الأمور التالية فقط:
 - 1- اتفاقيات اقتصادية كما هو منصوص عليه بوضوح في الملحق الخامس من هذه الاتفاقية.
 - 2- اتفاقيات مع دول مانحة من أجل تنفيذ ترتيبات تقديم المساعدات للمجلس.
 - 3- اتفاقيات من أجل تنفيذ خطط التنمية الإقليمية كما هي موضحة في الملحق الرابع من إعلان المبادئ أو في اتفاقيات دخلت في إطار المفاوضات المتعددة.
 - 4- اتفاقيات ثقافية، علمية، أو تعليمية.
- ج- المعاملات ما بين المجلس وممثلي الدول والمنظمات الدولية إضافة إلى تأسيس مكاتب تمثيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة على تلك المذكورة في الفقرة "أ" أعلاه وذلك من أجل تنفيذ الاتفاقيات المنصوص عليها في الفقرة "ب" أعلاه، لن يتم اعتبارها على أنها علاقات دولية.
- 6- مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق، فسيكون للمجلس ضمن صلاحياته نظام قضائي مستقل للمحاكم والهيئات الحكومية الفلسطينية.

الفصل الثاني إعادة الانتشار والترتيبات الأمنية: المادة العاشرة: إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية:

1. ستعطى المرحلة الأولى لإعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية المناطق السكانية في الضفة الغربية- المدن، القرى، ومخيمات لاجئين، والخراب، كما هو منصوص عليه في الملحق الأول وستكتمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، بمعنى آخر، 22 يوماً قبل يوم الانتخابات.
2. إعادة انتشار لاحقة للقوات العسكرية الإسرائيلية لمواقع عسكرية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذها تدريجياً بترامن مع تولي الشرطة الفلسطينية مسؤوليات النظام العام والأمن الداخلي، وستتم خلال 18 شهر من تنصيب المجلس كما هو موضح في البنود ("11" الأرض) و ("13" الأمن) أدناه والملحق الأول.

3. ستتشر الشرطة الفلسطينية وستتولى مهام النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين بشكل مرحلي بناءً على المادة ("13" الأمن) (أدناه والملحق الأول).
4. ستتشر إسرائيل في القيام بمسؤوليات الأمن الخارجي، إضافة إلى مسؤولية الأمن الشامل للإسرائيليين وذلك من أجل المحافظة على أمنهم الداخلي والنظام العام.
5. لهدف هذه الاتفاقية "قوات الأمن الإسرائيلية" تشمل الشرطة الإسرائيلية وقوات أمن إسرائيلية أخرى .

المادة الحادية عشر: الأرض:

1. ينظر الجانبان للضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما وحدة إقليمية واحدة وسيتم المحافظة على وضعها ووحدة أراضيها خلال المرحلة الانتقالية .
2. يتفق الطرفان على أن منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات المرحلة النهائية ستقع تحت ولاية المجلس الفلسطيني، وسيتم ذلك بشكل مرحلي خلال 18 شهر من يوم تنصيب المجلس كما هو موضح أدناه:
أ- أراضي في مناطق سكنية (المناطق أ ، ب)، بما في ذلك أراضي الدولة وأراضي الوقف ستقع تحت ولاية السلطة الفلسطينية في المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.
ب- جميع الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، بما فيها التنظيم الهيكلي في مناطق أ ، ب كما نص عليها في الملحق الثالث، ستتقل وستعطى إلى السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار.
ج- في المنطقة "ب" خلال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار، ستتقل إسرائيل للمجلس صلاحيات ومسؤوليات مدنية غير مرتبطة بالأراضي، كما هو منصوص عليه في الملحق الثالث.
د- إعادة انتشار أخرى لقوات عسكرية إسرائيلية لمواقع عسكرية محددة سيتم تنفيذها تدريجياً بموجب إعلان المبادئ في ثلاث مراحل، سيتم تحقيق كل منها في فترة مدتها ستة اشهر، بعد تنصيب المجلس، والتي ستكمل خلال 18 شهراً من تاريخ تنصيب المجلس.
هـ- خلال مراحل إعادة الانتشار الأخرى والتي ستكمل خلال 18 شهر من تاريخ تنصيب المجلس، صلاحيات ومسؤوليات متعلقة بالأراضي سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية والتي ستعطى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ماعدا القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي.
و- المواقع العسكرية المحددة والمذكورة في المادة العاشرة البند 2 أعلاه ستحدد في المراحل الأخرى لإعادة الانتشار، خلال إطار زمني محدد ينتهي في وقت لا يتعدى 18 شهر من تاريخ تنصيب المجلس وسيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي
3- لأغراض هذه الاتفاقية ولحين اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار:
أ- المنطقة "أ" تعنى المناطق المأهولة والمرسومة بخط احمر ومظللة بلون بني على الخارطة المرفقة رقم "1".

ب- المنطقة "ب" تعنى المناطق المأهولة والمرسومة بخط أحمر ومظللة بلون أصفر على الخارطة المرفقة رقم "1"، وكذلك المناطق المقامة عليها أبنية في الخرب المدونة في اللائحة في الذيل الملحق 1.

ج- المنطقة "ج" تعنى مناطق في الضفة الغربية خارج مناطق "أ" و"ب" والتي باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً للولاية الفلسطينية بموجب هذه الاتفاقية؟

المادة الثانية عشر: ترتيبات للأمن والنظام العام:

1. من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيشكل المجلس قوة شرطية قوية كما نصت عليها المادة "14" أدناه ستستمر إسرائيل في تحمل مسؤوليات الدفاع ضد التهديدات الخارجية: بما في ذلك مسؤولية حماية الحدود المصرية والأردنية، والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو أيضاً إضافة إلى المسؤولية للأمن الشامل للإسرائيليين في المستوطنات، من أجل ضمان أمنهم الداخلي والنظام العام، وسيكون لها صلاحيات اخذ الخطوات الضرورية لمواجهة هذه المسؤولية.
2. ترتيبات وآليات تنسيق أمنية متفق عليها موضحة في الملحق الأول.
3. سيتم تشكيل لجنة تنسيق وتعاون مشتركة من أجل الأمن المتبادل (ستسمى من الآن فصاعداً ("JSC" بالإضافة إلى لجنة أمن إقليمي مشتركة (من الآن فصاعداً ("PSCs) ومكاتب مشتركة للتنسيق في المناطق من الآن فصاعداً ("DCOs" كما نص عليه في الملحق الأول.
4. بالامكان مراجعة الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي الملحق الأول بناءً على طلب احد الطرفين ويمكن تعديلها بالاتفاق المتبادل للأطراف، ترتيبات محددة للمراجعة مشمولة في الملحق الأول.
5. لغرض هذه الاتفاقية "المستوطنات" تعنى في الضفة الغربية -المستوطنات في المنطقة "ج"، وفي قطاع غزة مستوطنات غوش قطيف وإبرز إضافة إلى المستوطنات الأخرى كما هي موضحة في الخارطة رقم "2" المرفقة

المادة الثالثة عشر: الأمن:

- 1- عند اكتمال إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في أي لواء، كما هو محدد في المرفق "1" للملحق الأول، فإن المجلس سوف يتسلم الصلاحيات والمسؤوليات للأمن الداخلي والنظام العام في المنطقة "أ" من اللواء
- 2- أ. سوف يكون هناك إعادة انتشار كاملة للقوات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة "ب" سوف تقوم إسرائيل بنقل مسؤولية النظام العام عن الفلسطينيين إلى المجلس الذي سيقوم باستلامها. سيكون لإسرائيل المسؤولية العليا للأمن من أجل حماية الإسرائيليين ومواجهة خطر الإرهاب .
- ب- في المنطقة "ب" ستتسلم الشرطة الفلسطينية مسؤولية النظام العام للفلسطينيين الذي سيتم انتشارهم من أجل تأمين الاحتياجات والمتطلبات الفلسطينية بالوجه التالي :

- 1- ستشكل الشرطة الفلسطينية 25 محطة ومركز شرطة في مدن وقرى وأماكن أخرى محددة في المرفق "2" للملحق الأول وكما رسمت على الخارطة رقم 3. بإمكان الـ "RSC" التابع للصفة الغربية الموافقة على تأسيس محطات ومراكز شرطة أخرى إذا اقتضت الحاجة .
- 2- ستكون الشرطة الفلسطينية مسؤولة عن معالجة قضايا النظام العام والتي يتورط بها الفلسطينيون فقط.
- 3- ستعمل الشرطة الفلسطينية بحرية في المناطق المأهولة والتي يقع بها مراكز ومحطات شرطة كما هو منصوص في البنود (ج1) أعلاه .
- 4- في حين أن تحرك الشرطة الفلسطينية بالزي الرسمي في المنطقة "ب" والتي هي خارج المناطق الموجود بها مراكز ومواقع للشرطة الفلسطينية، ستنفذ بعد التنسيق والتصديق لها من الـ "DCO" المعنية بثلاثة اشهر بعد استكمال إعادة الانتشار من منطقة "ب" إلى المدن والقرى الفلسطينية في منطقة "ب" على الطرق المستعملة فقط من قبل الفلسطينيين بعد إعلام الـ "DCO".
- 5- أن التنسيق لتحرك مخطط كهذا قبل التصديق عليه من خلال الـ "DCO" المعتمد يجب أن يشمل على خطة مبرمجة بما في ذلك عدد أفراد الشرطة، ونوع وعدد قطع السلاح والعربات المنوي استخدامها، هذا يجب أن يشمل أيضا على تفاصيل لترتيبات من اجل ضمان التنسيق المستمر من خلال حلقات الاتصال الملائمة، البرنامج الدقيق لتحرك العملية المخطط لها داخل المنطقة، إضافة إلى المكان المقصود والطريق المستخدمة لذلك، مدتها المقترحة وبرامج الرجوع إلى محطة أو مركز الشرطة. سيقدم الجانب الإسرائيلي في الـ "DCO" إلى الجانب الفلسطيني رده بعد استلام طلب لتحرك الشرطة، بموجب هذه الفقرة خلال يوم واحد في الحالات العادية والروتينية أو في فترة لا تتعدى الساعتين في حالات الطوارئ .
- 6- ستقوم الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية بنشاطات أمنية مشتركة على الطرق الرئيسية كما هو منصوص عليه في الملحق الأول .
- 7- ستخبر الشرطة الفلسطينية الـ "RSC" التابع للصفة الغربية عن أسماء أفراد الشرطة، أرقام عربات الشرطة، والأرقام المتسلسلة، بخصوص كل محطة أو مركز شرطة في المنطقة "ب" .
- 8- إعادة انتشار أخرى في منطقة "ج" ونقل مسؤوليات الأمن الداخلي للشرطة الفلسطينية في مناطق "ب" و "ج" ستتم خلال ثلاثة مراحل، كل مرحلة تستمر بعد فترة ستة اشهر، وستكتمل 18 شهراً بعد تنصيب المجلس، باستثناء قضايا مفاوضات الوضع النهائي ومسؤوليات إسرائيل الشاملة عن الإسرائيليين والحدود .
- 9- الإجراءات المفصلة في هذا البند سيتم مراجعتها خلال ستة اشهر بعد اكتمال المرحلة الأولى لإعادة الانتشار

المادة الرابعة عشر: الشرطة الفلسطينية:

- 1- سيشكل المجلس قوة شرطية قوية. واجبات وأعمال وهيكلية، وتركيبة، ونشر قوات الشرطة الفلسطينية بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بأجهزتها وعملها وأيضاً إلى قواعد سلوكها منصوص عليها في الملحق الأول.
- 2- سيتم دمج قوات الشرطة الفلسطينية التي شكلت بمقتضى اتفاقية غزة- أريحا في الشرطة الفلسطينية وستكون خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية.
- 3- باستثناء الشرطة الفلسطينية والقوات العسكرية الإسرائيلية لن يتم تشكيل أو عمل أي قوة مسلحة أخرى.
- 4- باستثناء سلاح وعتاد وأجهزة الشرطة الفلسطينية في الملحق الأول وتلك الخاصة بالقوات العسكرية الإسرائيلية، لا يمكن لأي منظمة أو مجموعة أو أفراد في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يصنع أو يبيع أو

يحوز أو يملك أو يورد أو يحضر سلاح أو عتاد و متفجرات أو ملح البارود أو أي أجهزة مرتبطة بذلك إلا إذا كان منصوباً عليه في الملحق الأول .

المادة الخامسة عشر: الوقاية من الأعمال العدائية:

1- سيأخذ الطرفان الإجراءات الضرورية لمنع أعمال الإرهاب، الجريمة، والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر أو ضد أفراد واقعين تحت سلطة الطرف الآخر وضد ممتلكاتهم وسوف تؤخذ الإجراءات القانونية ضد مرتكبي هذه الأعمال.

2- أحكام محددة لطبيعة هذه المادة منصوص عليها في الملحق الأول.

المادة السادسة عشر: تدابير بناء الثقة:

من أجل خلق جو عام ايجابي ومساند لموكبة تطبيق هذه الاتفاقية، وبناء قاعدة راسخة للثقة المتبادلة والنية الحسنة ومن أجل تسهيل التعاون المرتقب وعلاقات جديدة بين الشعبين، اتفق الطرفان على القيام بإجراءات بناء ثقة كما هو موضح أدناه:

1- ستفرج إسرائيل عن أو تنتقل إلى الجانب الفلسطيني موقوفين ومساجين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ستتم المرحلة الأولى للإفراج عن هؤلاء المساجين والموقوفين عند التوقيع على هذه الاتفاقية والمرحلة الثانية ستتم قبيل يوم الانتخابات، سيكون هناك مرحلة ثالثة من الإفراج عن الموقوفين المساجين، وسيتم الإفراج عنهم من ضمن الفئات المفصلة في الملحق السابع (الإفراج عن معتقلين ومساجين فلسطينيين) سيكون للمفرج عنهم أحرار في الرجوع إلى بيوتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2- الفلسطينيون الذين أقاموا صلات مع السلطات الإسرائيلية لن يكونوا عرضة لأعمال المضايقة، أو العنف، أو الانتقام، أو التعسف أو المحاكمة. وسيتم اخذ إجراءات ملائمة ومستمرة بالتنسيق مع إسرائيل من أجل ضمان حمايتهم.

3 -الفلسطينيون من الخارج والذين يسمح بدخولهم الى الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً إلى هذه الاتفاقية، والذي يسرى عليهم أحكام هذه الاتفاقية سوف لن تتم مقاضاتهم عن أعمال ارتكبت قبل 13 أيلول 1993 .

الفصل الثالث: الشؤون القانونية: المادة السابعة عشر: الولاية:

1-بمقتضى إعلان المبادئ فإن ولاية المجلس ستشمل الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة باستثناء:

أ- القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي: القدس، المستوطنات، المواقع الأمنية المحددة، اللاجئين الفلسطينيين، الحدود، العلاقات الدولية والإسرائيليين.

ب - صلاحيات ومسؤوليات لم تنتقل إلى المجلس.

2-وعلى هذا فإن سلطة المجلس تضم جميع الأمور التي تقع ضمن ولايتها الجغرافية أو الوظيفية أو الشخصية كما هو مبين أدناه:

أ- الولاية الجغرافية للمجلس ستضم منطقة قطاع غزة ما عدا المستوطنات ومنطقة القواعد العسكرية المبنية على الخارطة 2، ومنطقة الضفة الغربية باستثناء المنطقة "ج" والتي باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي، سيتم نقلها تدريجياً إلى الولاية الفلسطينية في ثلاث مراحل، تأخذ كل منها فترة ستة اشهر تكتمل بعد 18 شهراً من تنصيب المجلس في هذا الوقت ستشمل ولاية المجلس مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي. الولاية الجغرافية ستشمل الأرض، المياه الإقليمية، بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

ب- تمتد الولاية الوظيفية للمجلس إلى جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة إليه كما هو محدد في هذه الاتفاقية أو في أي اتفاقيات مستقبلية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية.

ج- تطبق الولاية الوظيفية والإقليمية للمجلس على جميع الأفراد ما عدا الإسرائيليين إلا إذا نصت الاتفاقية خلافًا لذلك.

د- على الرغم من الفقرة أعلاه، سيكون للمجلس ولاية وظيفية على المنطقة "ج" كما هو محدد في المادة الرابعة من الملحق الثالث.

3- سيكون للمجلس ضمن سلطاته صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية.

4/أ- سيكون لإسرائيل من خلال الحكم العسكري سلطة على مناطق لا تقع تحت الولاية الإقليمية للمجلس صلاحيات ومسؤوليات لم تنقل إلى المجلس وعلى الإسرائيليين.

ب- لهذه الغاية، الحكم العسكري الإسرائيلي سيبقى على صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وتنفيذية وقضائية ضرورية بناءً على القانون الدولي. لن ينعقد هذا النص من تطبيق التشريعات الإسرائيلية على الإسرائيليين في الدعاوى أمام القضاء.

5- ممارسة السلطة فيما يتعلق بالمجال الكهرومغناطيسي وفي المجال الجوي سيكون بمقتضى أحكام هذه الاتفاقية

6- بدون إجحاف لأحكام هذه المادة، سيتم الامتثال للترتيبات القانونية المفصلة في البروتوكول الخاص بالقضايا القانونية والمرفق كملحق ("4" من الآن فصاعداً "الملحق الرابع") وسيتم الامتثال إليها. بإمكان إسرائيل والمجلس التفاوض على ترتيبات قانونية أخرى.

7- سيتعاون المجلس وإسرائيل في أمور المساعدة القانونية في قضايا مدنية وجنائية على أساس متبادل ومن خلال اللجنة القانونية من الآن فصاعداً "اللجنة القانونية" والتي أسست بناءً عليه.

8- ولاية المجلس ستمتد تدريجياً لتشمل منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، ما عدا قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع النهائي من خلال مجموعة من خطوات إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية، ستغطي المرحلة الأولى من إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية. مناطق سكنية في الضفة الغربية، مدن، قرى، مخيمات اللاجئين، وخرب كما نص عليه في الملحق الثاني، وستستكمل قبل عشية الانتخابات الفلسطينية، أي قبل 22 يوماً من يوم الانتخابات. إعادة انتشار أخرى للقوات العسكرية الإسرائيلية إلى مواقع إسرائيلية محددة ستبدأ مباشرة بعد تنصيب المجلس وسيتم تنفيذه على ثلاث مراحل، كل مرحلة تأخذ فترة زمنية مدتها ستة أشهر تتم في وقت لا يتعدى 18 شهراً من تاريخ تنصيب المجلس.

المادة الثامنة عشر: الصلاحيات التشريعية للمجلس:

1- لأغراض هذه المادة، التشريع سوف يعنى أي تشريعات أولية أو قانونية بما فيها القوانين الأساسية، قوانين، أنظمة، ومشاريع قانونية تشريعية أخرى.

2- سيكون للمجلس الصلاحية ضمن ولايته كما حددت في المادة السابعة عشر لهذه الاتفاقية، تبني التشريعات.

3- مع أن صلاحية التشريع الأولي ستكون بيد المجلس بمجمله، فإن رئيس السلطة التنفيذية للمجلس سيكون له الصلاحيات التشريعية التالية:

أ- صلاحية مبادلة التشريعات أو تقديم مقترحات تشريعية للمجلس.

ب- صلاحية إصدار تشريعات تبناها المجلس.

ج- صلاحية إصدار تشريعات ثانوية، بما في ذلك أنظمة لها علاقة بأي أمور وضمن أي مجال نص عليه في أي تشريعات أولية تبناها المجلس.

4/أ- التشريعات، بما فيها التشريعات التي تعدل أو تلغى قوانين سارية أو أوامر عسكرية، والتي تفوق ولاية المجلس أو التي تكون مخالفة لأحكام إعلان المبادئ، أو هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية التي يمكن التوصل إليها بين الطرفين خلال المرحلة الانتقالية لن تكون سارية المفعول وستكون باطلة.

ب- على رئيس السلطة التنفيذية للمجلس عدم إصدار تشريعات تبناها المجلس إذا كانت هذه التشريعات تقع ضمن أحكام هذا البند.

5- يجب إبلاغ الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية عن جميع التشريعات.

6- بدون إجحاف لأحكام البند الرابع أعلاه، فإن الجانب الإسرائيلي في اللجنة القانونية بإمكانه لفت نظر اللجنة لأي تشريعات تعتبر إسرائيل أن البند الرابع ينطبق عليها، وذلك من أجل مناقشة قضايا ناشئة عن هذه التشريعات ستنتظر اللجنة القانونية إلى تشريعات رفعت إليها في أقرب فرصة.

المادة التاسعة عشر: حقوق الإنسان وحكم القانون:

سوف تمارس إسرائيل والمجلس صلاحياتهما ومسؤولياتهما بموجب هذه الاتفاقية مع اعتبار لازم للمبادئ والمعايير المقبولة دولياً ولمبادئ حقوق الإنسان وحكم القانون.

المادة العشرون: الحقوق والمسؤوليات والالتزامات:

أ/أ- أن نقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكم العسكري الإسرائيلي وأدارته المدنية إلى المجلس، كما هو مفصل في الملحق الثالث، يتضمن جميع الحقوق المتصلة، والمسؤوليات والالتزامات التي تنشأ فيما يتعلق بالممارسات والاعفالات التي حدثت قبل هذا النقل. سوف تتوقف إسرائيل عن تحمل أية مسؤوليات مالية فيما يتعلق بممارسات واعفالات كهذه وسوف يتحمل المجلس جميع المسؤوليات المالية هذه وكذلك لوظائفه الخاصة به.

أ/ب- سوف يحول أي ادعاء مالي في هذا الخصوص ضد إسرائيل إلى المجلس.

أ/ج- سوف تزود إسرائيل المجلس بالمعلومات التي لديها فيما يتعلق بالادعاءات العالقة والمتوقعة التي قدمت للمحكمة أو القضاء ضد إسرائيل في هذا الخصوص.

أ/د- سوف تعلم إسرائيل المجلس وتمكنه من المشاركة في الدفاع عن الادعاء والتقدم بحجج نيابة عن نفسه عندما تقدم الإجراءات القانونية فيما يتعلق بمطلب كهذا.

أ/هـ- إذا حدث وان كان هناك حكم ضد إسرائيل من قبل القضاء أو المحكمة فيما يتعلق بهذا الادعاء، سوف يعرض المجلس لإسرائيل بمبلغ الحكم الكامل.

أ/و- بدون إجحاف بما سبق، عندما تجد جلسة القضاء أو المحكمة التي تنتظر بهذا الادعاء بأن المسؤولية تقع فقط على موظف أو عميل تصرف في مجال أبعد من الصلاحيات الموكلة له أو لها، وبشكل غير قانوني أو معتمد، فإن المجلس لن يتحمل أية مسؤوليات مالية.

2/أ بالرغم من الأحكام في الفقرات "أ-أ" إلى "أ-و" أعلاه، يمكن لكل جانب أن يأخذ الإجراءات الضرورية بما في ذلك إصدار التشريعات وذلك لضمان أن مثل هذا الادعاء من قبل الفلسطينيين والذي يتضمن مطالبة عالقة، قد قدمت فقط أمام قضاء أو محاكم فلسطينية في الضفة الغربية أو قطاع غزة، ولا تقدم أو تمثل أمام القضاء أو المحاكم الإسرائيلية.

ب- عندما يقدم ادعاء جديد أمام القضاء والمحاكم الفلسطينية بعد رفض المطلب وفقاً للفقرة "أ" أعلاه، على المجلس أن يدافع عنه، وبناءً على الفقرة الفرعية (أ/أ) أعلاه، سوف يدفع مبلغ الحكم في حالة صدوره لصالح المدعى.

ج- سوف توافق اللجنة القانونية على ترتيبات لنقل جميع المواد والمعلومات الضرورية لتمكين القضاء والمحاكم الفلسطينية للاستماع لهذه الادعاءات. وفقاً للفقرة "ب" أعلاه، وعند الضرورة، لتقديم المساعدة القانونية من قبل إسرائيل إلى المجلس في الدفاع عن هذه الادعاءات

3- نقل السلطة بحد ذاته سوف لن يؤثر على الحقوق والمسؤوليات والالتزامات لأي شخص أو كيان قانوني تواجد في تاريخ توقيع هذه الاتفاقية.

4- سوف يتولى المجلس، عند تنصيبه جميع الحقوق والمسؤوليات والالتزامات للسلطة الفلسطينية.

5- لأغراض هذه الاتفاقية "الإسرائيليون" تشمل الأجهزة القانونية والشركات المسجلة في إسرائيل.

المادة الحادية والعشرون: تسوية الخلافات والنزاعات:

سوف يتم تحويل أي خلاف يتعلق في تطبيق الاتفاقية إلى آلية التنسيق والتعاون المناسبة التي أقيمت بمقتضى هذه الاتفاقية، سوف تطبق أحكام المادة الخامسة عشر من إعلان المبادئ على أي خلاف لم يسوى من خلال آلية التنسيق والتعاون المناسبة، خصوصاً.

1- النزاعات التي تنشأ من تطبيق أو تفسير هذه الاتفاقية أو أية اتفاقات مرتبطة، وتخص المرحلة الانتقالية، يجب أن يتم تسويتها من خلال لجنة الارتباط.

2- يمكن حل النزاعات التي لا تسوى بالمفاوضات من خلال آلية لحسم النزاع يتفق عليها بين الطرفين.

3- يمكن للطرفين أن يتفقا على الخضوع للتحكيم من أجل فض النزاعات المتعلقة بالمرحلة الانتقالية، والتي لا يمكن تسويتها بالمصالحة. لهذه الغاية، وبناءً على اتفاق الطرفين، يمكن تشكيل لجنة تحكيم .

الفصل الرابع: التعاون: المادة الثانية والعشرين: ما العلاقة بين إسرائيل والمجلس:

1- سوف تسعى إسرائيل والمجلس لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وبالتالي الامتناع عن التحريض، بما فيها الدعاية العدائية، ضد بعضها البعض، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف يأخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل أي من المنظمات، أو الجماعات، أو الأفراد ضمن ولايتها.

2- سوف تضمن إسرائيل والمجلس بأن تساهم الأنظمة التعليمية الخاصة بهما في السلام بين إسرائيل والشعب الفلسطيني والسلام في المنطقة عامة، وسوف تمتنع عن التقدم بأية مواضيع تمكن أن تؤثر بشكل عكسي على مسيرة المصالحة.

3- دون الإجحاف بالأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، سوف تتعاون إسرائيل والمجلس في محاربة النشاط الإجرامي الذي يمكن أن يؤثر على الطرفين، بما في ذلك المخالفات المتعلقة بتجارة المخدرات غير المشروعة والمواد الهلوسة، التهريب، ومخالفات ضد الأملاك، بما في ذلك مخالفات تتعلق بالمركبات الآلية

المادة الثالثة والعشرون: تعاون يتعلق بنقل الصلاحيات والمسؤوليات:

من أجل ضمان نقل منظم ولسل للصلاحيات والمسؤوليات سيتعاون الجانبان فيما يتعلق بنقل صلاحيات الأمن والمسؤوليات وفقاً لأحكام الملحق الأول، ونقل الصلاحيات المدنية والمسؤوليات وفقاً لأحكام الملحق الثالث .

المادة الرابعة والعشرون: العلاقات الاقتصادية: تم تحديد العلاقات الاقتصادية بين الجانبان في بروتوكول العلاقات الاقتصادية، الموقع في باريس في 29 نيسان 1994، والملحق بناءً عليه، وملحق بروتوكول

العلاقات الاقتصادية جميعها مرفقة كملحق 5، وسوف تحكم من قبل الأحكام ذات العلاقة بهذه الاتفاقية وملاحقها .

المادة الخامسة والعشرون: برامج التعاون:

- 1- يوافق الطرفان على تأسيس آلية لتطوير برامج بينهما، وضعت تفاصيله في الملحق السادس.
 - 2- لجنة تعاون مستمرة تعالج قضايا تنشأ في سياق هذا التعاون تشكل كما هو مبين في الملحق السادس
- المادة السادسة والعشرون لجنة الارتباط الإسرائيلية- الفلسطينية المشتركة:
- 1 -سوف تضمن لجنة الارتباط التي تأسست بموجب المادة العاشرة من إعلان المبادئ، تطبيق سلس لهذه الاتفاقية. سوف تعالج قضايا تتطلب التنسيق، وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والنزاعات.
 - 2- ستشكل لجنة الارتباط من عدد متساوٍ من الأعضاء من كل جانب، يمكن إضافة فنيين آخرين وخبراء عند الضرورة.

- 3- سوف تتبنى لجنة الارتباط قواعد عملها الإجرائية بما في ذلك، مكان أو أماكن اجتماعاتها وعددها.
 - 4- سوف تصل لجنة الارتباط إلى قراراتها بالاتفاق.
 - 5- ستشكل لجنة الارتباط لجنة فرعية لمراقبة وتوجيه وتطبيق هذه الاتفاقية (يشار إليها من الآن فصاعداً بـ "لجنة المراقبة والتوجيه") (سيكون عملها كالتالي:
- أ- ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه، بصورة مستمرة، بمراقبة تطبيق هذه الاتفاقية بهدف دعم التعاون وتشجيع العلاقات السلمية بين الطرفين.
- ب -ستقوم لجنة المراقبة والتوجيه بتسيير نشاطات اللجان المشتركة المختلفة والتي شكلت بهذه الاتفاقية (CAC.JSC)اللجنة القانونية، اللجنة القانونية المشتركة، ولجنة التعاون المستمرة) لهذه الاتفاقية. ستقوم اللجنة بتقديم تقارير إلى لجنة الارتباط.
- ج- ستؤلف لجنة المراقبة والتوجيه من رؤساء اللجان المذكورة أعلاه.
- د- رئيس لجنة المراقبة والتوجيه يضعان قواعد إجرائية، بما في ذلك مكان وعدد الاجتماع .

المادة السابعة والعشرون التنسيق والارتباط مع الأردن ومصر:

- 1- تبعاً للمادة الثانية عشر من إعلان المبادئ، دعا الجانبان حكومتا الأردن ومصر للمشاركة في تأسيس ترتيبات تنسيق وارتباط أخرى بين حكومة إسرائيل وممثلين فلسطينيين من جهة، وحكومتا الأردن ومصر من جهة أخرى، لترويج التعاون فيما بينهم، وكجزء من هذه الترتيبات فإن لجنة مستمرة قد شكلت وبدأت عملها.
- 2- سوف تقرر اللجنة المستمرة بالاتفاق على أشكال دخول أشخاص (Displaced) نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في 1967، جنباً إلى جنب مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى وانعدام النظام.
- 3- سوف تعالج اللجنة المستمرة أمور أخرى ذات اهتمام مشترك .

المادة الثامنة والعشرون الأشخاص المفقودون:

- 1- ستتعاون إسرائيل والمجلس بتزويد كل منهما الآخر بالمساعدة الضرورية في القيام بالبحث عن الأشخاص المفقودين وعن جثث أشخاص لم يتم اكتشافهم وكذلك بتزويد معلومات عن الأشخاص المفقودين.
 - 2- تتعهد م.ت.ف بالتعاون مع إسرائيل وأن تساعد في جهودها لتحديد وإرجاع إلى إسرائيل جنود إسرائيليين فقدوا في الخدمة وكذلك عن جثث إسرائيليين لم يتم اكتشافهم بعد .
- الفصل الخامس: المادة التاسعة والعشرون: أحكام مختلفة: المعبر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة:

لقد تم وضع الترتيبات لمعبر آمن للأشخاص والمواصلات بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الملحق الأول.
المادة الثلاثون: المعابر:

لقد تم وضع ترتيبات للتنسيق بين إسرائيل والمجلس فيما يتعلق بالمعبر من وإلى مصر والأردن، وكذلك أية معابر دولية أخرى متفق عليها في الملحق الأول.

المادة الحادية والثلاثون: الفقرات الختامية:

1. ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم التوقيع عليها.
2. عند تنصيب المجلس، فإن هذه الاتفاقية ستحل محل اتفاقية (غزة- أريحا) واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي.
3. سيحل المجلس عند تنصيبه مكان السلطة الفلسطينية وسيتولى جميع أعمال والتزامات السلطة الفلسطينية المنصوص عليها في اتفاقية (غزة- أريحا) واتفاقية النقل التمهيدي، وبروتوكول النقل الإضافي.
4. سيقر الطرفان جميع التشريعات اللازمة لتنفيذ هذه الاتفاقية.
5. ستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين في أقرب وقت ممكن على أن لا يتعدى ذلك 4 أيار 1996 من المفهوم أن هذه المفاوضات ستشمل القضايا المتبقية بما فيها: القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الدول المجاورة، وأمور أخرى ذات اهتمام مشترك .
6. لا شيء في هذه الاتفاقية سوف يستبق أو يحجب بنتائج مفاوضات الوضع الدائم والتي ستجرى بموجب إعلان المبادئ، لن يعتبر أي من الطرفين، بحكم دخوله في هذه الاتفاقية، على أنه تخلى أو تنازل عن حقوقه الثابتة أو مطالبه، أو موافقه
7. لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم .
8. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة على إنها وحدة جغرافية واحدة ستصان وحدتها ووضعها خلال المرحلة الانتقالية.
9. تتعهد م.ت.ف، خلال شهرين من تاريخ تنصيب المجلس، بانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والموافقة رسمياً على التغييرات الضرورية بما يتعلق بالميثاق الفلسطيني، كما تتعهد به في الرسالة الموقعة من رئيس م.ت.ف والموجهة إلى رئيس وزراء إسرائيل بتاريخ 19 أيلول 1993 و 4 أيار 1994
10. بموجب الملحق الأول، المادة السابعة من هذه الاتفاقية، تؤكد إسرائيل على أن الحواجز الدائمة على الطرق المؤدية من وإلى منطقة أريحا (باستثناء تلك الخاصة بالطريق الموصل من موسى العلمي إلى جسر اللنبي) سيتم إزالتها عند اكتمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.
11. المساجين الذين تم تسليمهم بموجب اتفاقية (غزة- أريحا) إلى السلطة الفلسطينية شريطة بقائهم في منطقة أريحا طوال فترة محكوميتهم، سيكونوا أحرار بالعودة إلى منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة عند اكتمال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار.
12. بخصوص العلاقات بين إسرائيل و م.ت.ف، وبدون إجحاف من الالتزامات المتضمنة في الرسائل الموقعة من والمتبادلة مع رئيس وزراء إسرائيل ورئيس م.ت.ف بتاريخ 9 أيلول 1993 و 4 أيار

1994، سيقوم الطرفان فيما بينهما بتطبيق الأحكام المتضمنة في المادة الثانية والعشرين، البند 1 مع التعديلات الضرورية.

13/أ. ديباجة هذه الاتفاقية وجميع ملاحقها وذيلها وخرائطها المرفقة تعتبر جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

ب- اتفق الطرفان على أن الخرائط المرفقة لاتفاقية (غزة- أريحا) وهي:

1- الخارطة رقم 1 (قطاع غزة) نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم 2 (في هذه الاتفاقية "الخارطة رقم 2").

2 - الخارطة رقم 3 (انتشار الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة)، نسخة مطابقة مرفقة لهذه الاتفاقية كخارطة رقم 5 (في هذه الاتفاقية "الخارطة رقم 5").

3- الخارطة رقم 6) النشاط البحري هي جزء لا يتجزأ وستبقى سارية المفعول طوال سريان هذه الاتفاقية.

14. في حين أن منطقة الجفتك ستقع تحت الولاية الوظيفية والشخصية للمجلس في المرحلة الأولى لإعادة الانتشار فستتم دراسة نقل الولاية الجغرافية لهذه المنطقة إلى المجلس من الجانب الإسرائيلي في المرحلة الأولى من مراحل إعادة الانتشار الأخرى.

حرر في واشنطن بتاريخ 1995/9/28

عن منظمة التحرير الفلسطينية

عن حكومة دولة إسرائيل

الشهود

مملكة النرويج

جمهورية مصر العربية

الولايات المتحدة الأمريكية

الاتحاد الأوروبي

المملكة الأردنية الهاشمية

الاتحاد الفيدرالي الروسي

الملحق رقم(5) بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي صادق المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغائها بحضور الرئيس الأمريكي كlintون
غزة 1998/12/14

صادق أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في غزة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي تؤدي إلى القضاء على دولة إسرائيل وتعديل بعضها الآخر التزاما لاتفاق واي بلانتينشن. والمواد الملغاة هي 6 و7 و8 و9 و10 و15 و19 و20 و21 و22 و23 و30، أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي 1 و2 و3 و4 و5 و11 و12 و13 و14 و16 و17 و18 و25 و26 و27 و29. وهنا المواد الملغاة:

المادة 6 اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

المادة 7 الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخ بفلسطين حقيقتان ثابتتان، وأن تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية واتخاذ كل وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب قومي.

المادة 8 المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين؛ ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية، وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية، سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة 9 الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكا. ويؤكد الشعب الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة 19 تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام إسرائيل باطل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمها حق تقرير المصير.

المادة 20— يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية والروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وأن اليهودية بوصفها دينا سماويا ليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة 21 الشعب العربي الفلسطيني معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة 22 الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريالية العالمية، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، توسعية استيطانية في أهدافها، فاشية نازية في وسائلها، وأن إسرائيل هي أداة الحركة

الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثب لها في قلب الوطن العربي لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصرته جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة 23 دواعي الأمن والسلام ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها حفزاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة 30 المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرر هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقية لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**The Effect of Oslo Accord on Palestinian Unity and
Its Reflections on the Political Development**

**By
Hanan Thaher Mahmmoed Arafat**

**Under the Supervision of
Prof. Abdul Sattar Kassem**

***Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of
Master in Planning and Political Development, Faculty of Graduate
Studies, at An- Najah National University Nablus Palestine.***

2005

**The Effect of Oslo Accord on Palestinian Unity and
its Reflections on the Political Development**

By

Hanan Thaher Mahmmood Arafat

Under the Supervision of

Prof. Abdul Sattar Kassem

Abstract

The current study aimed at recognizing the effect of Oslo agreement on Palestinian national unity and political development in the area. The study shed the light on Oslo and other agreements that followed with respect to the extent of consistency with the Palestinian national charter and the Palestinian National Council decisions in order to allow judgment on the policies that agree with or contradict the charter or the council decisions.

The study also discussed the commitments of the Palestinian authority according to the agreement and the extent of its reinforcement and fulfillment of Palestinian unity in accordance to the indicated definition presented in the introduction of the thesis. The definition merges the theoretical dimension with the practical reality formulated by the various Palestinian resistance factions. The study showed the extent of remoteness between commitments and Palestinian general thoughts of an independent state. For example, the charter prohibited both recognition and negotiations with Israel and also rejected all United Nations resolutions in this respect; meanwhile, it imposed restrictions on resistance movements and struggle against the Israelis in accordance with Oslo agreement.

The study also discussed the response of the various Palestinian factions towards the adopted policies of the Palestinian authority. The study showed that the majority of the resistance factions, which rejected the Oslo agreement and considered it as a treason to the Palestinian people, worked and collaborated with the authority and joined the various administrative sectors. These factions failed to offer any alternatives to the agreement and also failed in unifying their efforts.

An important finding of the study that all what Oslo offered was a Palestinian authority that practiced corruption in all aspects of life and managed to dismantle the Palestinian community through its policies and practices. Disappointment and hatred towards the authority became evident features, and the absence of security became a disturbing state for the citizens. Such situation generated a hostile environment and made it difficult for the various resistance factions to form any political unity in the Palestine.

In conclusion, the study showed that the various factions constituted an obstacle for any possible Palestinian political unity through its practices and its role was a disease that affected and dismantled the Palestinian social fabric. With respect to the authority, it managed to exclude others and stayed as the only decision maker, although it's politically announced commitment to the political unity, its practices on reality is far away from what one can see, and far away from the principles and commitments towards unity. The best solution is to create new political leaders whose interest agrees with the general interest of the people and aim at the establishment of an independent state. This might be possible through getting rid of the previous agreement with the Israelis and the search for more realistic approaches that suit the capabilities of the country.

It is also important to note that the possibility of political reunification was evident during the early stages of confrontations with the Israelis during Al-Aqsa Intefada, however, such hopes disappeared with the restrictions imposed on the confrontation and people lost faith in both the leadership and the resistance factions who have been seeking to achieve all what is in their interests.